

تمهيد

عَشِيَّةَ نَهَايَةِ وِلايَتِي ، حَرَصْتُ عَلَى أَنْ أَحَدِّدَ تَحْدِيدًا شَامِلًا مَدَى الْأَزْمَةِ الرَّاهِنَةِ الَّتِي مَا ارْتَضَيْتُ قَطًّا الْاِكْتِفَاءَ بِتَوَلِّي إِدَارَتِهَا ، بَلْ سَأَحَاوِلُ حَتَّى النِّهَايَةِ أَنْ أَجِدَ حَلًّا لَهَا .

وَإِذْ أَصَعُ الْيَوْمَ هَذَا الْكِتَابَ وَأَنَا فِي سُدَّةِ الْحُكْمِ كَرَيْسٍ لِلْجُمْهُورِيَّةِ اللَّبْنَانِيَّةِ ، أَوَدَّ أَنْ أُعْرِضَ بَعْضَ الْأَفْكَارِ وَالتَّأَمُّلاتِ الَّتِي كَانَتْ ثِمَارَ تَجَرُّبَتِي ، لِجَمِيعِ الَّذِينَ تَابَعُوا الْقَضِيَّةَ اللَّبْنَانِيَّةَ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ ، وَأَدْرِكُوا أَنَّ مَعْرَكَةَ لُبْنَانَ تَبْقَى مَعْرَكَةُ الْحُرِّيَّةِ وَالْدِيمُوقْرَاطِيَّةِ .

وَأَوَدَّ أَنْ أُوَجِّهَ خَالِصَ الشُّكْرِ إِلَى الَّذِينَ تَعَاوَنُوا مَعِيَ عَلَى إِنْجَازِ هَذَا الْكِتَابِ .

أ. ج .

الدّخول إلى قصر بعبد

في ٢٣ ايلول ١٩٨٢، اجتزت عتبة القصر الجمهوري وأنا في ثياب الحداد. وما خامرني يومذاك شيء من الشعور بالفوز والاعتزاز اللذين يخامران عادةً من يتسلّم سدّة الرئاسة الأولى، إذ كنت في وضع يحول دوني وذلك الشعور من جراء الخسارة الفادحة التي مُنيت بها اسرتنا على اثر اغتيال شقيقي بشير، الرئيس المنتخب الذي جئت خلفاً له.

انتخبني المجلس النيابي في ٢١ ايلول ١٩٨٢، أي قبل أربعة أيام من تسلمي الحكم، باقتراح شبيه بالاجماع وغني بمدلولاته، ولكن كم كان باهظاً بتبعاته ونتائجه. فالنواب الذين انتخبوني بأكثرية ٧٧ صوتاً في مقابل ثلاث أوراق بيض، رأوا في شخصي رمز الوحدة الوطنية وامكان العودة اليها. وهم يعرفونني حق المعرفة، اذ كنا نعمل معاً منذ

سنوات، حتى ان الحرب نفسها لم تتمكن من التفرقة بيننا، فبقيت على اتصال مستمر بهم، باذلاً أقصى الجهد، في كل مناسبة يتاح لي الكلام فيها، لتوطيد اللحمة الوطنية بين اللبنانيين. وعلى الرغم من التقلبات المتسارعة، بقيت ثابتاً في التزامي موقف الانفتاح، ليقيني ان لبنان الموحد هو وحده القادر على استعادة مكانته بين الامم.

ولكن هذه الحال لم تكن لتعبر عن الاوضاع التي تتخبط فيها البلاد. فالجيش الاسرائيلي يحتل نصف ارض الوطن، فيما تتمركز قوات سورية على قسم كبير من النصف الآخر، والمقاومون المسيحيون يكون رئيسهم الراحل، والمسلمون يحاولون استعادة انفاسهم بعد الاهوال الدامية التي انزلها بهم الاجتياح الاسرائيلي، وزادها شدة بضرب حصار لا يهاود على الجانب الغربي من بيروت.

واذا كان انتخابي قد جعلني رئيساً للبنان وفقاً للاصول الدستورية، فان الجمهورية التي اتولّى رئاستها كانت رازحة تحت عبء الاحتلال، يمزقها العنف وتقطع اوصالها الاغتيالات، وقد انهكتها حرب تعصف بها منذ سبع سنوات... فمنذ دخولي القصر الجمهوري ادركت اني رئيس ليس كسائر الرؤساء.

ان انتقال الرئيس الجديد الى قصر الرئاسة في بعدا أمسى، في ذاته، ضرباً من الحملة العسكرية، او نوعاً من المغامرة. فالطريق التي كانت فسيحة رحبة اصبحت اضيق من ممر مزقت داكل شققته القذائف، وخذدته الدبابات الاسرائيلية الثقيلة. أضف الى ذلك ان طريق القصر لم تكن حرة سالكة، فكان عليّ، فور وصولي، ان ابذل قصارى جهدي لحمل الولايات المتحدة الاميركية على اقناع اسرائيل بوجوب رفع

الدخول الى قصر بعيدا

حاجزها العسكري من محيط القصر. فجيش تل اييب كان يستطيع التركز في هذا المكان الذي يتيح لجنوده ان تؤخذ لهم صور يبدو فيها قصر الرئاسة اللبنانية... وراءهم.

ان اشراك قوة عالمية عظمى في الضغط لرفع هذا الحاجز، وتمكين رئيس الجمهورية وزائريه من التنقل بحرية، بعيداً من المراقبة العسكرية الاسرائيلية، تلك هي الحلقة الأولى من سلسلة الصعوبات التي اعترضتني.

ومن غرائب القدر ان اسم «القصر الجمهوري» ظلّ يُطلق على بناء مهتم، وبيت مهجور، مخّلع الابواب والنوافذ، تكسو اروقته الانقاض، وكيفما التفتّ فيه لا ترى غير الحفر والغبار يغطي الجدران والاثاث المبعثر هنا وهناك. ولم ينجُ من هذا الدمار سوى مكتب الضابط المرافق، فتحول موقتا مكتباً للرئاسة. واضطررنا الى الاسراع في ترتيب ردهة الاستقبال الوحيدة التي سلمت من التدمير لنجعلها مكاناً لمراسم التسليم والتسليم للسلطة الدستورية الأولى. وكان هناك نواب ونفر من كبار موظفي الدولة وعدد قليل من المصورين جازفوا بحياتهم في اجتياز الطريق، ووقفوا ينتظرون، يخامرهم مزيج من الخوف والاضطراب والقلق. اما الموظفون فغائبون. والمدير العام للرئاسة، الذي كان يزمع على تقديم استقالته، كان وحده يؤمن نوعاً من الدوام، وحوله مئة من العسكريين المولجين بحراسة المكان. وكان القصر أشبه بطيف. فالهاتف فيه لا يعمل، ولا اتصال بالخارج إلاّ بجهاز عسكري يعمل بغير انتظام. ولا وجود تقريباً للماء والكهرباء. هذا هو الاطار المذهل الذي عبرته لأصل الى القصر الجمهوري حيث كان ينتظرني الرئيس الياس سر كيس.

كنت اعرف الياس سركيس جيداً. فقد التقينا مراراً خلال عهده. وكنت معجباً بوطنيته، وما لديه من مفهوم الشرف والتجرد والواجب. وهو لم يفقد الامل بمستقبل لبنان حتى في اقدم ساعات الحرب. وهذه المرة، جمعنا احتفال رسمي، فكانت لحظة مؤثرة: مسؤولية البلاد انتقلت الى راع جديد. انها لحظة بالغة الاهمية في خطوة مرموقة من خطى التاريخ، يتأهب فيها رجل للاضطلاع بالمسؤولية عن مصير وطنه واهله، وهو مصير غائم الملامح يلفه الغموض.

لم يُجَرَ الاحتفال كما كنت اتوقعه. فالرئيس سركيس بدا مستعجلاً، وكان اجتماعنا شكلياً لم يستغرق اكثر من ربع ساعة. ولما سألته هل لديه توصيات محدّدة، او وثائق خاصة، او ملفات سرية ينقلها اليّ، حدّق بي بكثير من الدهشة ثم هزّ رأسه وقال: «ليس لديّ ما اقله غير ما تعرف... فاسرار الجمهورية هي في مخيلة الناس واوهامهم». وكمن تحرر من عبء مرهق او بلغ نهاية طريق الجلجلة، اتجه الرئيس السابق الى سيارته الخاصة، وانزوى فيها مسرعاً، من غير ان يحجم عن ارسال كلمات تقليدية تقال في مثل هذه المناسبة في جمهورية هادئة، آمنة، مما كان له وقع شديد الاثر في مثل المكان الذي كنا فيه، وفي مثل الحال المعبرة عن فداحة المأساة التي تعانها البلاد.

وفي اعتقادي، ان فقدان المعلومات المكتومة والمستندات السرية والايضاحات الممكنة، لم يكن مطلقاً مما يدعو الى الاطمئنان. بل العكس هو الصحيح. فقد اتضح لي في ذلك برهان اضافي على ان بلدي مكشوف كلياً، واني كنت ذلك الرجل المطلوب منه وحده اكثر من الكثير؛ ان يكون رئيساً للجمهورية، في لبنان وفي هذه الظروف بالذات.

الدخول الى قصر بعدا

وعلى الرغم من الاجماع الانتخابي الذي رفعتني الى سدة الرئاسة الأولى، وربما بسببه، بدا لي مدى الآمال الكبيرة التي غدوت امثلها في نظر اللبنانيين. وعلى الرغم من تذكّري الدائم ذلك الصباح الذي احاطني فيه النواب، مسيحيون ومسلمون، ليقدّموا إليّ التهئة، وعلى الرغم من اشارات الثقة المنهرة عليّ من كل جانب، بقي الواقع الراهن يفرض نفسه: كنت اشعر اني وحيد في مواجهة الصعاب. وكان عليّ ان اجمع شمل قوى متنافرة، وان اجدد وحدة مفقودة، وربما ان اقود السفينة معاكساً التيار الجارف. فافكاري المتساحمة، واصراري على السير في طريق الانفتاح كانت من العوامل التي جعلت مسلكي يقابل بالخطر لبلوغ الاهداف التي رمت اليها. ولم يكن لدي جيش مكتمل العدة، ولا ادارة فاعلة في بلد تعصف به احوال الحرب. فكان عليّ ان ابادر فوراً الى معالجة الشؤون الاشدّ إلحاحاً قبل سواها، من غير اضاعة الوقت في الانتظار.

ولدى وصولي الى المقر الموقت لمجلس النواب لاداء اليمين الدستورية، رأيت بين الديبلوماسيين الحاضرين، السيد فيليب حبيب الموفد الخاص للرئيس رونالد ريغن. وكان حبيب قد سافر الى الولايات المتحدة الاميركية في الاسبوع الاخير من شهر آب، بعد المفاوضات التي اجراها لاجلاء القوات الفلسطينية عن العاصمة اللبنانية وسحب القوات السورية المحاصرة فيها، إلا انه عاد الى بيروت منذ اعلان انتخابي رئيساً. فدنا مني، فيما كنت اتلقى تهاني النواب، وقال لي بلهجة الواثق بنفسه وبصوت تتجلى فيه الرصانة والجد: «تعلمون، سيدي الرئيس، ان ثمة مشكلات عدة وملحة تتطلب حلاً. فيجب ان نلتقي منذ اليوم وفي اقرب ساعة».

سألته: ألا يمكن الانتظار الى الغد؟

اجاب: «لا، يا سيادة الرئيس. هناك قرارات عدة وعاجلة يجب اتخاذها. لقد وُضع مع الرئيس سر كيس برنامج لا بد من تنفيذه لمساعدة لبنان على التحرر من القوى الغريبة المقيمة على ارضه. وهذا البرنامج الذي التزمه بلدكم لا يحتمل أي توقف أو تأخير».

ومن غير ان اجيب، صعدت الى سيارة الكاديلاك السوداء، والعلم يخفق في مقدمها، وتحف بها دراجات المواكبة مطلقة صفاراتها الزاعقة، وتوجهت الى بعدا. كان ذلك هو المظهر الوحيد المتبقي سالماً من هبة رئاسة الجمهورية اللبنانية.

وعند الظهر التقيت الموفد الأميركي، يصحبه، هذه المرة، سفير الولايات المتحدة في بيروت، الذي كنت اعرفه لماماً. وكان هذا اللقاء الدبلوماسي الأول في ولايتي على جانب من الصعوبة والأهمية القصوى، بل كان في نظري هو الأصعب والأهم، لأنني لم أجد لدي ذلك المتسع من الوقت الذي يُتيح عادة لرئيس الدولة الجديد الاطلاع على ملفات القضايا الاساسية، والتعرف عن كثب الى المعاونين المهيين لتولي المسؤوليات. فكان عليّ أن أعتمد على إمامي العام ببعض القضايا لمواجهة هذين الدبلوماسيين المخنكين اللذين جاءا لمفاوضتي، وهما محيطان تماماً بمضمون ملف أعدا القسم الاكبر منه.

مضى اليوم الأول من عملي في الرئاسة في جلبة وفوضى لا توصفان، اذ توالى الاحداث فيه بسرعة وتخلّلتها تغييرات مفاجئة وتحديات بالغة الخطورة تجمعت كلها وراحت تعصف بالبلاد.

الدخول الى قصر بعبد

وبعد غداء متأخر، وقد انصرفت عني جماعة الزائرين الذين كان علي ان اتقبل برضى اكتساحهم منزلي، اخذت أعني بحق مسؤولياتي الجديدة. وكان وقت الغسق قد حل وهو في بلاد الشرق قصير المدى ويتميز عادة بالهدوء والسكينة، فتوجهت الى الشرفة في الطابق الاول من القصر وهي تحيط بجمال الطبيعة في كل اتجاه. وكنت ساعثذ وحدي، فأتاحت لي تلك اللحظات أن اخلو بنفسي كلياً للمرة الأولى منذ أيام، بل منذ أسابيع أو أشهر. انها هنية الهدوء الفريدة منذ الاعصار الجهنمي الذي بلغ ذروته في ١٤ أيلول ١٩٨٢، يوم اغتيال شقيقي بشير.

بعد ظهر ذلك اليوم الأليم، وكانت الساعة الرابعة والرابع تماماً، توقفت عن زيارة كنت اقوم بها لمركز سياسي، إذ تلقيت اتصالاً مختصراً خلاصته: «مطلوب حضورك لامر عاجل وفي منتهى الالهمية»، فاسرعت فوراً الى سيارتي، وسمعت المذيع في الراديو يتحدث بصوت متهدج، لا يقوى على ضبط كلماته، ويروي تفاصيل يتعذر فهمها. فادركت، في نهاية الأمر، ان انفجاراً جعل مقر شقيقي بشير السياسي مجموعة من الانقاض.

هرعت فوراً الى بيت شقيقي، ونقلت زوجته بسيارتي الى مكان الحادث، فوجدت المبنى منهاراً، والناس حوله في ازدحام وحركة محمومة، بعضهم بثياب مدنية وآخرون باللباس العسكري، وبينهم نساء، وسيارات خاصة، وسيارات اسعاف، وليس فيهم من يستطيع ان يروي

ما حصل لشدة الجزع وسيطرة الاضطراب على الجميع. وفي هذا الجو من الذعر والارتباك والدهشة المفجعة، تعثرت أعمال الاغاثة، وانتشرت الاشاعات على مداها الأوسع، وهذا ما جعلها متضاربة متناقضة.

وفي هذه الفوضى العارمة، أجمع شهود كثيرون على نقطة واحدة هي أنهم رأوا رجلاً يكسوه الجص ويغطيه الغبار، يصيح مهزولاً من المبنى المهدم: بشير! إنه بشير! وسرعان ما اختفى...

وكان كل واحد من اولئك الشهود يعتقد ان ذلك الرجل هو شقيقي، وانه جريح، ويصيح معلناً اسمه ليعرفه الحاضرون ويسعفوه. وكانت الساعة قد بلغت الرابعة والدقيقة العشرين. وبعد حين التقينا ذلك الرجل الذي حسبه الناس اخي بشيراً. وكان على شيء من الشبه به. وما كان يصيح باسم بشير إلا تعبيراً عن قلقه على الرئيس المنتخب المندثر تحت الانقاض.

وفي تلك الساعة الرهيبة، وقفنا في خضم من الدعاء والتمنّيات بتعليل الأمانى وتهذئة النفس بالآمال والرجاء. أصغينا باهتمام بالغ الى الروايات المتعددة وحتى المشكوك في صحتها التي انصبت علينا من كل جانب. ولم نكفّ عن اجراء الاتصال بالمستشفيات ومراكز الصليب الاحمر وحتى ببعض الاديرة التي اعتاد بشير الذهاب اليها من حين الى آخر، ولكن دون جدوى.

ولما خيم الليل، ولم يكن قد جاءنا بعد أي خبر مؤكد عن بشير، انتقلت الى القصر الجمهوري في العاشرة ليلاً. وكانت أجهزة الاستخبارات اللبنانية تؤكد جهلها بمصير الرئيس المنتخب. اما الرئيس

الدخول الى قصر بعبداء

سركيس فكان واضح الاضطراب، وقد يكون أول من تبادر الى ذهنه ان بشيراً قد مات.

عدت الى مكان الحادث مضطرباً، شارد الفكر، فكان المشهد الذي وقعت عليه عيناى لا يطاق لهوله: ليل حالك ورافعات تتابع، في ضوء الكهرباء، رفع الحجارة والانتقاض التي هدت المنافذ على أحياء يُسمع أنينهم وتسرّب الينا أصوات استغاثتهم. وتمكنا قبيل منتصف الليل وبصعوبة بالغة من ان نتسلل من الطبقة السفلى من المبنى جثثاً ممزقة ومشوّهة لم يبق فيها ما يدل على أصحابها.

علامتان اثنتان اتاحتنا لنا التأكد من ان بشيراً كان في عداد الضحايا: محبسه المميز عن اى محبس آخر، وورقة صغيرة كان تلقاها قبيل الاجتماع، وُجدت في جيب قميصه. وهكذا انطفأ الأمل الأخير. لقد قتل شقيقي بشير، وكانت الساعة آنذاك قد بلغت الحادية عشرة ليلاً.

منذ تلك اللحظة، بت أعيش وكأني خارج نفسي. وتوالت على الأيام والليالي كأنها كابوس لا يترحزح ولا ينتهي في صحبه المتوالي. وكان عليّ ان اتخطى هذا الهول، واتجاوز ألمي، وان لا أتوقف عن متابعة المعركة، ولا ألتعاس أمام فظاعة ذلك الاغتيال الرهيب.

ومنذ الفجر انهالت على منزلنا العائلي افواج الناس، وقد جاؤوا يشاركوننا في الحزن، ويعبرون عن مواساتهم. ومنهم من كان ينتظر التوجيهات، أو يطلب النصيحة. وكانت هناك قرارات سياسية لا بد من اتخاذها، وترتيبات إدارية يجب القيام بها. وفي خضم هذه الدوامه كنت أشعر أن عليّ أن اكون اكثر بصيرة فيها.

وطوال الايام القليلة التي تلت ذلك الاغتيال، تلاحقت علي أحداث بالغة الأهمية، منها اعلان ترشيحي لرئاسة الجمهورية مع كل ما يحفل به من دسائس ومن توتر وغمّ. فانتخابي رئيساً، وتسلمّ أعباء المسؤولية، وغير ذلك كثير، أثقل كاهلي، وجعلني ابذل جهوداً مرهقة.

وفي وقفة تأمل على شرفة بعبداء، بدأت أشعر بنوع من الطمأنينة الداخلية التي تلي عادة ساعات الارهاق والقلق الشديد. وأحسستُ اني أستطيع ان أنعم بهدأة المساء الذي بدأ يطلّ، وأن أعود الى نفسي تحت جناحه من جديد.

تتمتع تلة بعبداء، التي شُيّد عليها القصر الرئاسي، بموقع مميز. فنظرة واحدة منها تختصر المشاهد اللبنانية بكل ما فيها من تنوع. وهذه التلة المشرفة على العاصمة هي، في الوقت ذاته، نافذة على البحر غرباً وعلى الجبل شرقاً. إنها فعلاً مرصد لم أكن أملّ فيها سير أغوار الأفق. وكانت تلك اللوحة الطبيعية التي أُسرح فيها نظري تنبسط أمامي وتدعوني الى ادراك القضية اللبنانية في كل مجالاتها. كما كانت تتوالى امامي المناطق بكاملها.

ففي البعيد، يرتسم الجنوب، الأرض المعذبة المستباحة للاحتلال. فمن هناك انطلقت في ٥ حزيران الدبابات والمدرعات الاسرائيلية متقدمة نحو بيروت.

وفي الشرق، سوق الغرب وجبل الشوف حيث تركز الجيش الاسرائيلي متخذاً مواقعه بين الطائفتين الدرزية والمسيحية. لم استطع أن

الدخول الى قصر بعددا

أرفع نظري لحظةً عن هذا الجبل اللبناني، ولم أكن قادراً على ان أصرف عن بالي ان هناك امامي قبلة موقوتة يمكن ان تنفجر في كل لحظة وهي مخبأة في حنايا تلك الطبيعة الخضراء.

وفي الغرب، مطار بيروت الذي لا يزال مقفلاً. فمدارجه خاوية وخالية، تمتد بعيدا في الافق، وعلى مقربة منها مخيما صبرا وشاتيلا الفلسطينيين اللذان دخلا منذ أيام الى ذاكرة العالم كله، ولا يزال دخان الجرائم التي ارتكبت فيهما يتصاعد وشاحاً اسود كأنه يصير على ان يكسو الناجين من الموت فيهما بثياب الحداد.

اما الجهة الاخرى، فمنطقة بيروت الغربية حيث قاسى المواطنون حصاراً لم يرحم. ووسط المدينة تحول الى كتلة انقاض تراكمت منذ ست سنوات. وفي جوارها، ترسم الاحياء المسيحية نطاقها، وهي التي عانت منذ زمن قريب سعي الغليان، وتعيش اليوم، بعد بشير، ما تبقى من حلم قضى.

وما غابت عني بقية المناطق اللبنانية: الشمال حيث تتمركز قوات سورية، والبقاع حيث قام حد جديد فاصل على امتداد طريق بيروت - دمشق بين القوات السورية والقوات الاسرائيلية، وزحلة هذه المدينة الشهيدة...

لم ينتزع جمال هذه المناظر من فكري صور الموت والدمار. وشعرت ان لبنان كله، بنجباله وبحره، بسهوله واوديته، بآلامه وآماله، بماضيه ومستقبله قد بدا كله فجأة امامي. وما تجمعت مرة قضايا بالغة الصعوبة والتعقيد على رقعة ضيقة كما هي الحال في لبنان. وهكذا بدت لي المسؤولية كبيرة جداً، ولكنني رأيت، في الوقت ذاته، فسحة الأمل

رحبة مترامية الأطراف. ولطالما كان إيماني دليلي الدائم الذي يوجهني الى اجتناب الأخطاء. لقد تشابكت معطيات القضية اللبنانية من ارادة السلام، والرغبة في التقدم، والعزم على انتهاء الحرب... واصطدمت بقوى التجاذب والاعتداء. وبدا لبنان في مهب عاصفة اقليمية، فهل يستطيع ان يخرج منها؟ وما هو ثمن تلك الهزات؟

وعندما حلّ المساء، واخذت مصابيح البيوت تتوهج. بدا لي ان هذه الأضواء المتماوجة تشهد للأمل الذي يولد. وكنت أفكر بما عليّ أن اعمل لأحقق هذا الأمل. وكنت اقرأ الابتهالات الصامتة الى السلام في عيون الذين تحدثت اليهم اليوم. فراحت تهزّني في اعماق الصمت مذكرة بالمسؤولية الملقة على عاتقي.

وفيما كنت غارقاً في تأملاتي هذه، ارتفع صوت المؤذن داعياً الى صلاة العشاء. وسرعان ما اخذ يشتد فيتماوج صداه بين تلة وأخرى. ثم أخذت تمازجه شيئاً فشيئاً ايقاعات من اجراس الكنائس تفرع صلاة البشارة. وجاء هذا الايقاع المزدوج يطرق اذنيّ فجأة وينتشلني من تأملاتي. وبدا لي ذلك النداء الايقاعي كأنه آتٍ من أعماق العصور. وكأنه عندنا منذ الازل. صوتان كانا يرتفعان منبثقين من ارض واحدة، يدعوان الى عبادة الله واحد. ما من بلد غير لبنان يعقد فيه دينان، يقيمان جنباً الى جنب، ميثاقاً مع الخلود. وتعود اليّ مهمة التقريب بين اولئك الذين باعدت ما بينهم الحرب.

لا يستطيع لبنان ان ينهض إلا باعادة تثبيت وحدته، باعادة بناء مجتمعه المتنوع. اذ لا سلام لنا على الاطلاق خارج الوفاق الاسلامي

الدخول الى قصر بعدا

- المسيحي. فعلى المسلمين والمسيحيين في لبنان ان ينسجوا راية العيش المشترك من جديد.

وكان يفعمني هذا اليقين وانا أبرم، ذلك المساء، عهداً مع بلدي الجميل، لبنان.

المهنة الأصعب

لم يكن تولّي رئاسة لبنان والسهر على مصيره، بالنسبة اليّ، مما يَعدُّ بأيام هادئة. فالصداقة التي تشدني الى اسلافي الرؤساء السابقين والعلاقات الطيبة القائمة بينهم وبينني، جعلتني ارى مدى صعوبة المهمة الملقاة على عاتقي. ولو اني، في هنية لا مبالاة، انتشيت بفكرة يصعب تحقيقها واستسهلت تلك المسؤولية العظمى، لجاء صوت والذي منهاً يعيدني الى الحقيقة بقوله: «على المرء ان يكون فدائياً ليقبل رئاسة الدولة اللبنانية». وقد اسمعني هذا القول قبل انتخائي ببضعة ايام. كنت اظن اني قدرت ضخامة المشكلات المطروحة، ولكن تقديري جاء دون الواقع. فقد كانت الحروب والاحتلالات والتهجير والقصف والاغتيالات من المآسي التي كان عليّ ان اواجهها كل يوم.

ومنذ البداية، وجدت نفسي في عالم يتسم بالقسوة والاقتتال الضاري اجبه فيه عنفاً بلغ حده الأقصى من التصعيد. وكنت احسب نفسي انتخبت لأعد عملاً سياسياً، وارسم اهدافاً وأهيمّ الوسائل الضرورية لبلوغها، ومراقبة تطبيق ما اتخذ من تدابير. فاذا بي، منذ بدء ولايتي، في عالم يعصف به العنف ويمزقه الاقتتال، وتتصاعد فيه الأزمات المتلاحقة الى حدها الأقصى.

كانت العلاقات بين اللبنانيين مضطربة الى حد جعل بعضهم يرى في مغادرة البلاد حلاً لمشكلاته. وأهل الكفاية واخلصون ممن اختاروا البقاء غدوا الأكثر تعرضاً للضغوط والتهديدات والخوف من الجماعات المسلحة. ولم يكن هذا الجو مؤاتياً لصفاء الفكر والتعويل الجدي على العمل الذي تتطلبه الاوضاع الصعبة. وأراني مضطراً هنا الى البوح بان هذا الخطر المستمر وما يثيره من شعور بالمرارة كانا من العوامل العديدة التي حفزتي على الصمود، وجعلتني أقدم على جبهه الصعاب، كأني في سباق دائم مع الزمن.

يعيش المرء في لبنان، ولاسيما رجل السياسة، في هاجس التهديد المستمر. وهذا شعور عرفته قبل وصولي الى الرئاسة لأنني تعرضت لمحاولات اغتيال عدة قبل ٢٣ ايلول ١٩٨٢.

وترقى أولى هذه المحاولات إلى مطلع الحرب عام ١٩٧٥، وهي محاولة خطف جرت على أثر تناولي العشاء عند بعض الاصدقاء. ففيما كنت عائداً الى منزلي، تصحبني زوجتي، قرابة منتصف الليل، دُهِشت إذ رأيت جمهوراً يسوده الصخب محتشداً امام بيتي، الأمر الذي لا يمكن اعتباره فالاً حسناً في مثل تلك الساعة.

وفيما كنت أسائل نفسي: ما الخبر؟ دهمني جاري وارتمى عليّ مرتعاً شبه فاقد الصواب. وبصعوبة كلفة، فهمت من تلماته المتقطعة أن مجهولين خطفوه منذ قليل اذ حسبه امين الجميل - وهو يشبهني قليلاً - فضربوه بعقب المسدس على صدغه، ورفعوه من مقعد القيادة في سيارته التي تشبه سيارتي، وطرحوه على المقعد الخلفي. ولكنهم ما لبثوا ان تنبهوا الى انهم اخطأوا الهدف لما عمدوا الى عصب عيني ذلك الرجل الذي لم يكن امين الجميل. فطرحوه ارضاً واستولوا على سيارته ولاذوا بالفرار.

جرت هذه المحاولة قبل ١٣ نيسان ١٩٧٥ ببضعة اسابيع. وكانت الغاية منها، حسب ظني، اشعال الفتنة في البلاد، وهي الفتنة نفسها التي اشعلها حادث الاوتوبيس في عين الرمانة، كما يعلم الجميع. وبعد حين، عرفت اسماء بعض أبطال هذه «العملية»، فاذا هم من الذين يتصدرون مراكز قيادية رفيعة، كرتبة «جنرالات» مثلاً، في ميليشيات تحركها على ارضنا أيادي وإرادات غريبة.

وبعد سنوات نجوت من انفجار تعرضت له لدى مروري بسيارتي على طريق بكفيا، فأصبت من جرائه بخروح بسيطة. وكان أولادي يتبعونني في سيارة أخرى، فهاهم المشهد حين سمعوا دوي الانفجار، ورأوا سيارتي تغيب في سحابة كثيفة من الدخان الأسود. فتمكنت من طمأنتهم بسرعة. ولم تكن هذه الطمأنة، في نظري، لتقل أهمية عن سلامتي.

وأخطرتني صديق ذات يوم بأن مؤامرة تدبر للاعتداء على حياتي بآلة تصوير ملغومة أعدها خبير في الاجرام في احدى العواصم العربية.

ولكن واضعي هذه الخطة صرفوا النظر عنها بعد ان تسربت بعض الاخبار عنها.

وأجريت محاولات أخرى من هذا النوع، إلا أنها لم تفلح. ومنذ توليت الرئاسة، ما برحت أتلقي تهديدات ورسائل تحذير، فضلاً عن نصائح بوجوب اتخاذ الحيطة. ولكنني رفضت دائماً، ولا ازال أرفض أن أعيش في هاجس الاغتيال.

وجرت كذلك محاولة لاغتيالي يوم زرت صيدا، عاصمة جنوب لبنان. وقد انتقلت اليها على اثر انسحاب القوات الاسرائيلية منها. وكم تلقيت من نصائح للعدول عن القيام بهذه الزيارة الى مدينة خالية من القوى النظامية الشرعية. ولكنني رأيت أني لا أستطيع التخلف عن المشاركة في فرحة صيدا بتحررها، فاصطحبت الرئيس رشيد كرامي الذي رحب بهذه الفكرة ترحيباً حاراً، ووصفها بانها مبادرة من شأنها ان تخفف آلام عاصمة الجنوب الجريح، وتشجع الاهل على الصمود. لدى وصولنا، لم يصدق الاهلون، للوهلة الأولى، ما ترى عيونهم. وسرعان ما انتشروا في الشوارع يعبرون عن ابتهاجهم. وبلغت بهم الحماسة ذروتها، فحملونا على الاكتاف، رئيس الحكومة وانا. وانطلقت هتافات الرجال تحيينا وترحب بنا، تتخللها زغاريد النساء وفيها تعبير عما يجيش في الصدر من إلفة ووثام. واحتشد حولنا جمع كبير من رجال وشبان وفتيان واطفال وشيوخ ورجال دين ورسميين وغير رسميين، وساروا بنا الى سرايا الحكومة حيث أُلقيت خطب الترحيب والتأييد والاستمرار في مسيرة التحرير.

وكان عادل عسيران، وزير الدفاع، قد أعد مأدبة تكريمية في منزله

بضاحية المدينة. ولكن مدير المخابرات في الجيش لم يكتف هذه المرة
باسداء النصح، بل حال دون ذهائي الى مكان الوليمة، وتبنى رئيس
الحكومة وجهة نظره، فعدنا من حيث اتينا.

وبعد اشهر، زارني صديق كان قد اختطف في صيدا، وكشف لي
خطة وضعتها جماعة أبت إلا أن تغتلم تلك الفرصة لاغتيال واغتيال
رئيس الحكومة بتفجير سيارة ملغومة اوقفت في مكان ملائم على الطريق
بين صيدا ومنزل وزير الدفاع. وأكد لي مدير المخابرات أنه كان على
علم بتلك المحاولة، فقرر منعي من الذهاب الى المأدبة حتى بالقوة اذا
اقتضى الأمر، لانه كان يعرف ميلي الطبيعي الى تجاوز نصائح الأجهزة
الأمنية.

من المستحيل ضمان حماية مطلقة من محاولات الاغتيال، مهما تكن
التدابير المتخذة، ومهما يكن رجال الامن يقظين متأهبين. وعبرة الرئيس
الاميركي جون كينيدي لا تزال ماثلة امامنا. فقد اغتيل في موكب رسمي
تحيط به أجهزة الحماية كلها. وشأن المسؤول السياسي في لبنان شأن
عدد كبير من مواطنيه. فعليه ان يكون واعياً، وان يدرك أن مظاهر
التكريم ليست كلها بريئة، وان كل شخص من المستقبلين هو موضع
ريبة. فعلى المسؤول السياسي ان يتعلم معايشة الموت.

ان اسرتي شديدة الخوف علي. أما أنا، فارفض ان يملكني هذا
الشعور. واني من القائلين: اذا أصبحت اسير هاجس الاغتيال فمن
الافضل لك ان تتخلى عن الاقدام.

وهكذا أتنقل كل يوم دون تدابير استثنائية، فاحضر احياناً الحفلات
الرسمية خارج القصر ولا أنقطع عن أي عشاء عائلي. واتصرف احياناً

على نحوٍ تعتبره الاجهزة الأمنية مخفوفاً بالخطر الكبير. ففي الاحتفال بالذكرى المئوية لتأسيس جمعية المقاصد الاسلامية، ذهبت الى منطقة بيروت الغربية، ووقفت في ملعب يجاور مخيمي صبرا وشاتيلا الفلسطينيين المتصدعين بفعل المجازر التي ارتكبت فيهما. والقيت خطاباً على منصة فيه تشرف عليها مئات النوافذ، وكان من الممكن ان تصوب اليّ فوهة بندقية من خلف أية نافذة من هذه النوافذ. كان رجال حربي الخاص لا يعرفون الى أين يوجهون أنظارهم. وهذا كله لم يحملي على الاحجام عن المشاركة في هذه الذكرى الوطنية، لما لجمعية المقاصد الخيرية من مكان مرموق في لبنان والعالم العربي.

ان العيش مع الخطر الدائم يتطلب مقداراً من الشجاعة، الى جانب شيء من الوقاية. ولكن لا بد أولاً، من تلك «البركة». فمساكنة العنف هي واقع جديد في لبنان. لقد كان بلدي موئل سلام ووثام، ومثالا للتسامح بحيث اصبح مضرب المثل. تغنى به عارفوه على أنه نموذج للعيش المشترك والألفة قبل أن ينطلق فيه هذا التيار الجامح من العنف الذي لا يقف عند حد، وقبل ان تُرتكب في أرجائه الجرائم العمياء والمجازر ضد الابرياء.

ان ما حدث ويحدث في لبنان منذ بدء الازمة هو تبدل مفاجيء في التصرفات يصعب تفسيره. فقد ارتاب كثير من الباحثين والمحللين الاجانب في سلامة تكويننا الاجتماعي ونهجنا السياسي، ووضعوا موضع الشك حقيقة لبنان على انه كان بلد السلام، فتوقفوا مثلاً عند الفروقات الاجتماعية التي عرفها لبنان والتي تأزمت احياناً، وأشاروا الى تعدد الطوائف الدينية والى الصعوبات التي تحول دون تمكن الدولة من فرض

النظام العام على عصبية العشائر. ولاحظوا اعدام بعض الفئات القليلة على اقتناء السلاح بكثرة مفسرين كل ذلك بانه دليل على ضعف بنية المجتمع اللبناني، وعلى قابليته لنشوب العنف في ارجائه لأقل سبب.

قد تبدو هذه الملاحظات حقيقية. ولكن، مما لا جدل فيه، ان مسيرة لبنان العامة عرفت هدوءاً قائماً على التفاهم والوثام طوال مئة وخمسة عشر عاماً (١٨٦٠ - ١٩٧٥). فلم يحدث، طوال هذه الحقبة ما يصدع المجتمع أو يهدد الدولة والسلام والنظام الديموقراطي في اطار التنوع الغني القائم فيه، وهو أمر لا نرى له مثيلاً في ارقى الدول وأعرقها ديموقراطية. ومهما تكن صحة هذه الانتقادات والملاحظات، فمن الثابت أن لبنان عرف عقوداً من الاستقرار، فكان مجتمعه آمناً، والأقليات فيه تتمتع بوضع خاص، وكل مواطن يجد حقه في محيطه وعلى ارض وطنه.

ان الواقع الذي يتجسّد به لبنان يُعتبر مثلاً نادراً في هذه المنطقة من العالم. فلا وجود فيه للسجناء السياسيين، ولم تُعرف فيه نسبة ٩٩ أو ٩٩,٩ بالمئة في الانتخابات الرئاسية أو النيابية. وهو يرفض نموذج الحزب الواحد المهيمن على كل شيء. وفيه صحافة حرة تطبّق عليها القوانين. ولا يخضع قضاته للأوامر أو لأي توجيه رسمي او غير رسمي. وينتقد المواطنون السلطة السياسية كما يطيب لهم دون أن يخشوا قطع رؤوسهم. ولم يسمح هذا البلد مرةً واحدة لضباط قواته المسلحة من مختلف الرتب بان يخرجوا من ثكناتهم ليستولوا على السلطة. فلبنان في هذا الصدد نموذج للديموقراطية عريق الأرومة فيها.

ولا مفرّ لنا من الاعتراف بأن الديموقراطية اللبنانية لم تكن دائماً مثالية، خالية من الشوائب، إلا أنها وحدها في هذا الشرق العربي، صاحبة

الحق وتستطيع ان تكون رمزا للنظام القائم على الحرية والمساواة وكرامة الانسان.

لقد مرت سنوات ويبروت تعيش في قلق مستمر، تتحمل الضغط وتواجه العنف والجنون. ولم يسلم أحد من هذا الوضع الخانق. فطوال تسعة اشهر، مثلاً، من أيلول ١٩٨٣ الى ايار ١٩٨٤، كان قصر الرئاسة أشبه بقلعة محاصرة. أقمت مع بعض المستشارين المقربين أياماً لم تكن سوى دوامة من الجنون انهكت الراجحات طواها مبانيه بقذائفها المدمرة. ولا يغيب عن بالي ذلك اليوم الذي زارني فيه للمرة الاولى سفير فرنسا الجديد فرنان فييو، وكان يرافقه فرنسوا دي غروسوفر مبعوث الرئيس فرنسوا ميتران. فلم تتوقف القذائف عن التساقط لحظة في أثناء الزيارة. وبدا الديبلوماسي الفرنسي الذي وصل حديثاً من باريس، حائراً ومرتبكاً، ثم سأل بكل براءة عما اذا كان سيقدم أوراق اعتماده في ذلك الجو البعيد عن رصانة المراسم والذي يشبه المناظر المألوفة في أفلام الحروب؟

عشت مع فريق العمل في ملجأ داخل القصر كان في السابق مرأباً للسيارات، وهو مظلم وخال من النوافذ، لا تهوئة فيه ولا تبريد او تدفئة. وغني عن القول أننا كنا نعيش فيه حياة قاسية وخانقة. وكانت هناك غرفة صغيرة لاستعمالي الشخصي كنت أنام فيها على سرير ميدان، فيما يتقاسم الوزراء والمستشارون غرفة أخرى فيها أسرة ماثلة مصفوفة كما لو اننا في ثكنة او بهو نوم في مدرسة داخلية، وحوّلنا غرفة ثالثة، اوسع قليلاً من الغرفتين الآنفتي الذكر، غرفة طعام وردهة اجتماعات وقاعة استقبال رئاسية في آن. ولم يكن اثاثها سوى مقاعد بالية، مهترئة،

أخذناها من المبنى القديم الخاص بالحرس الجمهوري. وكنا نستقبل فيها سفراء الدول وأعضاء البعثات الدبلوماسية الذين كانوا يجازفون بالمجيء إلى القصر. وقد اعتُمدت غرفة الاستقبال هذه مكتباً رئيسياً مدةً طويلة. وكان كل ما يمرّ بنا من أحداث يعني حقيقة واحدة هي أننا محاصرون، مستهدفون من كل ناحية، وعلينا أن نصمد، وأن نُسير ما تبقى من مسؤوليات الحكم.

وعلى مقربة من القصر مبنى آخر يغص بالعسكريين، كنا نستعمله مركز قيادة تحت الأرض، فوضعنا على جدرانها خرائط نحدّد عليها تطور الأوضاع العسكرية في البلاد. ولم يكن لدينا جهاز رادار، إلا أن موجات اللاسلكي التي كانت تستعملها «قوى الأمر الواقع» كانت تتيح لنا أن نعرف أوقات انطلاق القذائف قبيل وصولها إلينا، فنستبق سقوطها بالانتقال إلى الملجأ.

عشنا على هذا المنوال، في دوي المدافع وتحت وابل من القذائف، أشهراً عدة تحت الأرض من غير أن نرى ضوء النهار. وكثيرون أولئك الذين اعتقدوا أن ساعتنا الأخيرة قد أزفت، وأن لا مفرّ لنا من الاستسلام. وكانت فئة من الناس تنظر إلى واقعنا المرير متشفيّة أو شامتة، وفئة أخرى يساورها القلق على مصيرنا، تعتقد جادّة أنه سيقضى نهائياً علينا أو نهاجم فنضطر إلى الفرار.

وكنا نخشى الاتصالات الهاتفية، لأنها غالباً ما كانت تحمل إلينا الأخبار السيئة من ضباط يبلغون إلينا سقوط هذا الموقع العسكري أو ذاك، أو من آخرين يطلعوننا على لائحة الضحايا في المعارك الليلية. وقد تكون أقسى الاتصالات تلك التي تأتينا فجراً، في الساعة الثالثة

او الرابعة صباحاً. وكان احدها بالغ التأثير جاءنا من قائد الجيش وهذه خلاصته:

«سيدي الرئيس، عملنا كل ما في وسعنا لنصمد. ونستطيع ان نقاوم نصف ساعة بعد. فالضغط علينا يشتد اكثر فاكثر. واني ارجوكم ان تستقلوا سيارة مصفحة وتغادروا القصر الجمهوري فوراً... الطريق مخوفة باشد الاخطار، والآلية المصفحة قد أُعِدَّت لكم لتنقلكم الى مكان اوفر أمناً تستطيعون فيه متابعة ادارة شؤون الدولة».

لم يكن ذلك القائد يريد لي سوى الخير، ولكني دعوته الى الصمود، والبقاء الى جانب جنوده ليرفع معنوياتهم ويؤكد لهم ان خطوط الدفاع امنع من ان تسقط، بدل ان يهتم بي شخصياً ويصرف اهتمامه الى انقاذي.

واتذكر ذلك اليوم من كانون الاول ١٩٨٣، حين شلت القذائف كل حركة في البلاد. وجاءني السفير الاميركي الى بعديا يسألني الخبر عن وضعنا ويسبرني الرأي ليتبين نيات فريق العمل لدي حيال الاخطار الشديدة المحدقة بنا.

وفي صباح اليوم التالي نشرت وكالة «رويتر» نبأ مفاده ان الرسميين الاميركيين مهتمون بمصري، وانهم وضعوا خطة لضمان خروجي، عند الضرورة، من القصر الجمهوري. عندئذٍ قلت باصرار وحزم لممثل حكومة واشنطن: «اعلموا جيداً اني لست شاه ايران، وليكن واضحاً لدى الجميع اني لا أفكر مطلقاً في التخلي عن مسؤولياتي ولا عن عاصمة بلادي، ولا حتى عن قصر الرئاسة».

والى القارىء نص برقية جاءتني في غرة العام ١٩٨٤، وفيها البرهان

القاطع على ما كان يخامر اعضاء حكومة باريس من خوف على سقوط
القصر الجمهوري في ايدي مهاجميه. وبعد الاطلاع على هذه البرقية،
شكرت الرسميين الفرنسيين على عواطفهم الكريمة. ولكن الخطر الداهم
الذي كنا نحاول قدر الامكان تجاهله احدث لدي غصة موجعة.
وفي ما يأتي نص برقية باريس:

«الى السيد فيو، من قبل السيد دي غروسوفر:

اذا قضت الضرورة ان يغادر امين الجميل [القصر] فرنسا مستعدة
للقيام بذلك.

عليكم القيام بما يلزم في اسرع وقت استعدادا للتنفيذ.

أبلغ وزير الدفاع شارل ارنو بهذه التعليمات».

ولعل وجه الطرافة في هذا الامر ان تحالف القوى الهائجة والناقمة
على بريق الأمل المتمثل في بقاء الشرعية وفي اصرارها على المثابرة في
القيام بواجبها، قد زادني قوة في ايماني ولم يفقدني شيئاً من عزيمتي ومن
تصميمي على الاستمرار في النضال استجابةً لاقتناعي بضرورة الثبات.
فعلى الرغم من اقامتي في الملجأ، واستهدافي بالقذائف دون توقف، لم
افقد ثقتي بنفسي لاعتقادي باي اناضل من اجل قضية عادلة، وارد
التحدي، واحقق بذلك عملاً ما، انا مؤمن به. ووجود زوجتي واولادي
الى جانبي في معظم الاوقات، وقد اصرروا على مشاركتي في تلك الايام
العصية، قوى ايضاً عزيمتي. وكانت تلك الايام التي أمضيتها في الملجأ
حافزاً آخر زادني صلابة وشدة. والسياسيون اللبنانيون الذين زاروني فيه
عادوا وهم مثلي اكثر اصراراً على الصمود.

ولم تخل تلك المرحلة القاسية من بعض الانفراجات واحيانا من

اوضاع مضحكة. فقد فوجئنا في احدى الامسيات بزيارة مستغربة. ففي منتصف الليل، فُتح باب الملجأ واطل ممثل الرئيس رونالد ريغن، السفير الاميركي، ومعه موظفو سفارته وهم يرتدون جميعا سترات واقية من الرصاص، وقد تحدوا الموت باجتيازهم بضع مئات من الامتار تفصل بين القصر الجمهوري ومقر السفارة، ليطلبوا الينا استضافتهم في ملجئنا، لان حكومتهم لم تكن قد سمحت لهم بعد ببناء مأوى آمن في مبنى السفارة، وفي هذا الوقت كانت زينة الاسطول الاميركي السادس، «نيو جرسى»، ترسو في مياه بيروت. انه لعالم انقلبت فيه الاوضاع حقاً... ومهما يكن الأمر فان ممثلي الدولة الكبرى لم يندموا على مجيئهم الى ملجئنا، وقد شاركونا في العشاء تلك الليلة.

ومما يضاعف آلامي اني غدوت اليوم رئيس دولة يهتمها العالم كله بانها مختبر للارهاب الدولي. فيا له من اتهام ظالم لبلد طالما كان حقل تجارب لخير البشرية وحقل تجربة للعيش المشترك السلمي في مجتمع متعدد الاديان والمذاهب. ففي اماكن اثُرعت من سلطة الدولة اقيمت مراكز تدريب على تنفيذ عمليات القرصنة الجوية، وعمليات الخطف بالاساليب الاوفر دقةً وتطوراً، فضلاً عن تلك المتعلقة بلغم السيارات. لقد اصبح جانب من بلدنا، وعلى الرغم منا، وكرراً لجميع اولئك الذين تدربوا على نشر القوضى. وليس ذلك بسبب تفكك البلد فحسب، او بسبب تكوين مؤسساته، بل ايضا بسبب موقعه الجغرافي. وهذا الموقع الذي اعطى لبنان دورا في بث روح التسامح والانفتاح امسى اليوم، في المنطقة، منطلقاً لتصدير الموت ولاعمال التخريب.

فلبنان الذي يقع على الشاطئ الشرقي من البحر المتوسط، يبعد

مسافة ساعة بالطائرة عن مصر وعمّان، وساعتين عن بلدان الخليج، وثلاث ساعات عن روما، وأربعاً عن باريس ولندن... ولكن لا يخذعن احد نفسه. فمن الخطأ الاعتقاد ان تسليم لبنان لارهابيي العالم ينقذ من شرهم ما تبقى من العالم. واذا اغضينا عن تمركرهم في هذا البلد، فانهم لن يكتفوا بالاستقرار فيه، بل سينطلقون منه ليفجروا في المشرق او في بلاد الغرب القنابل ذاتها التي تدربوا على صنعها واستعمالها في بلادنا. وكيف يمكن التحدث عن العنف دون التعرض لما هو أسوأ من كل اشكاله، ألا وهو احتجاز الرهائن؟ انه العنف الظالم، الجبان، الشيطاني، القبيح، المقيت كتلك العقوبات الجماعية التي مورست ضد مجموعات اكثرها من الابرياء، اقتصاصاً من مجرم، او رداً على عمل فردي. والمفارقة ان الفرد هو الذي يُخطف ويُذل ويُستعمل وسيلة للانتصار على دولة، او لفرض سياسة معينة عليها. انه، كالخطف، تحويل لعواطف جامحة تُستغل فيه ارقى مشاعر الحب والحنان والاخلاص والشوق الى الحرية والتعلق بحقوق الانسان، فترتد كلها ضد الذين رعوها وقدموها. انه السلاح المطلق في ايدي قوى الشر التي تهدم افضل ما في الديموقراطيات من مبادئ وقيم.

ويدخل في هذه المأساة القاسية المحتجزون الاجانب من ضيوف وطننا: البريطانيون، والاميركيون، والفرنسيون، والألمان، والسوفييات، والكوريون... ومن اخواننا العرب الاردنيون والسعوديون. وهم جميعاً قدّموا موظفين منتدبين من دولهم الى لبنان فاحبوه، وصحافيين جاؤوا ليشهدوا له، واساتذة نذروا وقتهم وخبرتهم وكفائتهم لتنشئة شبابه، او رجال دين قصدونا رغبة منهم في محاولة حل قضية الرهائن.

هؤلاء الاجانب المختطفون والمحتجزون على ارضنا يشكلون ابرز التحديات التي اواجهها كل يوم. وعلى الرغم من ان مرتكبي هذه الجرائم هم غير لبنانيين، أو انهم اقدموا على فعلتهم لاسباب لا علاقة لها بالقضية اللبنانية، فلا يسعنا الانكار ان تلك الجرائم قد ارتكبت على ارضنا. وهذا ما يسيء كل الاساءة لينا.

وحين تتكرر باصرار على شاشات التلفزيون في العالم، وعلى موجات الاثير، وتنشر في جميع الصحف عبارات كهذه: «رهائن لبنان» او «الرهائن المحتجزون في لبنان»، ينتابني شعور بالآلم والحزن واحس بان جرحا قد اصابني في الصميم.

وهناك ايضا آلاف من اللبنانيين تحتجزهم جماعات مسلحة في جميع انحاء البلاد. وهذا امر يحز في نفوسنا، ونعانيه اكثر من اي شعب في العالم. ولا غرو من القول ان اولئك الذين صادروا حرية الرهائن، يحتجزون في الوقت ذاته حرية جميع اللبنانيين، ويحولون دون قيام المؤسسات الرسمية بمهامها. فكيف يمكن والحالة هذه الا يكون مصير الرهائن الاجانب واللبنانيين في صدر اهتماماتي اليومية، وفي طليعة القضايا التي اسعى الى حلها؟ فمصيرهم بمثابة مصيري ومصير الشعب اللبناني الذي اتولّى مسؤولية السهر على راحته وامنه، ومسؤولية اخراجه من هذه الدوامة القاسية. فالرهائن سلاح في ايدي اولئك الذين يريدون اخضاع بعض الدول، وسلاح في يد الذين يسعون الى تدمير لبنان كبذل للحرية والتسامح. ولهذا فاني اطلب الى جميع النفوس الكريمة ان تعي آلام تلك الرهينة المجهولة، الشعب اللبناني، وتشملها بلحظات تأمل وصلاة. وبصفتي رئيساً للجمهورية اللبنانية، فاني لن أتوانى عن العمل مهما

تكن العقبات، للحفاظ على مؤسساتنا الديمقراطية، وهو رهان صعب لبلد من دول العالم الثالث مطوق بانظمة حكم متشددة وبدولة عبرية لا تطبق المبادئ الديمقراطية إلا على مواطنيها اليهود دون غيرهم. واذا كان لبنان قد اختار الديمقراطية نظاماً له فلاقتناعه بانها وحدها عنصر بقاءه وتقدمه. وعلى الرغم من المنازعات والحروب التي تهنكنا والاحطار التي تحيق بنا فانها تبقى النظام الافضل. وهنا تمر بي في الذاكرة كلمة ونستن تشرشل الشهيرة: «قد تكون الديمقراطية اسوأ الانظمة، ولكني لا اعرف نظاماً افضل منها». وهي في رأيي الطريق الوحيد الذي تستطيع به المجتمعات المتعددة الاديان والاجناس ان تعيش معاً، وان تعبر عن موافقها وتضمن سلامة مصالحها.

ويملي علينا الواقع اللبناني اوضاعاً لا يمكن تجاهلها. فاني رئيس لدولة عاش ابناءؤها طوال قرون عدة في هاجس النزوح والتهجير والطرده والاضطهاد، فاشاحوا بوجوههم عن الدولة التي كانوا ينتظرون منها الامن والحماية واستعاضوا عنها بتكتلهم في اطار طائفي.

اما اليوم، فالدولة اللبنانية، التي هي حديثة العهد، لا تزال موضع تحسس بعيد. ويرى البعض انها كانت ثمرة تسوية مع مجتمعات اخرى غير المجتمع الذي تنتمي اليه، وهي مشبوهة وروح الدفاع عنها فاترة. واني أرى في الازمة الراهنة - وهي ازمة لا يستطيع اي انسان القول انها لا تعنيه بينما تهدد حياة الجميع وسلامتهم - الطريق التي من شأنها ان تقنع مواطني هذا البلد، شيئاً فشيئاً، بان الدولة المركزية القوية هي وحدها القادرة على ضمان امنهم وسلامتهم.

اني رئيس لدولة شعبها مسلح وفيها طواير ميليشيات تمثل قوى

عسكرية فاعلة. ولكن كل تلك الاسلحة والمعدات الحربية لا تحتم استمرار الاقتتال الى ما لا نهاية. ففي سنة ١٩٥٨، احتدم النزاع في لبنان بين فئات الشعب الذي كان يملك من الوسائل ما يساعد على القتال. ولكن السلام ما لبث ان عاد بينها وسكت السلاح بعد عام من بدء الاقتتال. وهذا المثال الذي يحملنا على التفاؤل يحتم ان لا تصاب اجهزة الدولة بالتآكل والشلل اضافة الى الاخطار التي تأتينا من الخارج. فعلى صعيد المؤسسات الدستورية نرى ان مجلس النواب الذي هو عماد حياتنا الديمقراطية، قد تأثر من الحرب. فالانتخابات النيابية الاخيرة ترقى الى سنة ١٩٧٢، ومنذ ذلك التاريخ لا يزال النواب انفسهم يتابعون، قدر الممكن، وبكل شجاعة، سن القوانين. وقد غيَّب الموت خمس هؤلاء النواب من دون ان يتم انتخاب وجوه جديدة بدلا منهم. اما الحكومة، معقل السلطة التنفيذية ودعامة العمل السياسي، فقد اعترها العجز، وسقطت ضحية المقاطعة والانقسام القائم في لبنان. فلم تعد تجتمع، واكتفى اعضاؤها بالمشاورات الهاتفية، والحوار عبر الوسطاء، وتبادل الرسائل والوثائق. ولكن استمرارية رئاسة الجمهورية عملت على تفادي الشلل التام في اجهزة الدولة. الا ان هذا كله، على ما فيه من ابتكار وفاعلية، لا يمكن ان يكون بديلاً من ممارسة السلطة بصورة دستورية طبيعية.

اما الجيش فكان في رأس اهتماماتي وهمومي اقتناعاً مني بان سيادة لبنان لا تصان إلا ببناء قوانا العسكرية. وقد أوليت هذا الامر عناية خاصة طوال السنتين الاوليين من عهدي. فأدخلت عليه نظام خدمة العلم اي التجنيد الالزامي وللمرة الاولى في لبنان، وذلك من اجل تعزيز

قدرات الجيش وصقل نفسية جديدة لدى الشباب اللبناني. ولكن ما لبثت ان تجاذبته قوى دافعة فقسمته الوية متفرقة. وليس من المآسي ما هو أقسى على الدولة وعلى رئيسها من ان لا تكون لديهما القوى العسكرية اللازمة لحفظ الأمن، وتطبيق القانون، وحماية كامل ارض الوطن. اما ان تقام بدل الجيش الواحد الوية ذات انتماء طائفي فهذا هو الضلال بعينه. انها المأساة القاسية التي نعيشها اليوم.

وعلى الرغم من كل ذلك، فاني لم افقد الأمل في إعادة توحيد الجيش. وما نلمسه في واقعنا اليومي يشد من عزمي على تحقيق هذا الامر. والاخبار التي تأتيني من كل جانب تؤكد هذا الاتجاه. فجنودنا الاشاوس دائمو التأهب لأداء رسالتهم. والضباط من كل القطاعات، ومن اية طائفة كانوا، يلتقون في اليرزة، مركز قيادة الجيش، منذ بدء اندلاع الحرب، على الرغم من الصعوبات التي يلقونها ومن تعاقب مآسي الزمن.

أما الادارة العامة، فتواجه صعوبات جمة بعد ان انقطع الاتصال بين الموظفين بفعل ظروف الحرب، واخضعت لسطوة الميليشيات المسلحة التي اقامت ايضا اجهزة موازية لها. وهكذا اصبحت البلاد امام ادارتين قائمتين جنباً الى جنب: الاولى تمثل السلطة الشرعية وهي مع الاسف غير فاعلة، والثانية حزبية ذات وجه طائفي تستأثر بالادارات الرئيسية في جهاز الدولة.

ولعل ما هو أسوأ من هذا كله ما اصاب الشعب اللبناني من المآسي والآلام. فقد فقد هذا الشعب الذي يبلغ قرابة ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة، مئة وخمسين الف قتيل واربعمئة الف جريح، ومني بخمسين

الف معاق وسبعين الف يتيم معذب. ولا ننس المهجرين، اولئك الذين امسوا لاجئين في وطنهم وقد اضطروا، في شتى مراحل الحرب، الى مغادرة بيوتهم وقراهم وممتلكاتهم طلباً للسلامة. وهم اليوم وكأنهم غرباء في بلادهم. فكم من الآمال تحطمت، ومن الحياة الهائلة المتساحة الكريمة اهينت وذلت.

وقد بلغ الدمار في لبنان حداً يتعذر تحديده. واصيبت الحركة الاقتصادية بجمود يزداد يوماً بعد يوم، وتناقصت اعمال الاستثمار مما ادى الى تفاقم البطالة وتكاثر عدد العاطلين عن العمل، كما تحمل القطاع العام عجزاً مالياً يتفاقم باستمرار، حمل الدولة على عقد قروض مستمرة مع المصرف المركزي. اما التضخم النقدي فيزداد هو الآخر صعوداً وقد ادى الى تدني قيمة الليرة اللبنانية والى دفع البلاد في طريق مسلسل الافقار.

وهكذا بعد ثلاث عشرة سنة من حرب قاسية لم ترحم وقد ظهرت فيها صورة لبنان قائمة، نتساءل باستغراب كيف يستمر هذا البلد في الحياة بعد ما اصابه من الخراب والدمار وأصاب ابنائه من المآسي والآلام. ولم تتردد بعض وسائل الاعلام الاجنبية عن القول ان لبنان قد مات. واذا كان علينا ان نصدق مثل هذه الترهات لكنت اليوم رئيساً لدولة لا وجود لها. ولا شك في ان المشنعين علينا قد تصوروا ان عوامل الجمود والتفتت التي منيت بها اجهزة الدولة لا بد ان تتغلب على فرص اعادة التوحيد وقيام نهضة جديدة في البلاد. اما انا، وعلى الرغم من هذا الواقع المؤلم، فتأبى في الاعتقاد ان اللبنانيين، جميع اللبنانيين، يرفضون مثل هذه الحسابات الواهية كما ارفض من جهتي ان ارى في هذا التفتت الذي

ينزل بنا اليوم، وضعاً دائماً ونهائياً. واني اذ انتمي الى طائفة معينة اتمسك بقيمها، اراني قبل كل شيء رئيساً لجميع اللبنانيين. وعلى الرغم من زعزعة العلاقات بين الطوائف اللبنانية، فاني اعتبر نفسي الجسر المتين الذي يجمع في ما بينها. انني امثل تلك الاكثرية الساحقة من اللبنانيين التي فرض الصمت عليها قسراً ولكنها لا تزال تؤمن وتطالب، بما لها من وسائل، بوحدة كامل ارض الوطن ووحدة شعبه. انني امثل تلك الاكثرية التي كم السلاح افواهاها ولكنها لا تزال ترى في مؤسساتنا الشرعية رمزاً وتجسيداً للوحدة الوطنية وديمومتها.

ففي الشمال والجنوب، في سهل البقاع وفي الجبل، تتعاقب التظاهرات الشعبية احتجاجاً على طيف المجاعة الذي يبدو في الافق وعلى الغلاء المتزايد، وارتفاع الاسعار، وتمكن اليأس في النفوس. ولكن هذه التظاهرات الشعبية ليست في الواقع سوى التعبير الساطع عن ارادة الشعب اللبناني في العيش المشترك، والصورة المؤثرة لرغبته في الوحدة والسلام.

واستناداً الى ما ارى والى اقتناعي بما اؤمن به، فان لبنان على الرغم من كل ما حدث ومن محاولات الآخرين لتحطيمه، ومن الجراح التي تلحقه، هو حيّ تنبض في عروقه المدماة ارادة الحياة التي لا تقهر.

وكم من مرة خامرني الشعور بانني اناضل بلا امل، واقاتل اشباحاً شريرة ثرى ولا تُدرك، واني كولهان اعدو لاهتاً في صحراء انبحث عن مخرج يفلت مني، ولكنني سابقي ساعيا وراءه حتى الرمق الاخير. وهكذا اجوب حواضر الكون، وانتقل من عاصمة عربية الى عاصمة عربية لأعرف لبنان في بلدان العالم، واعلن انه موجود، وانه حي، وانه

جزء من الاسرة الدولية. ولكن مسيرتي الطويلة هذه واستمراري في النضال يستلزمان مني ايماناً لا حدود له، ودعماً من الشعب اللبناني الذي اسعى الى ضمان سلامته وأمنه. واكثر ما انا بحاجة اليه ويُدخل الطمأنينة الى نفسي هو الكلمات المشجعة الرقيقة التي تأتيني من الاكثرية الصامتة وتعطي نضالي معناه الحقيقي، كتلك التي وردتني بمناسبة عيد الميلاد سنة ١٩٨٧ وكنت يومئذ اضع اللمسة الاخيرة على هذا الكتاب، وفي ما يأتي نصها:

«صاحب الفخامة،

اشكركم لكل ما تفعلون من أجلنا، ومن أجل أن يبقى حلمنا حياً... ولكونكم ادركتم أن ثمة «اراضي محروقة تغلّ قمحاً اكثر من افضل نيسان...». ويطيب لي أن أؤكد لكم أنكم تستطيعون، في العام المقبل، الاعتماد على اقلنا في صراعتكم من اجل تحطيم الاغلال الملقاة علينا. وقد كانت هذه الرسالة مساعداً قيماً لي وينبوعاً لا ينضب استمديت منه ما احتاج اليه من النشاط والعزم. واني لأدرك اليوم اهمية النضال الذي اقوم به لانه اصبح نضالاً يعيه ويدعمه كثير من اللبنانيين. وعلى الرغم من ادراكي ان المعركة التي أخوضها من اجل لبنان هي معركة غير متكافئة فانه من الخطأ ان اتخلّى عنها ما دمت قادراً على ان اضمن للبلاد حظوظ انبعاث جديد. قد تكون معركتي هذه التي اخوضها باسم لبنان كله صعبة وشرسة، ولكن لا خيار لي، فهي وحدها تستلزم النضال وساستمر فيه الى النهاية.

واشعر ان ثباتي عند هذا اليقين يمنحني المزيد من القوة التي هي

كثيرة التطلب - القوة التي تجعلنا ندرك ان المقاومة تفرض نفسها دائماً على انها ضرورة حتمية. فعلينا بالمقاومة، وبالمقاومة ايضاً ودائماً، ولا مجال اطلاقاً لليأس من الفوز.

يَوْمٌ فِي لَبْنَانَ

أجتاز كلَّ يوم الكيلومترات الثلاثين التي تفصل بين القصر الرئاسي في بعدا ومنزلي في الجبل. وطوال الأشهر الأولى من ولايتي، أي منذ ايلول ١٩٨٢، لزمته ذلك القصر مع أعضاء أسرتي. ولما أطل علينا خريف السنة التالية الذي تميز بتساقط القذائف وشن هجمات متتالية على القصر جعلت فيه الحياة صعبة لا تُطاق، اضطرت زوجتي الى الانتقال مع اولادي الى مناطق أوفر أماناً وبعيدة عن ساحة القتال. ولا نزال نتذكر بالحديث عن تلك الليلة من خريف ١٩٨٣ إذ أصابت قذيفة غرفة ابنتي نيكول إصابة مباشرة. وما كدنا نسمع الانفجار المدوي حتى هرعنا جميعاً نناديها وقلوبنا ترتعد خوفاً من أن يكون قد حلَّ بها سوء. ولم نكن نسمع من جواب سوى صدى تحطم

الزجاج، ولا نرى سوى غبار كثيف يرتفع من الممر المهدم ويحجب عنا كل رؤيا. وبعد لحظات قليلة حسبناها دهرأً، تناهى إلى مسامعنا صوت خافت. إنه صوت ابنتي تخاطبنا همساً، وهي لا تزال تحت تأثير هول الانفجار: «لا تقلقوا. اني هنا على قيد الحياة».

وبعد ايام، خرقت قذيفة اخرى سقف غرفة ولدي بيار لتستقر في سريره. ولكن لحسن الطالع كان ساعتئذ في الملجأ.

لم تكن هاتان الحادثتان الاوليين من نوعهما، وما كانتا الاخيرتين. فذات يوم سقطت قذيفة على القصر فيما كان عبد السلام التريكي وزير خارجية ليبيا جالساً الى مائدتى... ولم اتمكن من تهدئة روعه بسهولة ونحن في ممر غمره الغبار وجعل التنفس فيه شبه متعذر.

وعلى اثر هذه الحوادث نقلت اسرتي إلى بلدتي بكفيا، وقررت أن أبقى في بعبداء لأسباب مبدئية عدة لئلا أعطي انطباعاً بأن الرئاسة انحنت امام الضغط وان الرئيس قد تخلى عن الصمود في ممارسة مسؤولياته. ولموقع بعبداء الجغرافي معنى خاص. فهي تشرف على العاصمة بيروت. وتُشعر المقيم فيها بأنها قلب لبنان، والمركز الأفضل للسلطة المضطلة بادرارة شؤون البلاد، ناهيك بانها أصبحت رمزاً للاستقلال ولاستمرارية الكيان اللبناني لوجود القصر الجمهوري فيها.

ولما خفّت حدة المعارك، بقيت في بكفيا، ولا ازال حتى اليوم انتقل بين بيتي فيها والقصر. ولست آسفا على ذلك، لانني اتمتع حقاً بتلك الصبيحات الهادئة، إذ يكون الفكر حراً طليقاً في الساعات الأولى من النهار، وهو متحرر من القيود والالتزامات التي تفرضها ترتيبات العمل اليومي والمواعيد المتلاحقة، انها دقائق متميزة عن سواها، أنتقل في أثنائها

يوم في لبنان

بسيارتي او بالطوافة التي أقودها بنفسي، من بكفيا الى القصر فأُسْرَح نظري هائناً في الربوع اللبنانية التي أحبها من صميم الفؤاد والتي تجعلني اشعر فوق كل شيء بأن هذا البلد الجميل لنا، وباني ولدت على هذه الأرض الخيّرة.

والوقت الذي يستغرقه هذا الانتقال هو هنيئة عزلة أخلد فيها الى نفسي بعيداً عن الجلبة وطيلاً من تلك «المظاهر الخارجية للامن» التي تتخذ لحمايتي والتي اشعر تجاهها بالانزعاج والضيّق. ولكنها تدابير لا بد منها بعد ان توالى التهديدات علي واغتيل عدد وافر من افراد اسرتي. وهكذا اقامت اجهزة الامن حولي سياجاً من الحماية محكم الحلقات وفعالا الى الحد الممكن، ولكن كم هو شديد القيد على حريتي في التنقل. وقد احيط مدخل القصر بحماية جيدة وجهاز بمعدات متطورة باشراف اختصاصيين من اهل الخبرة وذوي الاطلاع الواسع على الاساليب التي يعتمد عليها الارهابيون والمخربون.

اما مداخل القاعات المهمة في القصر فمحمية بردهات عازلة تحجب عني فوراً كل شخص يدخل على غير موعد. وإذا خرجت للنزهة في الحديقة، فان اجهزة الامن المولجة بحمايتي تحرص على ان لا اكون في مدى بندقية مزودة منظاراً او معرضاً للرؤية من بعيد. ومقرّي الخاص تحول هو ايضاً موقعاً محصناً تحوطه الحواجز ووسائل الدفاع ذاتها، بالإضافة الى حواجز من الحجارة للحماية من السيارات الملقومة، فضلاً عن مراقبة دقيقة ومستمرة للسطوح المطلة عليه بغية الحؤول دون وصول القناصين اليها، كما رُصِفَتْ مداмик من الحجارة المنصوبة على سطح مقرّي الخاص وعلى أرضه لتقوية بنائه.

أصل الى مكنتي بين الثامنة والثامنة والنصف صباحاً، فأبدأ يومي بقراءة الامور العاجلة وبدراسة دقيقة للتقرير الذي تهيئه لي كل يوم عن الاوضاع العامة الخلية الرئاسية التي اقمته مند بدء ولايتي.

ولعل اكثر ما ادهشني وادخل في روعي، منذ انتقالي الى السلطة، شعور الخوف من نتائجه، هو افتقار اجهزة الادارة في الرئاسة الى اية من وسائل الاعلام والاطلاع. ولذا حملت معي الى القصر منذ البداية نموذجاً مختصراً لطريقتي في العمل كنت قد اقمته خلال الحرب في مركز البحوث في «بيت المستقبل» مع مركز تنسيق محدود العدد ومجهز بشبكة اتصال آلية حديثة قادرة على ان تؤمن لي بالسرعة المطلوبة ما اريده من معلومات. وهذه الخلية هي بمثابة مركز للمعلوماتية، وان تكن ذات فعالية محدودة وآليات قليلة الا انها كانت ضرورية لعمل في الادارة.

وتتألف هذه الخلية، حسب ظروف البلاد، من عدد قليل من المدنيين والعسكريين الذين يمثلون أبرز قطاعات الحياة العامة: الادارة، الجيش، القضاء، المخابرات، السياسة، الامن الداخلي، الاقتصاد والشؤون الاجتماعية، العمل الدبلوماسي والشؤون الثقافية. ومهمة هذه الخلية جمع المعلومات وتحليلها واستخلاص الاوضاع القائمة ووضع تقرير يومي ملخص بما تجمع لديها من معلومات. وقد جهزت بما يسمح لها ان تُعدَّ في حال اشتداد الازمة، وعند الطلب، تقريراً عاجلاً في بضع دقائق حول ابرز احداث اليوم مع تفاصيل دقيقة بالوقائع والعناصر الاولى من تحليلاتها وتقويمها لتلك الاحداث.

وبفضل هذه الخلية استطعنا ان نعوض، الى حد، ما يشوب ادارة

يوم في لبنان

الدولة من نقص أو تقصير، والحوول دون وقوع السلطات العامة في الشلل الكلي. وهكذا استطاعت اجهزة الرئاسة، بعملها الذي اتخذ سيره الطبيعي الى الحد الممكن، ان تحول دون غياب الدولة عن مهماتها، ودون ان تشكل اجهزة القصر بديلاً من العمل الحكومي ومن نشاطات الادارات الرسمية المختصة.

ولم يكن لدي في جميع الاحوال اي خيار آخر. وهل كان بوسعي ان اجد اجهزة الرئاسة للابقاء على ادارة عامة امست سرايا وغير فاعلة؟ وهل كان علي ان اعطل عمل تلك الاجهزة تضامنا مع حكومة اصابها الشلل؟

وكان من المهمات الاخرى لهذه الخلية الرئاسية ان تطلع كل يوم، بدقة وتفصيل، على ما تنشره الصحف المحلية والعربية والدولية، وتبرز كل ما يأتي فيها عن احداث لبنان وبلدان المنطقة وتختصرها احيانا ببضعة اسطر. وقد اتاحت لي هذه المعلومات الصحافية اليومية ان ارد، منذ بداية عهدي، بشدة على المقالات التي كنت اعتبرها ظالمة متحيزة. وكنت اضطر احيانا، بفعل تأثري بما جاء فيها من افتراء، ان اكتب شخصيا او اتحدث بالهاتف مع المسؤول الصحافي لاوضح على الفور ما جاء فيها من تجنيات ومغالطات لا يجوز السكوت عنها. ولكنني مع الوقت، وقد علمتني الحياة الأناة والصبر، كففت عن تلك الطريقة بكشف الحقيقة فورا وان لم يكن يخامرني شك في انها شوّهت وحرّفت، تاركا للايام اظهار الحقيقة وواقع الامر، وللقراء والصحافيين انفسهم المجال ليقدموا هم على تصحيح ما اوردوه خطأ. ولم يكن موقعي هذا نتيجة التعب أو وليد الرغبة في ترك الأمور على عواهنها، وانما نتيجة

اقتناعي بنسبية صدق المعلومات الصحافية ورغبتني في ان اسهل، بما لدي من امكانات، عمل الصحافة وادفعها في طريق التجرد والصدقية.

وإني أحتفظ بمجموعة كبيرة من المقالات الصادرة عن صحف يومية ومجلات اسبوعية تسابق واضعوها الى اعلان هربي من القصر الجمهوري، وأفاضوا في الشرح مؤكدين ان استقالتي باتت امرا محتوما. وهذا ما جعلني المس بنفسي مخاطر الاعلام غير المتجرد، وأنفهم ان على السياسي، اي سياسي مقتنع بسلامة اختياره، ان يشق طريقه برباطة جأش من دون أن يلتفت الى ما يجري وراءه. واذا كانت الحكمة تقضي عليه بان يعير سمعه للآخرين، ويأخذ في الاعتبار النصائح المخلصة الموثوق بها، الا ان من واجبه ايضا ان لا يقيد قراره بردة الفعل الاولى التي يمكن ان يحدثها ذلك القرار. فمسؤولية رئيس الدولة تبقى اولا وآخرها تجاه ضميره وایمانه.

واحاول ما استطعت ان لا اتخذ القرارات منفردا. فاركن دائماً الى رأي المستشارين من حولي قبل ان اقدم على اي قرار مهم. وهؤلاء هم قلة، لان حجم بلادنا الصغيرة ومجرى الحياة السياسية فيها لا يوجبان فريق عمل كبيراً، ناهيك بان ظروف مجتمعنا الضيق الذي يسهل فيه تناقل الاخبار، حملتني ايضا على تقليص هذا العدد الى حده الأدنى ليستطيع هؤلاء ان يكونوا موضع ثقة، ناطقين باسم الرئيس ومعبرين عن آرائه. ولا انفك اعهد، الى هذا او ذاك، بمهمات محددة حين تدعو الحاجة.

واخلاص هؤلاء المستشارين وحرصهم على الامانة يدعوان الى الاعجاب. وقد تعرض بعضهم لاصعب المضايقات، وتعرض آخرون

يوم في لبنان

للقتل كمحمد شقير الذي اغتيل في منزله في غرب العاصمة، وقد أصّر على الاستمرار في خدمة وطنه على الرغم من التحذيرات التي ابلغت اليه من اجهزة الأمن. وقد جعلت قوى الشر من هذا الرجل الشريف شهيداً ومثالاً للتضحية والاخلاص.

وصباح كل يوم، ابقى في مكنتي وحيداً زهاء ساعة ونصف ساعة اقرأ في اثنائها بتمعن التقارير التي ترد من مختلف الاجهزة الرسمية او من افراد ذوي شأن ودور على الساحة السياسية. فأسجل عليها ملاحظاتي وتوجيهاتي الى الادارات المختصة. وفي ما يتعلق بالقضايا المهمة احتفظ بملاحظات حولها اناقشها مع مستشاري والمسؤولين عنها. وعند العاشرة صباحاً من كل يوم تبدأ الاجتماعات واللقاءات. واخصص في كل اسبوع صبيحتين للاجتماع بكبار المسؤولين عن الحياة العامة في البلاد من رجال الدين ورؤساء النقابات واصحاب المؤسسات الاقتصادية ورجال السياسة والنواب واهل الفكر والصحافيين. واخصص ايضاً صبيحتين أخريين للاجتماع بالمسؤولين عن الادارات العامة: من مديري الوزارات وقادة الشرطة والامن الداخلي والجيش والمسؤولين عن القطاعات في المناطق فضلاً عن فريق العمل في القصر الرئاسي.

وليس بالامر الهين ان تستجيب اجهزة القصر لجميع اولئك الذين يطلبون مواعيد لمقابلة الرئيس، وهم كثير. ومن اجل الاختيار يدرس المدير العام للرئاسة الطلبات والغاية من كل زيارة ويقترح علي ما يراه منها انه الاكثر ضرورة وفائدة. وتستغرق هذه المقابلات وقتاً طويلاً مما حملني على ان اباعد في ما بينها وان ابطىء تلاحقها. وكثيراً ما كنت اجمدها موقتاً في الظروف الحرجة. الا انني ما لبثت ان عدلت عن هذه

الخطبة خوفاً من العزلة والانكماش على نفسي في برج عاجي بعيداً عن الواقع المتقلب في البلاد. فالتقارير التي ترد علي، وان تكن معدة بعناية واتقان، لا يمكن ان تستعيز عن الاتصال المباشر بالاشخاص والاطلاع الشخصي على سير الاحداث، ناهيك بان ذوي العلاقة، باجتماعهم بي بعيداً عن الشهود والاعين، كانوا اكثر اطمئناناً الى حديث لا تنقله الصحف فيكشفون لي حقيقة ما في اعماقهم وسر نياتهم بعيداً عن كل حذر او تحفظ. وقد كشفت لي هذه المقابلات معالم مهمة كنت اعود اليها عند الملل وفي ساعات الخيار الصعب، كما انها كانت لي ضماناً لوفائي تجاه تلك الاكثرية الصامتة او التي أرغمت على الصمت والتي أعتبر نفسي ممثلها وراعيها.

وخصصت أياماً أخرى للقاء الدبلوماسيين الاجانب المعتمدين في لبنان. واني اعلق أهمية كبرى على اجتماعي بهم لاطلعهم على سياسة الدولة اللبنانية وما تبذله من جهود. وكم كان لقاءهم بي غنيا في المعلومات التي استخلصها من احاديثهم، وفي تحليلهم لتلك المعلومات، وهم بواقع عملهم اكثر الناس اطلاعا على الاحداث الدولية. واني مدرك كل الادراك أهمية دعم العواصم والبعثات الدبلوماسية العربية والاجنبية لمؤسساتنا الدستورية وهو دعم ضروري لاستمرار نضالنا الوطني.

وفي الوقت ذاته كنت حريصاً على استقبال الدبلوماسيين اللبنانيين العاملين في الخارج. ومثلونا هؤلاء يعيشون بعيدين عن حقائق الوضع في لبنان، وقد يهتز ايمانهم بديمومة الدولة لقراءة مقال مغرض في الصحف. فصمودهم بالنسبة اليها امر حيوي ومهم.

يوم في لبنان

وكثيراً ما أستقبل نحو عشرة اشخاص في اليوم الواحد. وكنت أستقي بعضهم لمشاركتي في طعام الغداء واستكمال الحديث معهم في جو حميم يستوجه الموضوع نظراً الى دقته، وهرباً من متطلبات المراسم المقيدة احياناً لمجريات الحديث. أما اوقات بعد الظهر فاختصتها لدراسة ملفات القضايا الداخلية او الدولية، واجتماعات عمل مع مساعدي الأقربين للتعلم في معالجة بعض القضايا المهمة. ففي هذه المنطقة من العالم التي تتبدل فيها الاحوال بسرعة، وتنقلب احياناً موازين القوى بعنف، كان علينا ان نعيد تقويم الاوضاع باستمرار وان نحدد سياستنا تجاه الحقائق الجديدة. وهذا امر يتطلب تحليلاً دقيقاً ومتكرراً للمعطيات القائمة لدينا وتلك القائمة في الدول المجاورة، كما يتطلب ايضاً تقديرًا حقيقياً للنتائج التي ستتبع من تلك التقلبات على الساحة الاقليمية، وتحملنا بالتالي على تحديد السياسة الافضل التي يتوجب على لبنان اتباعها. ونحن نحاول في كل مرة ان نستدرك تطور الاحداث الخارجية ونستخلص افضل المواقف لمصلحة بلادنا العليا، ونوظفها في سبيل السلام.

وفي المساء أُنابح احياناً اجتماعات العمل في القصر، اذا قضت الظروف. وهذا ما كان يحدث غالباً منذ بدء ولايتي. اما اذا كانت الاوضاع هادئة فانتقل الى بكفيا لتناول طعام العشاء مع عائلتي في منزلي، وهو بناء قديم شيده اجدادي منذ اكثر من اربعة قرون وبالتحديد سنة ١٥٤٠. وفي هذا التاريخ قدموا من شبه الجزيرة العربية الى هذه الناحية من الجبل بعد ان مكثوا بعض الوقت في بلدة جاج من أعالي منطقة

جبل. وفي ذلك الوقت شيّدوا هذا البيت ثم اخذت حركة العمران حوله تنشط وتنمو عبر القرون.

ولم تنقطع اقامة اسرتنا في هذا المنزل منذ اربعة قرون. وهو من الفن المعماري القديم المناسب لمناخ لبنان ولظروفنا الاجتماعية. وقد شيّد من الحجر الصلب. ولا تزال قناطره وقبابه قائمة، وقد شيّدت حسب الاصول المعمارية المتبعة في ذلك الوقت. وفي داخل البناء باحات تتوسطها بركة ونافورة ماء مستمر وكأنها بصوتها الخافت ساعة تعد السنوات الطوال التي مرت. في هذا البيت ولدت، وفيه ترعرعت. ولا ازال اشعر في الحديقة الصغيرة التي تحوطه بالأنس والارتياح.

وفي فترات العزلة القاسية التي اجتزتها في أشد مراحل الحرب ضراوة، كنت أرتاح الى الانفراد داخل هذا المنزل الذي طالما استمدت من اسرتي التي تعيش فيه المساندة والتشجيع. وكانت زوجتي جويس، وهي صلبة العقيدة لا تلوي، دائماً الى جانبي، متيقظة ساهرة. وبمقدار ما هي قديرة، كانت كتومة متروية. اما اولادي نيكول وبيار وسامي فقد وعوا، على حداثة سنهم، ابعاد النضال الذي اقوم به. ولم يدخروا عواطفهم تجاه أب لم يكن لديه سوى الوقت القليل لشملمهم بعنايته. اما والدتي، التي لا تزال متأثرة بما ألمّ بها من آلام ومصائب نزلت بعدد من اعضاء اسرتي، فبقيت في نشاطها، وهي في الثمانين من عمرها، تقدر بخنو العبء الثقيل الملقى على عاتقي. وقد كانت دائماً تؤمن بطالعي، كبيرة الثقة بي، وكأنها اعدتني منذ الصغر لمواجهة هذا القدر. وهي تنظر الي دائماً بصمت معبر، وتتحاشى التدخل في عملي السياسي مكتفية بالصلاة من اجل نجاحي.

يوم في لبنان

ونادراً ما أُلبي الدعوات لتناول طعام العشاء في الخارج، وأحاول ما استطعت الامتناع عن المشاركة في المناسبات الاجتماعية، باستثناء المناسبات العائلية، ساعياً الى ان تستمر حياتي في سيرها الطبيعي على الرغم من دعوة الأجهزة الامنية لي بالحاح الى اتخاذ الحذر والحيلة لاسيما وانني، كأني مواطن، اقود سيارتي بنفسني الا في حال التنقلات الرسمية، ولا اتردد، حين تسمح لي الظروف، بتناول العشاء مع زوجتي في مطاعم صغيرة نصلها فجأة من دون تشكيلات مما يحمل اصحابها وروادها على الدهشة والاستغراب. وزياراتنا المفاجئة هذه الى قاعات السينما، والحفلات الموسيقية، على قلتها، ساعدتنا على الخروج من الاجواء القاتمة وعلى خداع انفسنا بالتصور اننا نعيش حياة طبيعية...

ولعل من ابرز صعوبات هذا العمل الذي يفرض علينا العزلة هو ان نبقي على اتصال مستمر بمواطنينا وان لا نكتفي برؤية الحقيقة من خلال غربة التقارير والتحليل. ولذلك اعطينا جهاز البريد جميع الوسائل الممكنة ليصبح اكثر فاعلية لاسيما واننا نتلقى كل يوم اكياس رسائل مرسلة بمعظمها من لبنان، وايضاً من جميع انحاء العالم: اوروبا واميركا الجنوبية وبلدان الخليج واستراليا وكندا والولايات المتحدة وغيرها. وهذا البريد في غاية التنوع، نجد فيه رسائل التأييد من شخصيات لبنانية مرموقة في عالم الاغتراب. هذه المراسلات تتطور احياناً الى تنسيق مباشر عندما يتضح ان هذا المغترب او ذاك يتمتع بصداقات سياسية مهمة في بلد إقامته ويمكن افادة الوطن منها. ونتلقى رسائل اخرى من هواة

المراسلة او من هواة جمع تواقع الرؤساء والشخصيات البارزة في العالم والذين يرسلونهم بغية الحصول على التواقع في اجوبتهم. كذلك تصلنا رسائل من اولئك الذين يتصورون انفسهم ملهمين باسراق الٰهي، فيغدقون علينا النصح حول طريقة الحكم وما يجب علينا القيام به. واعترف بانني لم اجد في مثل هذه النصائح ما هو واقعي ومفيد.

وكثيراً ما يكون موضوع هذه الرسائل اشبه بعرائض يطلب الي فيها اصحابها التدخل لانهاء قضية تعنيهم، اصابهم من جرائمها ظلم او إجحاف، او لحل قضية لهم لا تلقى الاستجابة في الادارات الرسمية. ولما كنت حريصاً على الاجابة عن جميع ما اتلقى من رسائل، فقد خصصت فريقاً من الموظفين للقيام بهذا العمل، واوكلت الى المدير العام للرئاسة والى بعض موظفيه توقيع تلك الاجوبة، اذا كانت تتسم بالطابع الاداري او لا تستوجب توقيعني.

ويحمل هذا البريد في بعض الاحيان مفاجآت سارة كتلك التي وجهها اليّ تلامذة صف ابتدائي يبلغ عددهم الاربعين وتراوح اعمارهم بين السابعة والتاسعة، يعربون فيها عن تمنياتهم وعن تأييدهم لي بالدعوات وبصلواتهم اليومية ويطلبون مني موعداً عاجلاً لعقد «اجتماع عمل» معهم. وموعد اجتماع عمل مع اولاد هو نوع جديد من مجلس للوزراء كم كنت اتمنى ان اعيشه.

وقد دعوت هؤلاء التلامذة الى منزلي في بكفيا. وقدموا اليّ قصيدة اشتركوا جميعاً في نظمها قرأها امامي باسمهم اكثرهم جرأة. وتطرقنا الى شؤون البلاد العامة وشرحت لهم الاسباب التي يستحق من اجلها النضال في الدفاع عن الوطن. وهذا يبدأ على مقاعد المدرسة وان هم

قاموا بواجبهم باخلاص يكونون قد تحضّروا من اجل النضال في سبيل الوطن. وانتشرت اخبار هذه المبادرة في البلاد مما ادى الى عاصفة، سلمية هذه المرة، من الرسائل لتلامذة معاهد اخرى طلبوا مقابلتي. ولكني لم استطع تلبية اي منها.

ومرة اخرى وجهت اليّ مجموعة من الايتام رسالة أحدثت في نفسي أثراً عميقاً لا ينسى، قالوا فيها انهم، اذ فقدوا آباءهم وامهاتهم في الحرب، يعتبرون انني الاب الروحي لهم، ويؤكدون لي ان السياسة التي انتهجها والتصريحات والخطب التي القياها تلقي في نفوسهم الاطمئنان والأمل. وعلى اثر هذه الرسالة المعبرة أوليت ذلك الميتم عناية خاصة ولا تزال ابنتي ترعاه حتى اليوم.

ولاتاحة المزيد من الفرص للقاء المواطنين، جرياً على تقليد قديم في لبنان، جعلت داري في بكفيا ملتقى الجميع طوال ثلاث ساعات صباح كل أحد. وفي بهو يعود بناؤه الى القرن الثامن عشر، استقبل بين مئتين وثلاثمئة زائر، أبادلهم الحديث في شتى الشؤون. فبعضهم يأتي للتحية، والبعض الآخر للاعراب عن تأييده لنهجي. ويأتي آخرون لتقديم عريضة بمطالبهم او بمطالب قريتهم احيلها على معاوني للدرس، كما يشاركونهم احيانا في الزيارة ممثلون عن مؤسسات او نقابات او رابطات. وكانت مطالب الزوار تتعلق احيانا بالتدخل لتليين موقف مسؤول يبالغ في استعمال سلطته، كما يأتيني بعضهم لتقديم شاب تفوّق في امتحاناته لاشاركونهم في الاعتزاز به، او لمواساتهم في مرارة خيبة اصابتهم. وتلك اللقاءات كانت لي فرصة ثمينة اكتشفت فيها المبادرات التي اتخذها هؤلاء المواطنون، هنا وهناك، وتلك الارادات الكثيرة، المتنوعة، التي تجعل هذا

الوطن قائماً ينبض بالحياة على الرغم من كل عوامل الموت الحيقة به. وكان هؤلاء المواطنون بمبادراتهم هذه يرفعون تحدياً تاريخياً بكل ما تستطيع مخيلة هذا الشعب من الخلق والابداع.

وفي اوقات العياء المرهق، كانت تخامرني رغبة في اطالة المدة بين موعد وآخر من المواعيد الاسبوعية. ولكنني لم اركن الى هذه الرغبة واستمررت حاضراً في قريتي كالسابق كل يوم أحد. ولم اخرج عن هذه القاعدة الا في الايام التي اكون فيها خارج البلاد. وكنت استمد من هذه اللقاءات تلك القوة التي يجدها رئيس مهدد بالعزلة حين يلتقي القوى الحية الفاعلة من ابناء وطنه. فكنت اشعر بأنهم الى جانبي ولاسيما في ايام المعاناة الشديدة.

وأيام الآحاد، ذات الابواب المفتوحة، هي تقليد عريق من اسرتي منذ ان انخرطت في الحياة العامة. فخالى موريس الجميل الذي بقي نائباً للتمن طوال سنوات عدة، هو الذي كرّس هذه اللقاءات. وقد كان بالاضافة الى عمله النيابي محامياً وموهوباً وتولى مناصب مهمة في المنظمات الدولية، وشغل منصب رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الاغذية والزراعة الدولية في روما. وكان لي مثلاً في الترفع والنزاهة، ومعلماً في نظراته الكونية الى شؤون السياسة، وفي اهتمامه الخاص بقضايا العالم الثالث، وفي رفضه دخول السياسة من بابها الضيق. وقد اعطى قضايا الانماء في لبنان اهتماماً خاصاً، وتولى في مطلع الستينات وزارتي المال والتصميم. وترك في سياسة لبنان طابعاً خاصاً عميق الجذور.

خلفت هذا الرجل الفذ في مقعده كنائب للتمن لدى وفاته التي

كانت مأساة للبلاد، على أثر نوبة قلبية وافته وهو يلقي خطاباً على منصة المجلس النيابي في جلسة كانت تنقل على شاشة التلفزيون، فشاهد تلك المأساة جميع اللبنانيين.

وعندما طلبت موافقة حزب الكتائب على ترشيحي لمقعد المتن الذي خلا بوفاة، كانت العقبة الرئيسية التي كان علي، ويا للعجب، تجاوزها هي وضعي العائلي. فقد كان والذي مؤسس الحزب عميق الايمان بمبادئ الديمقراطية والعدالة. وكانت تقوم على اجهزة الحزب آنذاك فئة من الشباب من طلاب ونقابيين معارضين لسياسة محاباة الاقارب في التوظيف والمراكز الانتخابية. ولم تتم الموافقة في المكتب السياسي للحزب على ترشيحي الا باكثرية صوت واحد. وكانت لدى الذين ايدوا ترشيحي قناعة بانني قادر على خوض المعركة الانتخابية بنجاح على الرغم من دقتها وصعوبتها وضيق الوقت. ورفض والذي المشاركة في التصويت كي لا يؤثر على الاعضاء في حرية الاختيار ثم لعدم ارتياحه الى انطلاقي باكراً في العمل السياسي. فقد ذاق من اهل السياسة، وهو الرجل النزيه المتحرر، الكثير من نكران الجميل. وكم تألم من قسوة عالمها، وكم خاب امله من الممارسات الرخيصة فيها. ولم يكن قادراً على تقويم تلك التصرفات التي كان يعتبرها ضرباً من الخداع، وهو الصيغلي الذي احب مهنته لما تتميز به من دقة وتنظيم، والرياضي الذي يعتبر ان عقلية رجل السياسة لا تتناسب مع مبادئ الاخلاق التي يضعها فوق كل اعتبار. ولما عُيِّن والذي وزيراً للمرة الأولى سنة ١٩٥٩، قَبِل المهمة مكرهاً نزولاً عند الحاح الرئيس فؤاد شهاب. واشترط ان تسمى تلك الوزارة الرابعة التي تولى فيها عدة حقائب، «هيئة الانقاذ الوطني». وكان

يتحاشى ان ينادى: معالي الوزير، وهو لقب لم يكن يروقه وكم هزى منه امامنا طوال سنوات.

وكان والدي يتجنب، في حياتنا العائلية، التحدث في شؤون السياسة. وكان هذا الحديث ممنوعاً بشكل قاطع حول مائدة الطعام. وفي اثناء غيابه الذي أصبح متكرراً لحضور الاجتماعات السياسية، تولت والدتي رعاية شؤون الاسرة، والأخذ بيد كل منا في انطلاقاته الاولى على طريق الحياة الخاصة والعامة.

وقد احتفظت من هذا التراث العميق في تربيتنا بذلك الخفر الذي امتاز به اهلي في تعاملهم معنا، وهو خفر تأصل حتى كاد يصبح حياء او انزواء.

ولا ازال احتفظ من شبائي بذلك الولع بالمطالعة، على الرغم من ان اهتماماتي قد تبدلت مع الزمن. فقد تميزت سنوات شبائي الاولى بشغفي بقراءة الشعر ومطالعة اعلام الادب الكلاسيكي الفرنسي والعربي. اما اليوم فقد فرضت علي موجبات مهماتي قراءة كتب التاريخ وكتب العلاقات الدولية، وبت أؤثر قراءة مذكرات رؤساء الدول وكبار المسؤولين السياسيين لما في كتاباتهم من دروس وعبر، ولما تعرض من حقائق، ولانها تشكل مجموعة من الآراء المختلفة في عرض احداث شبه مماثلة. واي متعة، واي سحر، في ان تبين خداع البعض، وقوة اقناع البعض الآخر، وتعقل هذا، ومجازفة ذاك.

بيد اني احياناً استمتع بقراءة بعض الكتب الطريفة المسلية التي لا تمت الى السياسة بصلة، وبانغام الموسيقى الكلاسيكية والرقص الايقاعي، وهو شغف طالما ساعدني على الافلات من القيود والاوزار والهموم التي

تواكب مسؤولياتي الصعبة. ولست اعد ليالي الارق الكثيرة التي كانت رؤية شريط من الرقص الايقاعي الكلاسيكي تبدد تلك الهموم وتبعث في نفسي سكوناً الجمال وصفاء الحياة.

وليس باستطاعتي ان انسى رقيقاً يلازماني بطيفه منذ الايام الاولى من ولايتي. ولم يكن تعلقي به لهوى قديم او لشغف مفاجئ. فعلاقتي به تعود الى سنوات طويلة خلت ازدادت قوة مع الزمن ولاسيما في ايام الهموم السوداء. انها شجرة «الميموزا» المظلة على مكتبي في قصر بعدا. وقد رافقتني ازهارها الصفراء الذهبية، توحى الى الامل في الساعات العصية، ساعات القصف الرهيب، وفي ايام المراقبة حين كان يبدو لناظري ان كل شيء أوشك على الانهيار. فقد كان مرأى هذه الشجرة بزهرها الذي يبدو مستمرا وبضياؤها الاصفر النضير، يخرجني بلمعة سحرية، من تأملاتي. وكنت اركز النظر فيها ونجماتها المنسقة الزاهر، فتعود الى القوة، ويعود الى الامل بالحياة. واعجابي بجمال تلك الشجرة لا يقل عن اعجابي بارادتها على التضحية بنفسها حين تخلع عنها ثوبها الاخضر وازهارها الصفراء لتكتسب اغصانها العارية من قساوة الشتاء تلك القوة التي تعيد اليها الحياة والدفء والجمال.

مسار العلاقات اللبنانية-السورية

بين لبنان وسوريا علاقات تمتاز بالقدم والاستمرارية وطدتها وشائج التاريخ والجوار والمصالح المشتركة. وسيبقى لبنان، كما كان في السابق، حريصاً على السير في سياسة الانفتاح على جيرانه والاقربين اليه من البلاد العربية، وعلى التعاون معهم بروح الاخلاص والتجرد اقتناعاً منه بإيجابيات تلك السياسة وبتشابك المصالح والاهداف بين بلدان هذه البقعة المهمة من منطقة الشرق الاوسط. ولذا لم يتردد لبنان في الانضمام الى جامعة الدول العربية منذ انشائها فكان احد مؤسسيها، والى المنظمات والمؤسسات المتخصصة التابعة لها، والاتفاقات التي انبثقت منها، تعبيراً منه عن حرصه على توطيد تلك العلاقات ورفعها الى المستوى الامثل. هذه هي رسالة لبنان في العالم العربي. انها جزء من تراثه الاصيل، اقامه

اللبنانيون طوال عهد النهضة العربية منذ القرن التاسع عشر، وما قبله، وعملوا بجِد وإخلاص على تنميته واغنائه.

ولئن عرفت علاقات لبنان بسوريا مراحل طويلة من التعاون الوثيق المثمر القائم على الاحترام المتبادل والعمل من أجل توطيد مصالحهما المشتركة، إلا أنها عرفت أيضاً، كما يجري في كثير من الأحيان بين الدول المجاورة، ظروفًا محرّجة من البُعد والجفاء ناتجة من سوء فهم أو خطأ في التقدير أو من عدم إدراك أحدهما أو كليهما حقيقة سياسة كل من البلدين ومواقفه وكنه هذه السياسة والمواقف. ولكن تلك الظروف لم تكن سوى مراحل عابرة، لا تلبث الأوضاع بعدها أن تعود إلى سيرها الطبيعي.

ورفعاً لوجود اللبس والغموض التي تكتنف أحياناً تلك العلاقات، كان لا بد من توضيح بعض الأمور التي هي جزء من واقعنا التاريخي، لتبقى الروابط بين بلدنا قائمة وطيدة، الآن وفي المستقبل، على الأسس السليمة التي نحرص عليها دائماً.

لقد تبادر إلى البعض أن لبنان دولة استحدثتها الدول الكبرى عقب الحرب العالمية الأولى، وأنه كان جزءاً من سوريا فسلخ عنها، ولم يكن له في السابق أي كيان مميز، إلى غير ذلك من الأمور التي لا يقرها العرف، ولا يقيمها التاريخ.

ونحن إذ نرغب في الابتعاد عن متاهات الجدل العقيم نود وضع هذه الأمور في مجراها الصحيح بروح العلم والتجرد، اقتناعاً منا بواقع عاشه لبنان طوال قرون بعيدة، وأن التاريخ وحده هو الذي يكون في توالي الزمن الشخصية الكيانية للمجتمعات والدول، ويحدد هذه الشخصية.

فالكيانات السياسية التي تؤلف حالياً مجموعة بلدان الشرق الاوسط، كسوريا ولبنان وفلسطين والاردن والعراق، كانت في السابق تسميات ذات مدلول جغرافي. وكذلك كانت الحال في بلاد الغرب. فلمانيا وايطاليا وبلجيكا على سبيل المثال بقيت طوال احقاب عدة تسميات جغرافية، ولم تصبح دولا في المدلول السياسي الا خلال القرن التاسع عشر. وفي تلك الكتلة المترامية الاطراف التي تضم مناطق البلقان وآسيا الصغرى وبلدان الشرق الاوسط والشمال الافريقي حتى التخوم المغربية - الجزائرية، لم يقم طوال الأربعة قرون الاخيرة وبالتحديد بين ١٥١٦ و ١٩١٨ سوى كيان سياسي واحد ذي صفة دولية هو الامبراطورية العثمانية.

وفي اطار تلك الامبراطورية الشاسعة المؤلفة من شعوب وعناصر ولغات وثقافات مختلفة، كان لبنان ينفرد، بفعل السياسة الحكيمة الواعية التي اتبعها امراؤه، بطابع خاص ويتميز بشخصية وطنية وكيان ذاتي له مؤسساته الادارية والاجتماعية ذات الصفة القطاعية كما كانت الحال في معظم بلدان الامبراطورية العثمانية في تلك الاحقاب. وكان ذلك الطابع وتلك المؤسسات تتميز عما كان قائماً في المناطق الاخرى. فقد كان يشكل لبنان آنذاك امانة تتولى الحكم فيها بشكل وراثي مستمر، وفي اطار سيادة السلطنة العثمانية، أُسر عريقة من ابناء الجبل اللبناني تعاقبت عهودها بلا انقطاع منذ القرن الثالث عشر. اما بقية مناطق الامبراطورية فكانت تشكل ولايات يحكمها باشوات عثمانيون يختارهم السلطان من

غير ابناء الولاية التي انيط بهم حكمها، ومن مختلف طبقات المجتمع العثماني. وكانت كل ولاية تحمل اسم المدينة التي يقيم فيها الوالي، كولايات دمشق وحلب وصيدا (ابتداء من سنة ١٦٦٠) وعكا وبغداد والموصل. وكانت هذه التسميات هي المعتمدة رسمياً لدى الباب العالي. ولم يخرج عن هذه القاعدة سوى لبنان الجبل ومصر وامارات الجزيرة العربية التي احتفظت، الى جانب تسميتها ذات الوجه السياسي والاداري، بتسميتها الجغرافية الشاملة.

ولا بد من الاشارة في هذا المجال الى ان قصد العثمانيين بفصل صيدا عن الجبل، وقد كانت عاصمة للامير المعني الكبير، وجعلها سنة ١٦٦٠ مركزاً لولاية واسعة، هو حرمان الامارة اللبنانية من منفذ على البحر يعطيها مزيداً من حرية الاتصال بالعالم الخارجي، وبالتالي مزيداً من الاستقلالية التي كانت تخيف الباب العالي.

اما حدود الامارة اللبنانية فكانت، عملاً بتقاليد الامبراطورية واوضاعها، تتسع وتضيق حسب قوة الامير وانتصاراته، بمقدار ما كانت الولايات العثمانية هي الاخرى تتسع وتقلص بفعل قوة الوالي وحسن علاقاته بالآستانة. وفي عهد فخر الدين المعني الثاني بلغت حدود الامارة حلب شمالاً وتدمر شرقاً وصفد جنوباً، ثم تقلصت في عهد خلفائه، من دون ان يمس ذلك سلامة الحكم واسس علاقاته بالسلطنة العثمانية.

ولم تكن علاقات الامير بالآستانة، وبولاياتها في المناطق المتاخمة للبنان، لتحد من طبيعة الاستقلال الذاتي الذي كان يتمتع به امراء لبنان. وكان الحكم الذاتي في تلك الايام ذا مفهوم واسع، وكان المظهر الحقيقي للسلطة، ولا يختلف في بعض الظروف عن مفهوم الاستقلال اليوم الا

في بعض مظاهره الحديثة. وكانت الامارة اللبنانية، كبقية بلدان الامبراطورية العريقة بتقاليدها وبممارسة الحكم فيها، كمصر والحجاز ونجد، تتمتع باستقلال ذاتي واسع في اطار امبراطورية بني عثمان التي كانت وحدها، في تلك الايام، مع عدد قليل من الامبراطوريات الكبرى، تتمتع بالسيادة الكاملة. ولم تكن البلدان الصغيرة آنذاك، في الشرق وفي الغرب على السواء، وفي اي من بلدان القارات الخمس، لتسعى الى الاستقلال الناجز الذي لم يكن قائماً الا في اطار الامبراطوريات الكبرى ذات الطاقات البشرية الواسعة والامكانيات الاقتصادية والعسكرية الضخمة. وكانت الامارة اللبنانية ترى في ما تتمتع به من صلاحيات وامتيازات، المظهر الاسمي من استقلالياتها الذاتية. وهذا ما كانت تفرضه الحكمة والواقعية على امراء لبنان آنذاك.

ولم تكن الولايات العثمانية تتمتع بمثل ما كان للامارة اللبنانية من امتيازات وخصائص. نذكر ابرزها، على سبيل المثال، استمرارية الحكم الوطني في البلاد. فقد توالى على الامارة في لبنان اسر عربية عريقة من ابنائهم أقام فيه بعضها منذ القرن الثاني عشر والبعض الآخر قبل هذا التاريخ، منها الامراء التنوخيون والمعنيون والشهابيون الذين انتهت بهم الامارة سنة ١٨٤٢. اما في الولايات العثمانية الاخرى: دمشق وحلب وصيدا وعكا وبغداد والموصل مثلاً فقد تميزت عهود الباشوات الغرباء عن البلاد فيها بالتبدل السريع المستمر. فطوال قرن واحد (١٧٤٢ - ١٨٤٢) تنابح على الحكم في ولاية دمشق، على سبيل المثال، اثنان واربعون والياً اجنبياً. بينما توالى على الامارة اللبنانية في الحقبة ذاتها ستة امراء من جبل لبنان يتكلمون لغته العربية، تولوا فيها الحكم بصورة

شرعية وبموافقة اعيان البلاد وفئات الشعب اللبناني. ولم يذكر التاريخ خروجاً عن استمرارية الحكم الوطني هذا الذي استمر طوال ثمانية قرون ونيف، الا مرة واحدة في عهد عمر باشا الذي عين حاكماً في بيت الدين على اثر الاحداث الطائفية سنة ١٨٤١. وقد مني حكمه بالفشل نتيجة رفض الشعب اللبناني القبول به وتكتل الدروز والنصارى ضده فاضطر الباب العالي الى اعادة الحكم الوطني الى البلاد واقالة الباشا العثماني بعد اشهر قليلة من تعيينه (تولى عمر باشا الحكم من كانون الثاني الى كانون الاول ١٨٤٢).

وعقب احداث ١٨٦٠، اضطر اللبنانيون الى القبول بنظام المتصرفية الجديد الذي اقامته الدول الخمس الكبرى آنذاك بالاتفاق مع السلطان. ولئن تكن للنظام الجديد مساوى عدة، الا انه اعطى لبنان الجبل، بعد توحيدده، وضعاً دستورياً تم الاعتراف به دولياً، واقام فيه ادارة وطنية ونظاماً قضائياً مستقلاً وتشريعاً مالياً اكثر عدالة مما سبقه، وجيشاً صغيراً للامن الداخلي (الدرك اللبناني)، كما اقام مجلس ادارة منتخباً يمثل جميع فئات الشعب اللبناني، كان بمثابة برلمان يضع التشريعات وتعالج فيه القضايا العامة. وكان هذا النظام بمؤسساته الديموقراطية والفريد من نوعه في المنطقة، أساساً لقيام الدولة اللبنانية عقب الحرب العالمية الاولى.

ويحلوا لبعضهم القول ان لبنان ليس سوى فسيفساء من الطوائف والأديان. وهذا زعم باطل وتجن على الحقيقة. ولئن ضم لبنان عدداً من الطوائف الدينية مارست عباداتها وطقوسها بخيرية تامة، فهذا موضع

اعتزاز له، وعنصر قوة لوحده، واغناء لقيمه الروحية والفكرية. فقد عاشت هذه الطوائف طوال قرون عدة بوثام تام وتعاون بناء لم تعرفه كثير من بلدان المشرق ولا بلدان العالم الغربي.

فالحياة المشتركة التي قامت في لبنان بين المسلمين والمسيحيين، والتي امتدت اربعة عشر قرناً ونيّف، كانت مثلاً فريداً لتعاون بناء ومثمر بينهم قام على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة. ولم يسجل التاريخ طوال تلك الاحقاب الطويلة سوى احداث طائفية قليلة عكّرت تلك الاجواء كان ابرزها ما جرى سنة ١٨٤١ على اثر زوال الاحتلال المصري للبلاد وما خلفه فيها من خراب وانقسامات، وتلك التي جرت سنة ١٨٦٠ وكانت سبباً مباشراً لنظام التقسيم الذي اقامه، سنة ١٨٤٥، شكيب افندي، وزير الخارجية العثماني. وما عدا هاتين الازمتين العابرتين اللتين لم تستمرّا سوى اشهر معدودة لا يذكر التاريخ طوال الف واربعمئة عام ما يشوب العلاقات الاسلامية - المسيحية في هذه البلاد بما يسيء اليها، كما جرى في البلدان الاخرى...

وهناك عنصر آخر كان يميز لبنان عن الولايات الاخرى في الامبراطورية العثمانية، اعني به تلك الوحدة الفكرية بين ارباب السلطة والشعب. ففي لبنان لم يكن بين الامير الحاكم وشعبه حاجز فكري يباعد بينهما. فاللغة العربية، لغة لبنان الرسمية ولغة الادارة فيه، كانت عامل توحيد بينهم. اما في الولايات فكانت التركية هي لغة الحاكم والحكم، والعربية لغة الشعب. ولم يكن هناك اي رابط فكري بينهم وبينه.

ونعود الآن الى التاريخ الحديث. ففي سنة ١٩١٨، انتهى عهد الامبراطورية العثمانية بخسارة تركيا الحرب. وكان من مهمّات مؤتمر

الصلح في باريس سنة ١٩١٩، تقرير مصير ما كان يطلق عليه أعضاء المؤتمر تسمية «المنطقة الآسيوية من الامبراطورية العثمانية»، اي سوريا ولبنان وفلسطين والعراق وشبه الجزيرة العربية. وقد تبني المؤتمر، ارضاء للرئيس الاميركي وودرو ويلسون، مبادئه الاربعة عشر ومنها نظام الانتداب. وبعد مناقشات طويلة اقر بصورة مبدئية وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وفلسطين والعراق تحت الانتداب البريطاني. وفي اجتماع سان ريمو بايطاليا في نيسان ١٩٢٠ تم الاعتراف بسوريا ولبنان دولتين «مستقلتين» وكلفت فرنسا وضع نظام الانتداب عليهما، من فئة «آ»، موضع التنفيذ.

عهدت حكومة باريس آنذاك الى الجنرال غورو، المفوض السامي في بيروت، في تثبيت الحدود بين الدولتين الجديدتين المنفصلتين عن الامبراطورية العثمانية الزائلة. فعقدت فرنسا، بصفتها دولة منتدبة على سوريا ولبنان، معاهدات مع بريطانيا الدولة المنتدبة على فلسطين والعراق، حددت فيها حدود لبنان الجنوبية مع فلسطين وحدود سوريا الجنوبية مع فلسطين وشرق الاردن والشرقية مع العراق، كما وضعت معاهدة اخرى مع تركيا لتثبيت حدود سوريا الشمالية. اما في ما يتعلق بحدود لبنان الشرقية والشمالية المشتركة مع سوريا، فلم يكن بوسع فرنسا ان تعقد معاهدة مع نفسها بصفتها منتدبة على البلدين في الوقت ذاته، فاعترف الجنرال غورو نفسه مخولاً تخطيط تلك الحدود بصفته مفوضاً سامياً لفرنسا المنتدبة على الدولتين الجارتين. وهكذا اصدر قراراً منه رقمه ٣١٨ تاريخ ٣١ آب ١٩٢٠ بتثبيت تلك الحدود.

ولئن يكن هذا القرار موضع انتقاد من حيث الشكل، الا ان عصبه

الامم اقرته رسمياً فاعطي الصفة الشرعية حسب احكام ميثاق تلك العصبة وانظمة الانتداب. وهو لا يعتبر افتتاً على حقوق احد، وانما كرس وضعاً تاريخياً يعمل به منذ قرون بعيدة. فالمناطق التي ضمها ذلك القرار الى الجبل لاقامة «دولة لبنان الكبير» كانت في السابق جزءاً اساسياً منه. في بيروت كانت المقر الشتوي للامراء المعنيين. وقد بنى فيها الامير فخر الدين الثاني الكبير سنة ١٦٢٢ قصرأ فخماً على غرار قصور آل مديشي في فلورنسا التي عاش فيها ردحاً من الزمن ايام منفاه سنة ١٦١٣. ولا تزال ساحة بيروت الرئيسية تسمى حتى اليوم «ساحة البرج» نسبة الى برج قصر الامير المعني الكبير.

أما منطقتا حاصبيا وراشيا في وادي التيم فكانتا طوال مئات من السنين مركز اقامة وحكم للأسرة الشهابية التي تولت امارة لبنان خلفاً للمعنيين منذ نهاية القرن السابع عشر حتى سنة ١٨٤٢. وما هو قائم تاريخياً لهذه المناطق، قائم ايضاً بالنسبة الى البقاع ومناطق لبنان الشمالي. ولا نقصد من هذا العرض التاريخي التذكير بخقائق يعرفها الجميع ولا يرق اليها الشك، وانما فقط وضع حد لمزاعم لا يقرها التاريخ ان لبنان وليد «خطأ» ارتكبه جنرال فرنسي.

فلبنان هو، كبقية دول الشرق الاوسط المنفصلة عن الامبراطورية العثمانية، وليد الاتفاقات الدولية التي وضعت في اطار مؤتمر الصلح واقرت في عصبة الامم، ورسخت وضعاً تاريخياً كيانياً ذاتياً في لبنان منذ قرون عدة. واذا كان في هذه المنطقة من الشرق من بلاد تؤهلها هويتها لتشكّل دولاً مستقلة، حسب متطلبات القانون الدولي، فلا شك في ان لبنان يأتي في طليعتها بخصائصه الذاتية وبمقوماته التاريخية.

وقد استقطبت هذه الحقيقة جموع الوطنيين في لبنان وفي طليعتهم رياض الصلح رئيس الحكومة السابق والزعيم السني الكبير الذي صرح سنة ١٩٤٤: «سنود عن استقلال لبنان الناجز بارواحن ودمائنا، ليس فقط في وجه الغرب وانما في وجه الشرق أيضاً.» اما كمال جنبلاط، الزعيم الدرزي الكبير ورئيس الحزب التقدمي الاشتراكي و«الجهة الاسلامية - التقدمية»، فقد صرح في سنة ١٩٧٥ الرئيس حافظ الاسد بقوله: «نريد ان نكون مستقلين. ولا نريد أن نكون في دولة تدور في فلك دولة أخرى... ولا نقبل بالفدرالية التي يدعو اليها ممثلو حزب البعث في بيروت...» (١).

وبعد مرحلة طويلة من الاضطرابات نتجت من توسع الثورة الفلسطينية على الارض اللبنانية، ولم يكن الرئيس الأسد غريباً عنها، اعلن في خطاب له بتاريخ ٢٠ تموز ١٩٧٦ قراره ادخال القوات السورية الى لبنان. وقد وافقت الحكومة اللبنانية بعدئذ على هذا التدخل ثم طالبت بمشاركة قوات عربية أخرى فيه تكون جميعها في عهدة جامعة الدول العربية وتحت مظلتها. وافر ذلك في قمتي الرياض والقاهرة في تشرين الأول من ذلك العام.

ولكن هذا الوجود السوري ما لبث ان بدا عاجزاً عن وقف تدهور الوضع الامني في البلاد، ولم يخل دون غزو اسرائيل لبنان مرتين في ستي ١٩٧٨ و ١٩٨٢. ومنذ مؤتمر قمة فاس في ذلك العام أصبح وجود القوات السورية في لبنان غير شرعي وغير قانوني. وفي اثناء ذلك المؤتمر

طلب الرئيس الياس سركيس رسمياً، باسم لبنان، من اقرانه اعضاء المؤتمر انسحاب القوات السورية، على غرار ما جرى لسائر الجيوش المشاركة في «قوات الردع العربية». (٢)

والمذكرة التي قدمها الرئيس سركيس الى القمة لا تحمل اي ايهام او غموض، وقد جاء فيها:

«حيال الاجتياح الغادر الذي تعرّضت له الأراضي اللبنانية باحتلال القوات الاسرائيلية هذه الأراضي، ومواجهة للظروف المأسوية التي يعيش فيها لبنان، وما يصيب شعبه والشعب الفلسطيني من قتل وتدمير وتشريد، وحفاظاً على لبنان أرضاً وشعباً، وعلى وحدة أراضيهِ وسيادته، وعلى القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، وتثبيتاً لوقف إطلاق النار في لبنان، وتأميناً لانسحاب الجيش الاسرائيلي من أراضيهِ، ورغبة في وضع حد نهائي لحالة التشرذم والتسيّب والفلتان الأمني التي يعانيها لبنان منذ سبع سنوات ونيف، وتحقيقاً لانسحاب جميع القوات المسلحة غير اللبنانية من الأراضي اللبنانية، ومساعدة للبنان على استعادة سيادته كاملة على أراضيهِ بواسطة قواته الوطنية، وانطلاقاً من أن مشكلة لبنان هي مشكلة عربية في مصدرها وجوهرها، مما يُخشى معه أن تنعكس على جميع الشعوب والدول العربية وعلى المنطقة بأسرها، يقرر ما يأتي:

أولاً: اعلان تضامن الدول العربية مع لبنان في مأساته، واستعدادها لتقديم أي مساعدة يطلبها في سبيل معالجة هذه المأساة ووضع حد لها.
ثانياً: إدانة العدوان الاسرائيلي واستمراره على شعب لبنان وأرضه،

٢. على اثر هذه المصارحة بدأت الدول العربية تسحب تباعاً قواتها من لبنان، ولم يبق على أرضنا من قوات الردع العربية سوى الجيش السوري وحده.

وعلى الشعب الفلسطيني، ولفت الرأي العام الدولي الى خطورة هذا العدوان ونتائجه على الاستقرار والأمن والسلام في المنطقة.

ثالثاً: دعم لبنان في كل ما يؤول الى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي الرقم ٥٠٨ و ٥٠٩ و ٥١١ و ٥١٢ و ٥١٣ و ٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٧ و ٥١٨، وخصوصاً ما يقضي منها بانسحاب اسرائيل من الاراضي اللبنانية حتى الحدود الدولية المعترف بها. ولهذه الغاية، تقديم أي مساعدة للبنان في المحافل الدولية، وممارسة جميع الضغوط على الدول القادرة على تنفيذ هذه المقررات، ومقاومة المحاولات الاسرائيلية الهادفة الى التطبيع بجميع الوسائل.

رابعاً: آ - اخذ العلم بقرار السلطة اللبنانية ضرورة انسحاب جميع القوات المسلحة غير اللبنانية من لبنان ومن اجل ذلك:

- الاعلان عن وقف العمل العسكري الفلسطيني نهائياً من الأراضي اللبنانية وفيها، وإنهاء الوجود المسلح للمنظمات الفلسطينية في لبنان.

- الاعلان عن إنهاء مهمة قوات «الردع» العربية في لبنان.

ب - دعم جميع الاجراءات التي يمكن أن تعتمدها الحكومة اللبنانية لوضع هذا البند موضع التنفيذ.

خامساً: تقديم كل عون للسلطة اللبنانية لممارسة سلطتها وسيادتها على جميع الأراضي اللبنانية من دون استثناء، وبواسطة الجيش اللبناني وقوى الأمن اللبنانية.

سادساً: تقديم كل مساعدة من أي نوع آخر لمنظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق أهدافها الوطنية على أرض فلسطين.

سابعاً: إنشاء صندوق مالي مستقل لاعادة تعمير لبنان ومساعدة المتضررين».

وقد أخذت قمة فاس علماً بطلب الرئيس سركيس، وأوصت حكومتي سوريا ولبنان بالاجتماع في أسرع وقت «لدراسة الاجراءات العملية للانسحاب السوري في ضوء الانسحاب الاسرائيلي».

وفي ٢٢ شباط ١٩٨٧، كنت في زيارة عمل في باريس، فدخلت القوات السورية الى بيروت الغربية دون ان تعطى تفويضاً بذلك من السلطات الشرعية، كما تقضي الاصول الدستورية.

وقد أصدرت المديرية العامة لرئاسة الجمهورية، على أثر ذلك، بياناً غايته لفت النظر الى هذا الأمر، جاء فيه:

«اولاً: يعرب فخامة رئيس الجمهورية عن ألمه العميق لما كان غرب العاصمة مسرحاً له في الأيام الأخيرة، وهو يشاطر المنكوبين معاناتهم لما تعرضوا له من قهر وترهيب وأضرار في الأرواح والممتلكات.

«ثانياً: ان هذه الاحداث لا تجد علاجاً لها ومانعاً لتكرارها إلا في التوجه الذي خطّطه الحكم عبر مبادرته الوفاقية ولا سيما تلك التي أطلقها في الأول من آب الماضي، والتي تتابعت في المحادثات الجارية مع القيادات اللبنانية المختلفة، ومع المسؤولين السوريين، والرامية الى تحقيق التفاهم الوطني، وإحياء المؤسسات الشرعية، بما يساعد على استعادة أدوارها الأمنية والسياسية والاجتماعية.

«ثالثاً: إن رئيس الجمهورية، إذ يقدر إلحاح الظروف الانسانية والمأسوية التي حملت بعض القادة المسؤولين على التوجه مباشرة الى الشقيقة سوريا للمساعدة على مواجهة الوضع، لا يسعه إلا أن يسجل

أن هذا التفرد عمل غير دستوري يُعمّق التباعد، ويساهم في تفتيت القرار الشرعي خصوصاً:

آ - أن إلحاح المسألة لم يكن يمنع التثام مجلس الوزراء لمناقشة الوضع، واعطاء المعالجة، أية معالجة، صفتها الشرعية الوطنية.

ب - إن اتصالات الحكم بالمسؤولين السوريين بدأت تتبلور عن مشروع انقاضي شامل كل الأراضي اللبنانية.

«رابعاً: تناشد الرئاسة كل القيادات والمعنيين بالأمر العودة إلى التلاقي في اطار المؤسسات الشرعية، ومعاودة الحوار الوطني، توصلا الى التفاهم التام الذي من شأنه أن يحفظ البلاد ويعيد إليها أمنها وأستقرارها.»

وأياً تكن علاقات الصداقة التي تقوم بين الرئيس الأسد ويني (ولاسيما قبل توقيع اتفاق ١٧ ايار مع اسرائيل)، فإن محاولات تطبيع العلاقات بين لبنان وسوريا وبين الفئات اللبنانية ذاتها، لقيت عراقيل لم يكن من السهل تجاوزها، منها احتلال اسرائيل لقسم من الاراضي اللبنانية ونفوذها في بعض مناطق لبنان ولاسيما في الجنوب والبقاع الغربي، والمواجهة بين القوات السورية والفئات الفلسطينية الموالية لياسر عرفات، والتحالف الاستراتيجي القائم بين سوريا وايران الذي حد من حرية تحرك السوريين في مواجهة قوات الاصوليين في لبنان الذين تدعمهم حكومة طهران، لا بل عمل الاصوليون في لبنان تحت مظلة الجيش السوري، وفي مناطق انتشاره وذلك بموجب اتفاقات ثنائية أبرمت بين سوريا وايران من دون علم الدولة اللبنانية وموافقتها. وكل هذه الاسباب وغيرها

عطلت محادثاتنا مع الرئيس الاسد وحالت دون تحقيق المصالحة الوطنية في لبنان، تلك المصالحة التي ترتبط الى حد كبير باعتبارات متعلقة بالمواقف والمصالح السورية.

وكنت مقيماً على الاعتقاد ان علاقائي الطيبة القديمة مع الرئيس حافظ الاسد ستسهل مهمتي. وقد حاول كل منا، وحتى في اخرج الظروف التي مرت بها العلاقات اللبنانية - السورية، ان يعطي للصدقة القائمة بيننا وللود المتبادل الدور الاكثر ايجابية لخدمة بلدينا. ولئن تكن اجواء علاقاتنا اليوم لا تخلو من بعض الغيوم بفعل عوامل وظروف لا تخدم مصالحنا المشتركة، الا ان ذلك لن يحول دون عودة الحوار الذي ينشده جميع الافرقاء. فسياسة الجسور المقطوعة لا تخدم احداً. وسواء كنت في سدة الحكم او في خارجه، فاني ساستمر في مساعي كالسابق لاقامة اطيح العلاقات واوثقها بين لبنان وسوريا، وسأعمل للتعاون المخلص الصريح مع الرئيس حافظ الاسد الذي يحيط اكثر من غيره بوجوه القضية اللبنانية.

إن واقعيتنا السياسية والعلاقات التقليدية القائمة منذ قرون بين بلدينا تحتم علينا العمل المستمر من اجل تحقيق هذه الغاية. وليس بوسع اي مسؤول لبناني ان يتجاهلها، واني شخصياً كنت ولا ازال اتمثلها في فكري. وسياستي كلها تنطلق من الرغبة في الوصول الى وفاق مع سوريا. وفي اهم مراحل المفاوضات مع اسرائيل، حرصت على استمرار اتصالاتي بها. ولكنني كنت اعتبر دائماً ان علاقاتنا هذه يجب الا تناقض رغبتنا في دعم استقلالنا وسيادتنا، بل ينبغي ان تكون عنصراً مساعداً لهما. ومن هنا حرصي على ازالة الالتباس وسوء التفاهم اللذين لا يزالان

عبئاً على مسيرة التعاون بين بلدينا، ورغبتني في ان اغتنم كل الفرص التي من شأنها ان توطد تلك العلاقات على الوجه الامثل. ومن اجل تحقيق هذه الغاية، يتوجب على المسؤولين اللبنانيين ان يكونوا مرهفي الحس، شديدي اليقظة لكل ما تبديه سوريا من خوف على امنها وسلامتها. وهذا يوجب ايضاً على المسؤولين السوريين ان يدركوا، من جهتهم، ان لبنان المستقل السيد القوي يشكل افضل ضمان لأمنهم. ولا شك في ان الحل المثالي يقوم على تعاون صريح وواضح، في اطار الاستقلال والكرامة، لتحقيق اهدافنا المشتركة.

ولا يتبادر الى ذهني اي شك في ان يوماً سيأتي تُدرَكُ فيه حقيقة المصالح اللبنانية والسورية على وجهها الصحيح. وستتصر تلك المصالح على ما احاط بها طويلاً من شوائب. وهذا اليوم سيعود بالسلام على لبنان، وسيكون هذا السلام اكثر ثباتاً من قوة الجيوش التي ارسلتها دمشق الينا لحمايته.

في جذور الحرب

لا، ليست الحرب القدر المحتوم على لبنان. ولا ريب في ان جيلاً من اللبنانيين عاش على دويّ المدافع ولم يعرف غير الصراع المسلح. وهذا ما شوّه صورة لبنان وجعل اسمه مرادفاً للعنف والشراسة. ومما لا ريب فيه أيضاً أن السلام الذي قام سابقاً في ربوع لبنان لم يكن اسطورة حاكتها الخيلة، ولا ستاراً نضجت وراءه لدى اللبنانيين، على مهل، نزاعات لم يكن بالمستطاع تداركها، او نزع دفيئة الى القتال. ومن يعرف لبنان، وان معرفة يسيرة، يدرك انه، بطبع ابنائه وتقاليدهم، بلد مسالم. فالطبيعة فيه ودية بشوشة بخضرتها السخية، واطلالته على البحر توحى بالهدوء والسكينة. اما جبالنا فليس فيها ما يوحش. فهي خالية من كل ما هو مجذب منفّر، وليس فيها الا القليل من المسالك

الوعرة، وتحتضن على سفوحها قرى تسير فيها الحياة وديعة هادئة. ويتمسك الشعب اللبناني بتقاليد موروثة عريقة تقوم على حسن الجوار وتوطيد العلاقات بين الاسر والعائلات. اما العزلة واللامبالاة بآلام الآخرين، والعيش بانزواء، فهي امور يصعب تصور حدوثها في لبنان، لان الاختلاط بين الاهلين والحياة المشتركة القائمة بينهم والروابط الاجتماعية والعائلية اقامت منذ زمن بعيد بين اللبنانيين وشائج الاخوة والقرى.

وفي لبنان، أقام الاسلام والمسيحية بينهما منذ قرون عقداً يتسم بالتعقل والحكمة وبروابط المحبة وال صداقة. وتقاليدنا الديمقراطية القائمة على الحوار والتسامح وطدت العلاقات بين ابناء هاتين الديانتين الكبيرتين، كما ان دستورنا الذي يعود الى عام ١٩٢٦ كرس رسالة لبنان كبلد متعدد الاديان. ورجالات لبنان من اهل السياسة عملوا جميعاً على استمرار هذه الرسالة وعلى تجديد الحوار وتنشيطه بين الطوائف.

انني الرئيس الثامن للبنان المستقل. ومن سبقني من رؤساء، انتخبوا بصورة شرعية حسب احكام الدستور، وحفظوا طوال عهودهم باحترام الشعب وتقديره. والواقع ان التطور الكبير الذي عرفته بلدان الشرق الاوسط في تاريخها الحديث وما رافقه من احداث مهمة، والنزاعات الداخلية التي قامت في لبنان، لم تخرجنا من نطاق الحوار الديمقراطي باستثناء ما حدث في فترة قصيرة من صيف ١٩٥٨. ويمكن القول ان لبنان هو احد البلدان القليلة في الشرق العربي الذي لم يعرف ظاهرة الانقلابات العسكرية، ولم يقدم جيشه على الاستيلاء على السلطة فيه. اما النزاعات المسلحة التي تقوم اليوم بين اللبنانيين، فليست نابعة من

نزوع فطري منهم الى العنف، او بفعل شهوة تدفعهم الى سكب الدماء،
وانما هناك اسباب على قدر كبير من الخطورة دفعتهم الى حمل السلاح.

وغالباً ما يؤخذ على مواطني اللبنانيين انهم تركوا الاوضاع
الاجتماعية والاقتصادية تتدهور الى درجة عجلت في تفجير البلاد.
والحقيقة أن لبنان كان الى سنوات خلت بلداً مزدهراً ينعم بالاستقرار
والبحوحة بفعل شعبه النشط الذي عرف كيف يفيد من موقعه الجغرافي
الفريد. وغدا لبنان في سنوات قليلة منطلقاً للاعمال الاقتصادية والمالية
الكبرى في منطقة الشرق الاوسط، وتركز نشاط بلدانها المصرفي في سوق
بيروت، مما حمل امهات المصارف العالمية على اقامة فروع لها فيها. وقد
برز اللبنانيون عن حق في دورهم كوسطاء بين اسواق العالم العربي وبلاد
الغرب. وما نتج من هذا النشاط يفسر ذلك الفائض الكبير في ميزان
المدفوعات الذي نزل على البلاد وكأنه هبة من السماء. ولكن ذلك
الازدهار خلق صعوبات اقتصادية وتفاوتاً كبيراً بين طبقات المجتمع. وفي
أواخر الخمسينات، ادرك المسؤولون اللبنانيون دقة الوضع الاجتماعي في
البلاد، فوضعوا مشاريع اصلاحية في اطار خطة انمائية شاملة. وبدأت
المهمة جسيمة بفعل نشوء تجمعات سكنية كثيفة حول المدن كانت بمثابة
حزام من البؤس. ولم تلبث الطبقات الوسطى وجموع عمال الصناعات
الناشئة ان حددت هي ايضاً مطالبها باصلاحات اجتماعية ادت في
السبعينات الى درجة خطيرة من التفاقم.

ونض في تلك الحقبة جيل من الشباب له انتماءات اجتماعية -
مهنية، يتمتع بالنشاط والطموح وبروح الرفض، واخذ يطالب بالتبديل

والتجديد وارتفاع المستوى المعيشي للطبقات الشعبية، وبحق الاجيال الصاعدة في المساهمة في ادارة البلاد وتجديد الطبقة السياسية الحاكمة فيها.

وقد تجلت حيوية لبنان، خصوصاً، في المجال الثقافي وفي انتشار التعليم بحيث عم جميع فئات اللبنانيين. ولا عجب في ذلك، فقد انطلقت من ربوعنا نهضة الآداب والفكر في حقول العلم والاجتماع والسياسة، وعمت العالم العربي واصبحت بيروت عاصمته الفكرية من دون منازع وملتقى مفكري الشرق الاوسط وروائييه وفنانيه. وانتشر تألق افكارهم في العالم كله عبر صحافة حرة ودور نشر نشيطة لا تزال حتى اليوم، وعلى الرغم من مآسي الحرب، تعتبر ابرز مثيلاتها في بلدان الشرق الاوسط. واستقطبت الجامعات الخمس في لبنان عدداً كبيراً من الطلاب العرب والشرقيين. كما وفد اليها اساتذة من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الاميركية ومصر للتدريس في كلياتها. وبلغت حيوية المدرسة، العامة والخاصة، شأواً لا مثيل له في بلدان المنطقة.

واني، اذ اعرض هذه الحقائق، لا اتوخى ابراز لوحة زاهية عن الوضع السابق في لبنان، او اخفاء الصعوبات التي بدأنا نواجهها منذ ذلك الحين، وانما لأؤكد ان لا شيء في اوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية كان ليوحي لنا بأن الاحداث ستتخذ المجرى الذي تسير فيه الآن، ولم يكن هناك اي مبرر للمذابح الطائفية التي جرت، ولهدم الاحياء والقرى والمستشفيات واماكن العبادة. اما قيام نزاعات داخلية وخلافات في الرأي وتنافس في ما بيننا حول كثير من القضايا، فهي امور تقع في جميع البلدان، وتقبلها كأمر محتوم على كل ناهض يتمتع بحيوية الشباب. اما

في جذور الحرب

ان تؤدي تلك الخلافات وحدها الى حرب شرسة لا هوادة فيها فهذا امر ارفضه ولا استطيع التسليم به.

وحقيقة الامر، ان النزاعات في لبنان لم تكن تنفجر الا في اثناء الازمات الجائحة التي كانت تعصف ببلدان الشرق الاوسط، فتؤثر في بنيتنا الاجتماعية والسياسية المعقدة والهشة. واول نزاع كان على جانب من الاهمية وقع في لبنان سنة ١٩٥٨، على اثر ازمة السويس وتصاعد الحركة الناصرية في المشرق العربي التي ادت الى قيام الجمهورية العربية المتحدة ثمرة الاتحاد بين مصر وسوريا.

فالحوية التي حركها هذا الاتحاد، والانقسام الذي قام في العالم العربي بين البلدان المحافظة والبلدان التقدمية، انعكست نتائجها على الوضع في لبنان. فاللبنانيون الذين استهوتهم التجربة الوحدوية التي تكونت على ابوابنا طالبوا بانضمام لبنان الى الجمهورية العربية الجديدة، وقبل بداية صيف تلك السنة (١٩٥٨) وقع لبنان فريسة نزاع جديد بين مؤيدي الناصرية الصاعدة والمتمسكين بقوميتهم اللبنانية. ولكن حكمة الرئيس جمال عبد الناصر، وتطور ازمة الشرق الاوسط التي انحسرت تدريجاً، وواقعية اللبنانيين وحكمتهم، اتاحت لنا العودة الى الوئام ورص الصفوف. واستعاد لبنان دوره التقليدي في العالم العربي للمساهمة في استقرار المنطقة وفي دفع مسيرة القضية الفلسطينية التي لم تكف عن الدفاع عنها في المحافل الدولية ولدى الدول الصديقة.

وكانت مساهمتنا في الجهود الحربية العربية تتسم، خصوصاً، بالدعم السياسي والديبلوماسي واللوجستي وتحمل العبء المهم في مجال الاعلام وتوضيح القضايا العربية للرأي العام العالمي. وقد انضم لبنان الى معاهدة

الدفاع العربي المشترك التي عقدت سنة ١٩٥١ في نطاق جامعة الدول العربية، ولم تنفذ هذه المعاهدة مرة واحدة كما هو معروف لدى الجميع. ولم يكن العالم العربي ينتظر منا ان نقوم بدور عسكري في جبه اسرائيل. وقد اعترف الرئيس عبد الناصر بوضعنا الخاص وبامكاناتنا المحدودة وبنوع الدعم الذي نستطيع تقديمه. وفي سنة ١٩٧٠، اكّد الرئيس المصري قبل وفاته ببضعة اشهر انه «ليس بالامكان مطالبة لبنان ان يكون بلد مواجهة مع اسرائيل». ولكن عوامل كثيرة كانت قد تجمعت لتزجنا في مأساة جديدة ومواجهة دامية من نوع آخر.

فالحرب الضارية التي بدأت تعصف بلبنان منذ ١٩٧٥، كانت لها، هي الاخرى، اسباب اقليمية ذات اتصال وثيق بتطور النزاع العربي - الاسرائيلي، وبالتطور السريع للوجود الفلسطيني في لبنان. وقد تكاثرت هذا الوجود على مر السنين، وكان يتخذ شكل هجرات كثيفة عندما تشتد الازمات في المنطقة. وقبل انشاء دولة اسرائيل سنة ١٩٤٨، نزح الينا عدد كبير من الفلسطينيين بفعل التوطين اليهودي في فلسطين في عهد الانتداب. واتخذ هذا النزوح شكلاً كثيفاً عند انشاء دولة اسرائيل وطرد الفلسطينيين منها. وقد أخذت وكالة غوث اللاجئين الدولية التابعة لمنظمة الامم المتحدة على عاتقها امر تنظيم اقامة النازحين واغاثتهم. ومن سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٦٧ لم يتباطأ هذا النزوح الى لبنان بفعل تجمع الافراد على نطاق عائلي، واقدام الفلسطينيين، بعد استقرارهم على ارضنا، على دعوة اقربائهم الى اللحاق بهم.

في جذور الحرب

وعلى اثر حرب حزيران ١٩٦٧، تدفقت موجة ثانية من الفلسطينيين الى لبنان. ومنذ ذلك التاريخ، بدأت الخيمات الفلسطينية تتزود بمختلف انواع الاسلحة وتتحول، بعد ان كانت عزلاء من السلاح، معسكرات محصنة.

وحلت في لبنان موجة هجرة ثالثة على اثر احداث ايلول الاسود سنة ١٩٧٠ في الاردن، حين اقدم جنود الملك حسين من البدو على سحق القوات الفلسطينية التي كانت قد تركزت في قسم كبير من احياء عمان. وكان هذا النزوح الفلسطيني الجديد اقل كثافة مما سبقه الا انه كان اكثر خطورة بنتائجه. فقد انتقلت الى لبنان القيادات العسكرية الفلسطينية واجهزتها السياسية والاعلامية وغيرها، واتخذت من بيروت العاصمة، عاصمة لها. ومنذ بدء تلك الموجات الثلاث المتتالية حتى اليوم، لم يكن من المستطاع تحديد عدد الفلسطينيين الذين عبروا الحدود اللبنانية واستوطنوا في بلادنا، وجلهم قدم بطريقة غير مشروعة. وقد قدر عدد المقيمين الفلسطينيين في لبنان سنة ١٩٧٥، اي في بدء عهد الاضطرابات، بنحو اربعمئة الف بينما لا يتجاوز عدد اللبنانيين الثلاثة ملايين نسمة.

ويمتاز الفلسطينيون في لبنان بانهم لم يعودوا لاجئي سنة ١٩٤٨. لقد نشأ منهم جيل جديد، فأمسى لاجئو الامس ارباب المقاومة اليوم. وتكونت لدى الشعب الفلسطيني قوة عسكرية ذاتية، واصبح لمنظمة التحرير الفلسطينية، وحركة «فتح» التنظيم الاكبر فيها، رئيس يشرف عليها ويعنى بشؤونها وينطق باسمها من على منبر الامم المتحدة والمنابر الدولية الاخرى، وتظهر صورته على غلاف المجلات في العالم كله.

واصبحت شرعية الكفاح المسلح كوسيلة لاستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية، امراً معترفاً به، كما نالت في مؤتمر القمة العربية في الرباط سنة ١٩٧٤ الاعتراف بها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. ولم يلبث لبنان ان اصيب بنتائج هذا الوضع الجديد في الشرق الاوسط. وهكذا لم يمر ربح قليل من الزمن حتى بدأ الفلسطينيون يقيمون ما اصبح في ما بعد «دولة ضمن الدولة». وبدأ تحركهم السياسي يخرج رويداً رويداً من حدود الخيّمات. وبدأت المقاومة الفلسطينية تنتظم وتنشط على الصعيد العسكري.

في تلك الاثناء، كانت اسرائيل تراقب صعود منظمة التحرير الفلسطينية ثم لم تلبث ان بدأت الرد عليها. ففي كانون الاول ١٩٦٨ اغار رهط من الجيش الاسرائيلي على مطار بيروت الدولي ودمر على مدارجه تسعاً من طائرات «البوينغ» التجارية التابعة لشركة طيران الشرق الاوسط اللبنانية، وكأنّ اسرائيل باعترائها هذا تريد ان «تعاقب» لبنان على اثر عملية نفذها فدائيون فلسطينيون... في اثينا. وتذرعت بأن هؤلاء الفدائيين انطلقوا من بيروت عبر مطارها الدولي.

وكانت النتائج السياسية للعمل الفلسطيني اشد خطراً على الصعيد الداخلي. فالجيش اللبناني الذي كان يحاول بشجاعة مراقبة تحرك المنظمات الفلسطينية وضبط تجاوزات عناصرها، كان موضع النقد على ارضه. واخذت الصدامات بعدها تتوالى بين جيشنا النظامي والقوات الفلسطينية.

اما على الصعيد السياسي، فقد انقسم اللبنانيون في موقفهم حول مدى الدعم المطلوب اليهم لتقديمه لعمل المقاومة الفلسطينية. وما لبث

في جذور الحرب

هذا الانقسام ان ادى الى ازمة انفجرت في نيسان ١٩٦٩، فعطلت العمل الحكومي طوال ستة اشهر. وفي تشرين الثاني من ذلك العام، حُمل لبنان في اتفاق القاهرة على الاعتراف بالوجود الفلسطيني المسلح في البلاد، كامر واقع.

ومنذ ذلك الحين، بدأت منظمة التحرير الفلسطينية تأخذ في لبنان اهمية وحجماً يزدادان باستمرار. وتحولت فريقاً في حياتنا السياسية نتيجة علاقات مميزة اقامتها مع عدد من الاحزاب اللبنانية التي اخذت على نفسها تغطية العمل الفلسطيني. وتعاضم تدفق الاسلحة على المخيمات، ولاسيما على تلك الواقعة في جنوب لبنان بما قدر انه كان اوفر كمية مما كان في حوزة الجيش اللبناني. ولم يكن ينقص قوات المقاومة سوى الطائرات والدبابات الثقيلة.

وكان هذا التسلح يتم بمساعدة فاعلة من عواصم عربية كبرى، فينقل السلاح منها الى لبنان عبر الحدود السورية - اللبنانية. وكان اللبنانيون يراقبون في بادئ الامر، بشيء من الشك والحذر المتزايد، قوافل الشاحنات الضخمة تنقل على طريق بيروت - دمشق «المؤن» للمخيمات الفلسطينية. وفي كل مرة تصر السلطات اللبنانية على حقها في تفتيش تلك الشاحنات كانت تثار الحوادث وتنفجر ازمة سياسية جديدة. وبقيت الحال هكذا الى ان انقلبت ذات يوم شاحنة عند مفترق بلدة الكحالة قرب بيروت ادعت انها تحمل كمية من البطاطا، فاذا بها ملاءى بالمدافع الثقيلة وبصناديق الاسلحة والذخائر التي انتثرت على الطريق فاستولى عليها ابناء البلدة.

وقد افاد الفلسطينيون من دعم الرأي العام العربي والدولي لهم، ومن

قواتهم العسكرية المتزايدة في بلد ضعيف عسكرياً وذي تركيب اجتماعي دقيق. فراحوا يعملون على تقويض اجهزة الدولة اللبنانية والجيش والمؤسسات العامة والنظام السياسي برمته، وعلى الاخص رئاسة الجمهورية التي تجسدها جميعها. وكانوا يرمون من شل اجهزة السلطة المركزية الى وضع يدهم على البلاد التي استضافتهم، والحؤول دون تكرار ما جرى لهم في «ايلول الأسود» في عمان، الذي ادى سنة ١٩٧٠ الى طردهم من الاردن. ولذا لم يتوانوا عن استخدام جميع الوسائل لتحقيق اهدافهم، فاستعانوا ببعض الاحزاب السياسية اللبنانية، واغدقوا المال على البعض، ولجأوا الى التهديد لترويع البعض الآخر، ونظموا بدقة توزيع تمركزهم في الاماكن التي تؤهلهم لمراقبة القسم الاكبر من البلاد، فاقاموا فيها مناطق محصنة خارجة عن سلطة الدولة وكأنها، بما فرضوا لها من حصانة، خارجة عن ارض لبنان.

وقد جهد الفلسطينيون في تفسير بنود اتفاق القاهرة تفسيراً مفرطاً لا يقوم على اي عرف او اجتهاد، لتبرير اساءاتهم المتكررة. وعبثاً حاولت السلطات اللبنانية بين ١٩٦٩ و ١٩٨٢ ان تضع مع منظمة التحرير الفلسطينية في اجتماعات طويلة، اطراً لعلاقات «حسن تصرف» تهدف الى ضبط العمل الفلسطيني. فلم تلق من اربابها الا وعوداً لم تدم سوى ساعات قلائل. ولم يكتف الفلسطينيون بالخروج عن القوانين اللبنانية، وانما راحوا ايضاً يفرضون «قوانينهم» على المواطنين اللبنانيين، فأقاموا الحواجز المسلحة على الطرق، وراحوا يمعنون في تفتيش المارة من دون اعتبار لما تشكله تلك الاعمال من اساءات ومن امتهان لكرامة المواطنين. ويتذكر اللبنانيون ما جرى لاحد الوزراء حين منع من عبور حاجز

واخضع مكرها للتفتيش.

وما لبث الفلسطينيون بعد ذلك ان فرضوا على الشعب اللبناني الذي استضافهم، ضريبة الثورة بحجة ما يقدمونه اليه من «حماية». ورويداً رويداً، بدأت مناطق كاملة من اراضيها تفلت من سلطة الدولة اللبنانية. وهكذا مكثوا سيطرتهم على طرابلس في الشمال، وعلى قسم من بيروت، وعلى بعض من مناطق الجنوب اطلق عليها اسم «فتح لاند»، اي ارض «فتح».

وفوق ذلك، نعم الفلسطينيون في لبنان بدعم غير محدود من عالم عربي اعتبروا انهم وحدهم ضميره ووجدانه. ولا مجال للتذكير في هذا السياق بمصير اولئك الذين لم يتوانوا عن اعلان تضامنهم الكامل مع تصرفات المنظمة الفلسطينية في لبنان، وكيف انهم حرّموا من حقوقهم السياسية ونبلّوا وطردوا من ديارهم لاقدامهم على توجيه نقد خافت للانظمة القائمة في البلدان العربية المجاورة. وكانت هذه الانظمة، تبرئة للمعاملة القاسية التي تفرضها على الفلسطينيين المقيمين لديها، تعتمد في المقابل الى تقوية الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان، على الرغم من اقتناعها بأن سياستها تلك تؤدي الى زعزعة الاستقرار فيه. ولتبرر تلك الدول عجزها عن المشاركة الفاعلة في معركة العرب ضد اسرائيل، راحت تتظاهر باخلاصها للعروبة بدعم الوجود الفلسطيني في بلادنا... وهذه الدول التي تطرد الفلسطينيين من ديارها وتبعد من مراكز حدودها كل من قدم اليها منهم، هي ذاتها التي تطالب ملحة بوضع نظام خاص للفلسطينيين في لبنان يضمن لهم حرية التحرك. وهي تؤثر إغداق المال

والعطاءات عليهم وهم بعيدون عنها من ان تراهم ينظمون صفوفهم على ارضها.

وتمكن ياسر عرفات زعيم منظمة التحرير الفلسطينية من ان يكسب بالتدرج، انطلاقاً من لبنان، شخصية ذات بعد دولي كرستها له الجمعية العمومية للامم المتحدة سنة ١٩٧٤. ولعل من اغرب المفارقات ان يكون رئيس لبنان آنذاك سليمان فرنجيه، عراب دخول عرفات الى حرم الامم المتحدة. ويبقى ذلك الموقف دليلاً ساطعاً على اخلاص لبنان لـ «القضية المقدسة».

لم تبد الدول العربية اي اهتمام بتوسع الفلسطينيين في لبنان ولا بالمدى الجديد الذي اتخذته تحركهم فيه الا بعد فوات الاوان. فالرئيس عبد الناصر تنبه سنة ١٩٧٠ الى ان لبنان لا يستطيع ان يتحمل عبئاً ثقيلاً كالذي يُفرض عليه الآن، كما ان سوريا اخذت، هي الاخرى، تتخوف منذ ١٩٧٥ من النشاط الفلسطيني في بلادنا، وهي التي كانت تشجع هذا النشاط. اما العالم العربي فأخذ بدوره يعي تدرجاً عمق المأساة التي نعانها. وقامت بعض الدول العربية وجامعة الدول العربية ايضاً بمساعٍ لوضع حد لهذا الصراع، ولكن مساعيها تلك جاءت متأخرة وبعد ان كان الحريق قد اندلع في البلاد. وسعت السلطات اللبنانية ثلاث مرات الى ضبط الوجود الفلسطيني على ارضنا فلم تفلح. وقد ادى مسعاها الاول، سنة ١٩٦٩، الى ازمة وزارية شديدة. ولما حاول الجيش اللبناني سنة ١٩٧٣ ان يضع حداً للفوضى التي نشرها الوجود الفلسطيني وغذاها، اقلت سوريا حدودها معنا، وهي الباب الوحيد لاتصالنا بطريق البر بالاسواق العربية الداخلية، وهي اسواق

في جذور الحرب

اقتصادنا الطبيعية. ولما اعدنا المحاولة مرة ثالثة سنة ١٩٧٥، اندلعت الحرب.

ومن الضروري ان لا يغيب عن بالنا ان الفلسطينيين يتمتعون في العالم العربي بنفوذ واسع لا ينكره أحد. والصمود في وجههم، حتى من اجل الدفاع عن سيادتنا، يعرضنا على الفور للاتهام بالانعزالية وبخيانة القضية المقدسة. ناهيك بان نضال الفلسطينيين لاعادة القدس الى السيادة العربية يجعلهم بمثابة المحاريين باسم الاسلام، ومن هنا ايضا العطف الكبير الذي لقوه من المحافظ الدينية الاسلامية. وهكذا اصبح لاجئ الامس، ضيف لبنان، مقاتلاً يتمتع بجهاز عسكري وبدعم سياسي من العالم العربي ضد اي مواطن لبناني في بلده.

واني، اذ اعرض كل هذه الامور، لا أرمي الى تبرئة اللبنانيين من اية مسؤولية او من أي خطأ في علاقاتهم مع الفلسطينيين. فقد اخطأت السلطة اللبنانية بتساهلها وتغاضيها عن كثير من الاوضاع الشاذة. ولا عذر لها بالاستسلام لاهواء الآخرين حتى وان يكن هؤلاء اخوة واشقاء. فالسلطات اللبنانية تتحمل، في هذا الصدد، قسطها من المسؤولية. لقد اغمضت عينها طويلاً عما كان يجري وتركت الفلسطينيين، من دون ان تحرك ساكناً، يتصدرون الساحة ويعملون على اقامة دولة لهم ضمن الدولة اللبنانية، بل اقوى منها.

ولا يخامرنا ريب في ان شكاوى المواطنين وتظلمهم من عدد من اوضاعنا الداخلية كانت في كثير منها محقة. ولكن التقاعس عن الاستجابة

لها شجع البعض على حمل لواء المعارضة فراح الفلسطينيون، تقرباً من هؤلاء، يشدون من ازهرهم. وعلينا الاعتراف ايضاً بأن التدخلات الخارجية ليست مسؤولة وحدها عن تفاقم الوضع في لبنان. ولولا مشاركة اللبنانيين انفسهم في القتال لما بلغت الكارثة الحد الذي بلغته من الاتساع والفداحة.

ان النزعة الفردية التي يتميز بها بعض مواطني، وايتارهم مصالحهم الخاصة على المصالح العامة، بل على مصير الوطن، كانت عوناً لا يستهان به للقوى الخارجية في سعيها الى تقويض الاوضاع في لبنان. كما ان موقف الاقليات، في سعيها الى الحصول من الخارج على قوة تعتمد عليها لضمان أمنها المهدد، قد ساهم هو الآخر في تعقيد الاوضاع وجعلها، يوماً بعد يوم، اكثر صعوبة لتقبل الحلول.

ولا شك في ان الحصانة التي تمتعت بها في الواقع منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة التي مارستها فعلاً على الارض اللبنانية، والدعم الذي اغدقته على مناصريها في لبنان، بما فيه الدعم العسكري، حملت فئات من اللبنانيين تعاضم شأنها بازدياد على التصدي لهذا التيار والحوول دون انهيار الدولة وتفكك الوطن.

ولهذه الاسباب المتعددة والبالغة التعقيد اصبحت الحرب امراً لا مفر

منه.

فكانت بمثابة ثورة في نظر البعض، ومقاومة في نظر البعض الآخر. ولكنها كانت للجميع على السواء مأساة وأي مأساة.

سوريا : سوء التفاهم

يعود لقائي الأخير بالرئيس حافظ الاسد في العاصمة السورية الى ١٣ و ١٤ كانون الثاني ١٩٨٦. وقد ارتدى هذا اللقاء معنى خاصا اذ كان محوره مناقشة «الاتفاق الثلاثي» الذي وقعته في دمشق الميليشيات الدرزية والشيعية والمسيحية في ٢٨ كانون الاول ١٩٨٥.

كنت اتخوف من نتائج تلك المباحثات لما للرأي العام اللبناني من حساسية بالغة ازاء كل ما له صلة بالعلاقات اللبنانية - السورية، ولما يستحوذه اصلاح النظام السياسي في لبنان من تتبع يومي من المسؤولين السوريين.

في فجر ١٣ كانون الثاني ١٩٨٦، افقت على دوي القذائف التي كانت تستهدف محيط القصر الجمهوري في بكفيا حيث اقيم مع عائلتي.

وابلغت الى اجهزة الامن ان الميليشيات المسيحية (القوات اللبنانية) هي التي تطلق النار، لكن تلك الاجهزة لم تستطع ان تحدد بدقة الاهداف التي ترمي اليها القوات. الا انني ادركت على الفور ان لمسلي تلك القذائف هدفاً، وانه نفسي قبل كل شيء، اذ كان علي في ذلك الوقت ان اتخذ قرارات جريئة الاهمية لمستقبل البلاد. ولم تكن تلك التفجيرات، حسب تفسيري، سوى وسيلة للتأثير النفسي علي او للتحكم بالقرار الذي كان علي ان اتخذه. وبعدما تأكد لي ان في الافق عملية عسكرية واسعة النطاق لنا القدرة على احتوائها، قررت الاستمرار في عزمي على السفر الى دمشق.

وخلافا للعادة المتبعة استقبلني في ذلك اليوم، لدى نزولي من الطائرة، عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية العربية السورية بدلا من الرئيس حافظ الاسد. وانتقلنا فورا الى القصر الجمهوري لان الرئيس السوري كان راغبا في ان يعرف، من دون تأخير، موقفي من الاتفاق الثلاثي الذي سلمني نصه في بيروت قبل اسبوع، السيد فاروق الشرع وزير الخارجية السوري.

ان علاقات لبنان بسوريا كانت دوماً متقلبة، فحينما تمر بمراحل تعاون وحينما يعتورها التوتر. ولكنني كنت اقدّر حق قدرها حاجة لبنان الملحة الى جعل علاقاته طبيعية ووطيدة بجارته القوية لما فيه الافضل من خير ومصالحة للبلدين.

ومنذ قيام اسرائيل، اصبحت سوريا الطريق الوحيد للبنان في البر، للوصول الى مجالته الحيوي العربي؛ وعبر اراضيها تجري اعمال نقل البضائع المرسله الى البلاد العربية بطريق مرفأ بيروت. اما على الصعيد السياسي

سوريا: سوء التفاهم

والاستراتيجي، فللبنان مصلحة حيوية في التعاون الى ابعد حد مع هذه الجارة الوحيدة العربية. ومن مصلحة لبنان وسوريا معا ان يثبّتا علاقتهما ويوطدانهما في اطار تعاون يقوم على احترام استقلال كل من البلدين وسيادته.

غير ان هذه العلاقات تعرضت في ظروف عدة لاجواء من عدم الاستقرار. ففي عهد الشيخ بشارة الخوري (١٩٤٣-١٩٥٢)، الرئيس الاول للبنان المستقل، واجهت علاقتنا بسوريا صعوبات جمة على الرغم من محاولات الرئيس اللبناني في لقاءات ثمانية تمت مع نظيره شكري القوتلي ثم حسني الزعيم لاقامة افضل العلاقات بين هذين البلدين اللذين حققا حديثا استقلالهما الكامل.

لم تكن هذه اللقاءات لتخفف من حدة التوتر بين البلدين. حتى ان رئيس الحكومة اللبنانية آنذاك رياض الصلح، رائد القضايا العربية، تعرض لحملة قاسية شنّها عليه رئيس الحكومة السورية خالد العظم. ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل عمدت مجموعة من نواب المجلس الاستشاري السوري، اي المجلس النيابي السوري آنذاك، الى تقديم اقتراح «بمقاطعة» كل حكومة لبنانية يتولى رئاستها رياض الصلح. ومنذ ذلك التاريخ دخلت كلمة «القطيعة» معجم العلاقات اللبنانية - السورية؛ فآنذاك وجهت في الدرجة الاولى ضد رئيس الحكومة اللبنانية، إلا انها ما لبثت ان زادت اتساعاً في مجال التطبيق عند كل مرة تتخذ فيها سوريا تدابير اقتصادية ومالية وعسكرية للضغط على لبنان. أفلم ترسل جنوداً من جيشها الى سهل البقاع للتهويل على حكومة لبنان البلد الصغير المجاور؟!...

لقي الرئيس شمعون بدوره عدداً من المشاكل اثارها السلطات السورية طوال عهد رئاسته (١٩٥٢-١٩٥٨). وفي سنة ١٩٥٨، بعد اعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر، واجه شمعون عصياناً مسلحاً حقيقياً كانت منطلقه دمشق العاصمة الثانية للجمهورية العربية المتحدة آنذاك. وادت تلك الازمة، وما نتج منها من انعكاسات في المنطقة، ولا سيما بعد الانقلاب العسكري في العراق في تموز ١٩٥٨، الى نزول قوات المارينز الاميركية على شواطئنا.

ولم تكن العلاقات اللبنانية - السورية احسن حالا في عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨-١٩٦٤). فقد اقدمت السلطات السورية على اقفال الحدود مرات عدة طوال السنوات الست من حكمه، كما وقع صدام في تشرين الاول ١٩٦٣ في عنجر لقي فيه اربعة جنود من الجيش اللبناني مصرعهم على يد دورية من الجيش السوري اخترقت حدودنا. وقبل هذا الحادث بوقت قصير منعت حكومة دمشق رئيس مجلس النواب اللبناني من دخول الاراضي السورية، كما قامت بخملة شديدة ضد كمال جنبلاط، فيما كان خالد العظم يأخذ على نظيره اللبناني رشيد كرامي فتورا مشبوها في علاقاته مع سوريا.

وتعرض الرئيس شارل حلو (١٩٦٤-١٩٧٠) بدوره للضغط السورية في اثناء الازمة اللبنانية - الفلسطينية (ما بين ١٩٦٧ و ١٩٦٨) فاقفلت سوريا بالاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية الحدود بينها وبيننا وحشدت جيشها. وقد ادت هذه الضغوط الى توقيع «اتفاق القاهرة» الذي عقد مع المقاومة الفلسطينية سنة ١٩٦٩ وعندئذ انتهت المقاطعة السورية وفتحت الحدود من جديد.

استمر الامر على هذا المنوال في عهد الرئيس سليمان فرنجيه (١٩٧٠-١٩٧٦) اذ اقلت سوريا مجددا حدودها معنا ولمدة ثلاثة اشهر متوالية سنة ١٩٧٣. وقد اقدمت على هذا التدبير احتجاجا على ما يبذله الجيش اللبناني من جهود لوضع حد للتجاوزات الفلسطينية في البلاد. واقفال الحدود هذه المرة تم في وقت لم يكن مداد التوقيع على اتفاق ٢٢ كانون الاول ١٩٧٠ القاضي بتنظيم العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري وتوطيدها بين البلدين قد جف بعد. وكان هذا الاتفاق يقضي ايضا باقامة مكتب للبنان في دمشق، وآخر لسوريا في بيروت ليشرفا على حسن سير الامور بين البلدين. وقد فتح لبنان على الفور مكتبه، اما سوريا فلا تزال تعتبر حتى اليوم ان فتح مكتب لها في بيروت «ليس بالامر الضروري»؟!... وهكذا اقامت سوريا بهذه التدابير عراقيل ذات شأن في محاولات الوفاق التي حرص الرئيس فرنجيه على اقامتها بين البلدين الجارين.

اما عهد الرئيس الياس سركيس (١٩٧٦-١٩٨٢) الذي أيده السوريون بحماسة، فقد مر هو ايضا بمراحل صعبة متقلبة مع دمشق. وفي هذه المرحلة قصفت بعنف مناطق بيروت السكنية مما حمل الرئيس سركيس على تقديم استقالته، الا انه عاد عنها حين توقف القصف... مؤقتا.

ولما توليت الحكم، عقدت العزم على تنقية العلاقات بين لبنان وسوريا بصورة نهائية وثابتة. وصورة هذا التاريخ المضطرب لعلاقتنا مع جارتنا العربية ماثلة دوماً في ذهني.

اتيح لي ان اتعرف الى الرئيس السوري حافظ الاسد قبل ان اتولى

رئاسة الجمهورية. اما لقائنا الاول بعد تولّي مهمات الرئاسة، فكان في نيودلهي لمناسبة مؤتمر قمة الدول غير المنحازة الذي عقد فيها في تاريخ ١٠ آذار ١٩٨٣. وكان ذلك اللقاء وديا للغاية على الرغم من بدء المفاوضات بين لبنان واسرائيل التي انتهت بـ«اتفاق ١٧ ايار» من تلك السنة. وقد اكد لي الرئيس الاسد، في ذلك اللقاء، دعمه «للجهود التي ابذلها لتحرير بلدي» ودعائي والوفد اللبناني الى تناول الغداء الى مائدته. وقد باح لي عبد الحليم خدام في ذلك الغداء بأنه منهمك في كتابة تاريخ لبنان وانه صاغ منه حتى الآن بضعة آلاف من الصفحات.

اجبت خدام بلهجة حاولت ان اجعلها جادة وحيادية بانني لا اشك لحظة في موضوعيته في كتابة التاريخ. فلم يتمالك الرئيس الاسد من ارسال ضحكة مدوية...

كان الرئيس الاسد يعرف انني كنت دائما كثير الحرص على اقامة اطيب العلاقات بين لبنان وسوريا. وكنت، تلبية لطلبه ولطلب الرئيس سرקيس، قد ساهمت في وضع حد لاشتباك بين القوات السورية والمليشيات المسيحية وقع في بيروت وفي الضاحية الشمالية منها عام ١٩٧٨. وتمت مساعي هذه بنجاح وهدوء على الرغم من جو التوتر الذي كان قائما في البلاد نتيجة المواجهات الدامية بين القوات السورية والمليشيات المسيحية آنذاك.

حرصت على استمرار هذا الانفتاح على سوريا طوال مدة المفاوضات مع اسرائيل، فكنت احيط الاسد بصورة مستمرة، بتطور تلك المفاوضات الرامية الى الانسحاب الاسرائيلي التام من لبنان. ولكن العلاقات توترت بيننا منذ توقيع الاتفاق واغرقت البلاد في جحيم من

النار والدم والمآسي على الرغم من تمكني في اثائها من رأب بعض الجسور بيننا وبين دمشق. فالمحافظة على اقامة اطيب العلاقات مع سوريا هي من الثوابت في مواقف السياسية كما يثبت ذلك هذا التحليل الذي اقتطفه من حديث جرى بيني وبين الرئيس الاسد سنة ١٩٨٤:

«سيادة الرئيس. نحن على مفترق طرق. وقد اضحت الحرب في لبنان موضع الاهتمام الدولي. ولكن اياً من الحلول التي اقترحت لم يقدر لها النجاح. والآن تنفتح امامنا ظروف مرحلة مؤاتية. ونستطيع ان نخوض معا هذا الرهان، وننجح حيث اخفق الآخرون، فننقذ لبنان. وهذا هو في جميع الاحوال، هدي الوحيد. وفي استطاعتنا ان نحاول الوصول اليه يدا بيد. وتأثيركم كبير في لبنان. وفي وسعنا ان نوحّد جهودنا لننقذ هذا البلد ونضع حدا لمعاناة الشعب اللبناني ونعيد الحياة الى تلك التجربة الرائدة في العيش المشترك بين الطوائف فنكون بذلك قد ركزنا توحيد لبنان ونجحنا في اقامة السلام في ربوعه. فيعود لبنان بلد السلام والوئام بدل ان يكون، كما يعتقد اليوم، مركز الارهاب ومنطلقاً لاعمال التخريب. اننا حريصون على الوصول الى هذا الهدف. وكل مساعدة تقدمونها لنا في هذا المجال، ستكون، مما لا ريب فيه، مدعاة لكسب قلوب جميع اللبنانيين».

بدا الرئيس الاسد في ذلك اليوم - على ما اعتقد - متجاوباً مع طروحاتي وبدأت على اثرها سلسلة من المفاوضات اللبنانية - السورية قام بها وسطاء عرب لهم الشكر وفي طليعتهم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز من خلال موفديه الى بيروت ودمشق الامير بندر بن سلطان والسيد رفيق الحريري. فقد حضرا الى لبنان في ظروف

عسكرية وامنية حساسة. واجتازت تلك المفاوضات شأوا بعيدا من التقدم وتم الاتفاق على حلول نالت موافقة مجلس النواب وكبار المسؤولين في معظم الهيئات السياسية والحزبية في لبنان. ولكن ما يؤسف له حقا ان بعض مساعدي الرئيس الاسد تمكنوا في حزيران ١٩٨٥ من اقناعه بالعدول عن التباحث مع السلطات اللبنانية الشرعية والشروع في مفاوضات مباشرة مع الميليشيات، وهي متأهبة للذهاب الى ابعد مما قد يذهب اليه رئيس الجمهورية.

اعربت عن دهشتي وتخوفي العميق لما جاءني اخبار توقيع «الاتفاق الثلاثي» في دمشق بين الميليشيات الدرزية والشيعية والمسيحية بمعزل عن اية مشاركة رسمية على المستوى الرئاسي او الحكومي او النيابي. وفي صبيحة ١٣ كانون الثاني ١٩٨٦ وبعد ان تزودت آراء جميع المسؤولين السياسيين والدينيين الذين اعتدت ان استشيرهم في اوضاع البلاد، توجهت الى دمشق على الرغم من تفجير الوضع الامني في ضواحي القصر الجمهوري الصيفي، كما ذكرت، والتقيت الرئيس الاسد وحدثته في الموضوع الذي جئت من اجله شاكراً له الجهود التي يبذلها لمساعدة لبنان على انتهاء الفصل المأسوي لهذه الحرب، واضفت:

«سيادة الرئيس، هاجسي الوحيد وطموحي الاكبر هما الوصول الى حل حضاري وانساني لانقاذ الصيغة الحضارية في لبنان التي تعتبر ضماناً اساسياً للعلاقات اللبنانية - اللبنانية والعلاقات اللبنانية - السورية. فنحن نريد ان نتجنب اي حل يترك في نفس اي لبناني القهر والغبن والخوف. فالشأن اللبناني لا يمكن معالجته بالارهاب والقمع ومصادرة الرأي العام. أنني اريد ان اكون صريحاً جداً معكم. فانا لا اتوقف عند الامور

الشخصية فلكل منا اخطاؤه وانا لا احملكم المسؤولية. فمواقفي وتصرفاتي كانت وستبقى وفق ضميري ووجداني لخدمة وطني. وانا لا اتبنى اي موقف شخصي او انفعالي او غريزي، فالأوطان لا تبنى على العقد والغرائز وكل تعاطٍ مع الاوضاع آخذه من هذا الواقع وهذا المنحى».

«سيادة الرئيس، لقد فكرت طويلاً وملياً في مشروع الاتفاق الذي سلمني، باسمكم، نسخة عنه صديقي العزيز فاروق الشرع، فاستشرت في شأنه كبار الزعماء اللبنانيين وعدداً من رجال القانون ذوي الشهرة العالمية، فتبين لي ان هذا الاتفاق هو اعادة نظر كاملة في فلسفة النظام اللبناني القائمة على تعايش متوازن بين العائلات الروحية وهو ينطوي على مغامرة غامضة. فبحجة اصفاء مزيد من الديمقراطية على نظامنا السياسي، يوجه هذا النظام البلاد الى ما لا يلائم الديمقراطية. فهو يرمي الى ان يُزيل من مؤسساتنا تدريجاً نظام ديمقراطيتنا المركبة تركيباً خاصاً، ولا يأخذ في الاعتبار التنوع الغني القائم في بلادنا، كما انه يقيم نظاماً جديداً لا يدعو بالضرورة الى المحافظة على النظام الديمقراطي.

«ان الاتفاق الثلاثي ينص على الغاء الطائفية، ولكن «لاطائفية» هذه تطاول مؤسسات الدولة وحدها، ولا تمتد الى المجتمع اللبناني نفسه. وهكذا يبقى اللبنانيون خاضعين، في كل ما يتعلق بأحوالهم الشخصية من زواج وطلاق وارث، لقواعد حقوقية مختلفة مستوحاة في غالبيتها من عقائد دينية مذهبية. واذا تم اتفاق بين اللبنانيين على التخلي عن الطائفية فانهي ارى من الضرورة ان يكون هذا التخلي كلياً وشاملاً. واني لأخشى من جهتي ان يكون الغاء الطائفية الوارد في الاتفاق الثلاثي

مقتصرًا على مؤسسات الدولة، تاركًا الطائفية تترسخ في اعماق تشريعات الاحوال الشخصية. وفي ذلك بذور صراعات دقيقة ونزاعات كامنة بين الطوائف. انه هرطقة اشتراعية وجذوة حرب لا تنتهي. فالمعالجة السريعة والفجة والعقائدية لهذه الناحية تؤدي الى نقيض الغاية المرجوة وتدخلنا في مغامرة المجهول او ستكون مرحلة استعداد للحرب جديدة.

«وانني اخشى، على صعيد آخر، ان يؤدي الاتفاق الثلاثي الرامي الى الغاء الطائفية السياسية، الى نتائج مغايرة لتلك المتوخاة. فيقيم، بدلاً من الديمقراطية الحريضة على تمثيل المجتمع اللبناني تمثيلاً شاملاً، ديمقراطية اخرى قائمة كلياً وحسراً على قانون العدد. وهكذا يفتح الاتفاق الثلاثي الباب لرجحان كفة اكثرية عددية غير سياسية تقوم على اساس ديني ومذهبي. وعلينا ان نقدر عندئذ ما سيخامر فئات عدة من شعور الغبن والخوف على مستقبلها، وعلى الاخص في هذه المرحلة التي تشهد تصاعد الحركات الاصولية وانتشارها في لبنان وفي بلدان المنطقة. «وليس في وسعي ان اترك لبنان يصل الى مرحلة يرى فيها نفسه متخلياً عن طابعه الخاص ومصالحه الحيوية وينتهج طريق المسايرة بتعيين بعض النواب او بتسهيل انتخابهم في المجلس النيابي حرصاً على عدالة وهمية يرى نفسه مضطراً، عن غير اقتناع، الى المحافظة عليها.

«وكم كان صحيحاً ما باحت لي به شخصية كبيرة دعمت مكرهه الاتفاق الثلاثي اذ قالت: «ان هذا الاتفاق يمنح بعض الفئات مهلة بضع سنوات لتمكن من بيع ممتلكاتها وتهاجر من البلاد»، او كما قال لي سفير احدى الدول الفاعلة: «ان هذا الاتفاق لا يمثل ضمير الامة اللبنانية».

سوريا: سوء التفاهم

«ولا بد لي من ملاحظة اخيرة على هذا الاتفاق: انه يحمل في نواته تغييرات اساسية في نظام عمل مؤسساتنا اذ يدخل فيه مبدأ «القيادة الجماعية». فهو يولي المجلس الوزاري، وتعبير اوضح يولي عددا من كبار الوزراء الذين يحملون لقب «وزير دولة» حق ممارسة السلطة التنفيذية بكاملها. وماذا يحصل اذا لم تتمكن الحكومة من الاتفاق؟ فدور الحكم الذي يؤول عادة الى رئيس الجمهورية، قد اختصر في الاتفاق الثلاثي الى حده الأدنى، ففتح بذلك مرحلة من الريب والضياغ والتفسخ والشقاق والعودة مرارا الى برلمانية مطلقة العنان، او، ولم لا، الى تكرار الانتخابات الاشتراعية. ويبقى كل ذلك من دون جدوى الا اذا وجدت سلطة تحكيمية. ولكن يخشى ان تكون هذه السلطة خارج حدودنا. وعلينا ألا ننسى ايضا امكانات الصدام المسلح الذي يستطيع ان يحسم الخلافات السياسية بسهولة اكثر».

وصارحت الرئيس الاسد ايضا بانني لست ضد الاصلاحات السياسية في البلاد، بل على العكس حريص على اتمامها، ولكن علي التثبت من ان نتائجها ستكون ايجابية وتؤدي الى ارساء اسس نظام سياسي افضل من الذي نريد تغييره! نظام تابع من ضمير الشعب اللبناني لا غبن ولا خوف فيه.

واخذني العجب ايضا ان اتفاقا يعقد بين قادة ميليشيات يحددون فيه طبيعة العلاقات التي يجب ان تقوم بين دولة واخرى. فهذا الحق هو من اختصاص الحكومات الشرعية وحدها التي تحدد تلك العلاقات من طريق مفاوضات تتم حسب القواعد المتفق عليها دولياً. وختمت حديثي قائلاً اني «لست ضد مبدأ عقد اتفاق مع الحكومة السورية،

ولكني ضد الطريقة التي تتجاهل ابسط قواعد المفاوضات والاصول
الاولية في التعامل بين الدول».

فاجأ كلامي الصريح هذا الرئيس الاسد، ولم يكن يتوقع ان يسمع
ملاحظات بمثل هذه القوة، هي في نظره سلبية.

كان عليه ان يتوقع انه لن يكون في وسعي الا رفض اتفاق اعتبره
مخالفا للمصلحة الوطنية وغير مُقنع، الا باليسير منه، لموقعه انفسهم.
حتى ان احدهم لم يتردد في البوح يوم توقيع الاتفاق بأنه وقع الاتفاق
ويترك لولده، الصغير السن، امر تنفيذه.

وعلي الاعتراف بانني، من اجل احتفاظي بحرية التحرك، لم ابح
لاحد بنتائج استشاراتي المسؤولين اللبنانيين، ولا بفحوى الحديث الذي
كنت مزمعا ان اقله لرئيس الدولة السورية هذا اليوم في ١٣ كانون
الثاني ١٩٨٦.

جئت الى دمشق يصحبني موظف واحد لتدوين المحادثات لانني
حرصت على ان ينظم بها محضر مكتوب. وجلس الرئيس الاسد قبالي
يحوطه نائبه وأبرز وزرائه ومستشاريه. وكنت قد لقيتهم في زيارتي
السابقة. وحضور هذا الحشد من رجال الدولة والخبراء يدل على الاهمية
التي يضيفها الرئيس السوري على ابرام الاتفاق الذي يعتبره «مكسباً
قومياً». وقد حاول منذ البداية ان يثبت لي اهمية الفوائد التي يجنيها لبنان
بتبنيه نص هذا الاتفاق «الذي هو اتفاق بين الشعبين اللبناني والسوري
وليس بين الحكومات والدول. فهو اتفاق شعبي، فغير الجيد الآن يصير
غداً او بعده جيداً، وهو ميثاق دستوري جديد يقوم على اساس «الشرعية
الثورية» التي تلازم قادة الميليشيات الذين تفاوضوا على النص ووقعوه...

سوريا: سوء التفاهم

وهم في رأيه يمثلون القوة الوحيدة الباقية على الساحة اللبنانية بعد ان سقطت جميع المؤسسات الدستورية نتيجة تفاقم الحرب. ومن المفروض اذاً، ان يطبق هذا الاتفاق فوراً، ومن دون العودة الى التقاليد والانظمة المعمول بها في البلاد، إلا شكلاً ان انا اصررت على ذلك.

ادركت عندئذ بمزيد من الوضوح، اسباب الاصرار على تعطيل دور المؤسسات الدستورية في لبنان. ولكنني بقيت، كما في السابق، شديد الحرص على عدم تعطيل صلاتنا بدمشق، وعلى استمرار العلاقات الشخصية الطيبة التي تقوم بيني وبين الرئيس الاسد. فاقترحت احالة الاتفاق على مجلس النواب اللبناني، وهو السلطة الدستورية التي يعود اليها، في جميع الاحوال، حق القرار في مثل هذه الامور. وكانت الغاية من هذا الاقتراح اعطائي، واعطاء الآخرين ايضاً، مزيداً من الوقت للتفكير في هذا الموضوع البالغ الاهمية بالنسبة الى الوطن وليكون موضع بحث دقيق بين اعضاء المجلس النيابي.

ولكن معاوئي الرئيس الاسد تدخلوا بحدة، فعارضوا اقتراحي مؤكدين ان ذلك الاتفاق هو «ميثاق دستوري» يجب ان يطبق فوراً كما هو، من دون اي تعديل وانني استطيع، اذا رأيت في الامر ضرورة، ان احيله على مجلس النواب بلا تمهيد ليصادق عليه في الحال «لانه ميثاق وطني جديد او عرف دستوري جديد، حتى انه في حال احواله على المجلس النيابي وقرر هذا الاخير تعديل بعض بنوده فيجب العودة الى موقعي الاتفاق لآخذ موافقتهم على هذه التعديلات». ولم يكن هذا المجلس منسيا في الاتفاق، فقد اشار الى مضاعفة عدد اعضائه من دون انتخاب، اي بالتعيين بواسطة السلطة التنفيذية الجديدة. وهذا يعني ان

موقعه قد تجاوزوا بسهولة مذهلة الحدود التي لا تتجاوزها اشد الانظمة الديكتاتورية تصلبا وصلفا.

بدا لي ان الرئيس الاسد هو اكثر تفهما لوجهة نظري واستعدادا للحوار معي في شأن هذا الاقتراح، واعرب عن رغبته في ان يتم ذلك سريعا. وكان يخشى، على ما بدا لي، ان تقع احداث اقليمية جديدة تعطل خط سياسته. ويوم توقيع رؤساء الميليشيات الاتفاق، ارجأ زيارة كان العاهل الاردني يود القيام بها الى دمشق كي لا يؤخر، ولو يوما واحدا، تحقيق مشروع تعلق عليه سوريا اهمية بالغة... وهكذا لم نستطع، في نهاية اجتماعنا الطويل، الا الاتفاق على اعطاء انفسنا مهلة جديدة للتفكير...

وفي اليوم التالي، رافقني الرئيس الاسد الى المطار. وكانت فرصة لي اذ أفدت من انفرادنا معا في السيارة لأؤكد له من جديد استعداداتي الطيبة، واقول له ان في الاتفاق نقاطا ايجابية يجب الاخذ بها، ولكن اذا لم تجر عليه التعديلات الاساسية التي اقترحتها فستأتي النتائج مناقضة للآمال التي نعلل النفس بها، لان لبنان لا يستطيع ان يتحمل ثورة اخرى ينفجر فيها اشلاء.

قلت للرئيس الاسد: «انني مع التغيير، وحتى مع التغيير الجذري العميق. واني مؤمن بضرورة ادخال تعديلات اساسية على نظامنا. ولكن هذا الاتفاق الذي وقعه قادة الميليشيات لن يكون مساعدا لنا على ايجاد الحلول الناجعة لمشاكلنا، وانما سيعمل على تعقيدها، ناهيك بانه لا يجسد الارادة الوطنية في لبنان. وهذا هو رأي الجميع تجاهه. وطالما انكم حريصون كل الحرص على ايجاد الحل المناسب، فلنترك للبرلمان اللبناني

مهمة دراسته، وفيه نخبة من رجال القانون. وساعمل شخصيا كل ما في وسعي للوصول الى حل يجمع عليه اللبنانيون ويراعي فعلا مصلحة الجميع، ويقيم في البلاد نظاما اوفر عدالة وينشر الطمأنينة في النفوس. ويمكنكم الاعتماد على تعاوني الكلي في هذا المجال».

ولما وصلنا الى المطار، كررت دعوتي الى اقامة علاقات متينة مع سوريا كخطوة اولى على طريق الحل الحقيقي لقضايانا. وشرحت للرئيس الاسد كم سيكون مفيداً لبلاده، وللبنان، وللسلام، وللدور الذي نضطلع به معاً، ولصورتنا في المجتمع الدولي، ان نضع حداً لهذه الحرب التي احدثت خراباً لا حصر له في لبنان وفي العالم كله ايضاً. ويمكن سوريا ان تكون رائد التغييرات التي ننشدها، ولكن تحقيقها يستوجب ألا ننسى حقيقة لبنان الغنية جداً والكثيرة الدقة والهشة في الوقت ذاته.

كان الرئيس الاسد يصغي الي بانتباه. وكنت ارى اهتمامه بما اقول، حتى خيل الي انني اقنعتة بالسير معي في الاتجاه الصحيح. وهذا ما أسبغ علي الكثير من الارتياح. وبهذا الشعور صعدت الى الطائرة ولكن سبرعان ما ابلغت من صحافي كان يرافقني ان معاوني الرئيس الاسد لا يشاطرونني البتة هذا الشعور، فقد أعلن بعضهم في المطار انه «لن تكون بعد اليوم قمة ثانية عشرة او ثلاثة عشرة بين الاسد والجميل».

ومع ذلك لم اتوان عن متابعة النهج الذي اخطته. وفي ٤ شباط ١٩٨٦، ارسلت رسمياً نص الاتفاق الى رئيس مجلس النواب ليعرضه على الاعضاء فيدرسوه ويناقشوه ويتخذوا القرار المناسب في شأنه، وذلك انسجاماً مني مع ما تم الاتفاق عليه مع الرئيس السوري. لكن طلبي هذا بقي، ويا للأسف، من دون تنفيذ وشل تتابع الاحداث في البلاد

اعمال المجلس النيابي، وهي احداث نتجت من حملة شنتها سوريا على السلطات اللبنانية بعد لقاء دمشق الاخير، حتى ان رئيس المجلس رفض ان يتسلم نص الاتفاق الذي حمّله اليه شخصياً المدير العام لرئاسة الجمهورية.

ومساء عودتي من دمشق في ١٤ كانون الثاني، تناقلت وكالات الانباء خبراً مفاده ان اجتماعاً عقد في العاصمة السورية ضم ممثلين عن موقعي «الاتفاق الثلاثي» واسفر عن اعلان هؤلاء الحرب على السلطة اللبنانية معتبرين «ان الخيار العسكري هو الوسيلة الوحيدة لفرض الحل على امين الجميل او لحمّله على الاستقالة...»

اما في لبنان، فكان الوضع يتطور بسرعة. فـ «القوات اللبنانية» انقسمت على نفسها. فقد لقي قائدها، وهو احد موقعي «الاتفاق الثلاثي»، معارضة شديدة من الفئات التي تشكل القاعدة الاساسية لتلك القوات. والحركة التي قام بها في ١٣ كانون الثاني، اي صبيحة سفري الى دمشق، وارتكب خلالها اعتداءات عدة في منطقة المتن وفي جوار القصر الجمهوري بالذات، فشلت وارتدت عليه. ولم يبق امام قائد «القوات اللبنانية» آنذاك سوى مغادرة البلاد على عجل والسفر الى اوروبا، ومنها لجأ الى دمشق ولا يزال فيها. اما الرأي العام اللبناني الذي كان مغلوباً على امره وقلقاً من حمّله على الانسياق في مغامرة «الاتفاق الثلاثي»، فقد أخذ يستعيد الهدوء والامل.

ولما تبدلت قيادة «القوات اللبنانية»، عثر على وثائق تثبت الدقة التي تم بها تحضير «الاتفاق الثلاثي»، اذ اتخذت جميع الاحتياطات ولم يترك شيء للمصادفة. وفي محاضر ترقى الى عدة اشهر سابقة لانجاز الاتفاق،

سوريا: سوء التفاهم

معلومات عن اجتماعات تمت وبحث فيها جميع الاحتمالات الممكنة لنتائج القرارات التي اتخذت. فمنذ منتصف عام ١٩٨٥، نظمت حملة افتراء لم يسبقها مثل ضد رئيس الجمهورية. فتشويه سمعتي، بأي ثمن، كان ضرورياً للاساءة الى مصداقيتي الخلقية. وكنت اتساءل يومئذ عن معنى هذه الافتراءات التي جاءت في منتهى القسوة، ولا شيء يبررها. وقد ثبت لي ان تلك الحملة كانت منظمة، وانها ستستمر على شدتها الى ان اوافق على «الاتفاق الثلاثي»، وتكون، اذا استمرت في رفضه، منطلقاً لحملة اعلامية وسياسية لارغامي على الاستقالة او الحؤول دون خروجي من الحكم عالي الرأس، وفي حال قبولي اصبح زعيم حركة شعبية، وتطوى صفحة الافتراءات السابقة.

كانوا يريدون لي ان اتخلى عن الامانة التي القيت على عاتقي، وان اترك بلدي مهاناً. وكان كل شيء معداً، ينتظر ساعة التنفيذ حين اعلن رفضي «الاتفاق الثلاثي» فيعتبرونه بمثابة قرار نقض اصدره انا لاسباب خاصة ولمنفعة شخصية، فيسيؤون بذلك الى مصداقيتي الوطنية والى الموقف الوطني الذي اخترت التزامه والدفاع عنه.

وجاء الضغط الشعبي ينقذ الموقف، وبسحر ساحر يقلب الوضع رأساً على عقب.

حرصت في تلك الظروف على الاستمرار في اتصالي بالرئيس الاسد. وعندما اقدم الطيران الحربي الاسرائيلي على احتجاز طائرة على متنها عدد من كبار المسؤولين السوريين، اتصلت به وقام بيننا حديث هاتفي في غاية الود.

وسعى اصدقاء كثيرون الى تبديد سوء التفاهم بيننا وشرح حقيقة

الوضع اللبناني للرئيس السوري. وانطلق مقربون ومسؤولون اجانب، على مستوى عال لتمهيد الطريق من اجل عودة الحوار، ومنهم فرانز جوزف شتراوس رئيس حكومة بافاريا في المانيا الاتحادية الذي لم يتردد في زيارة دمشق لهذه الغاية، وعصام فارس رجل الاعمال اللبناني الذي كان على علاقات ودية مع الرئيس الاسد، ومهدي التاجر سفير دولة الامارات العربية المتحدة في لندن الذي تربطه به علاقات قديمة، وهاني سلام الذي ينتمي الى اسرة سنية كبيرة في بيروت، وهو مبعوثي الشخصي الى دمشق. وقد سعى كل هؤلاء الى اعادة الحوار بيننا. وتمكنوا اخيراً من الحصول على موافقة الرئيس الاسد على تأليف وفدين مهمتهما رأب الجسور وتجديد الاتصال بين البلدين.

اخترت لتمثيل لبنان في المباحثات وزير الخارجية السابق ايلي سالم، وهو جامعي معروف، بقي بشجاعة الى جانبي طوال الاوقات الصعبة. فاكب، بصفته مستشاراً سياسياً لي، على اداء مهمته الصعبة بصبر وحكمة وحزم من اجل تنقية اجواء العلاقات بين لبنان وسوريا. اما الرئيس الاسد فاختار لهذه المهمة وزير خارجيته فاروق الشرع. واندفع زيد الرفاعي رئيس الحكومة الاردنية، باسم الملك حسين، يعمل على اعادة الحوار بيننا وبين دمشق.

استؤنفت المباحثات اللبنانية - السورية في تشرين الثاني ١٩٨٦. وفي كانون الثاني ١٩٨٧ كان القسم الاكبر من القضايا المدرجة على جدول الاعمال قد تمت مناقشته طوال ثلاث عشرة جلسة سمحت لنا بالتقدم نحو الحل. وفجأة، ومن دون اي تفسير، قطعت سوريا المباحثات

في ١٤ ايار ١٩٨٧. وجاء استشهدا الرئيس رشيد كرامي يعقد أكثر فأكثر العلاقات بين اللبنانيين.

لم تكن كل هذه الامور لتبسط عزميتي. ففي ايلول ١٩٨٧، ولمناسبة انعقاد الجمعية العمومية للامم المتحدة، اجتمعت بوزير الخارجية الاميركي جورج شولتز، واطلعت على مشروع جديد لعودة المفاوضات مع سوريا وشرحت له تصوري لحل يعيد العلاقات بين البلدين الى سابق عهدها. فاعتبر شولتز هذه الاقتراحات وجيهة وجديرة بالاهتمام، وبالتالي يمكن ان تشكل مدخلاً صالحاً للتفاهم اللبناني - السوري واللبناني - اللبناني. فاجتمع شولتز بعد ذلك بوزير الخارجية السوري فاروق الشرع الذي كان في نيويورك للمناسبة نفسها، فانطلقت على اثر هذه اللقاءات مبادرة جديدة تولاه ريتشارد مورفي مساعد وزير الخارجية الاميركي، فقام بجولات عدة بين دمشق وبيروت. وقد أيدت هذه المساعي، لان الاهم، بالنسبة إلي، هو ألا تصاب العلاقات بين لبنان وسوريا بأي انقطاع.

الأصُولِيَّة : الإمبراطوريَّة المحجَّبة

لم يكن هناك ما يشير الى ان لبنان هو البلد الذي سينعرض قبل سواه للموجة الاسلامية الاصولية التي تتدفق عليه اليوم. والعكس هو الاصح، لان ما يقوم عليه لبنان من تعدد الطوائف وروح التسامح والرغبة في الحياة المشتركة بين المواطنين التي تتجلى على ارضه منذ زمن بعيد، وانفتاحه على مختلف الثقافات في الشرق والغرب، ونهج الحياة القائم فيه حسب متطلبات المجتمع الحديث، تعتبر من العوامل الاساسية التي تحول دون التعصب الديني. ولكن الافكار الاصولية تسربت الى لبنان بقوة من خلال ما حل به من تدمير، وبسبب انهيار مؤسساته السياسية والاجتماعية.

ان التطرف الديني وهيمنة طائفة ما على الطوائف الاخرى لا

ينسجمان وحقيقة كيان لبنان ورسالته، فقيام هذا البلد وخصوصيته يفرضان نفسيهما بفضل تناسق الحياة المشتركة بين الاديان المتعددة التي تأتلف فيه. وكل محاولة ترمي الى جعل لبنان دولة مسيحية او دولة اسلامية هي بمثابة انتحار له بمقدار ما هي مناقضة لجوهر الاديان.

لقد بني لبنان على اساس الاعتراف المتبادل بين المسيحية والاسلام القائم على التعاون الذي طالما نما بفضل روح التسامح والتفاهم واحترام كل منهما لمميزات الديانة الاخرى وخصائصها. وقد جسّد لبنان طوال احقاب تاريخه، البرهان الحي على أن الحياة المشتركة بين الاديان هي امر موفور وأن التعصب والحروب ليست له بالقدر المحتوم.

ولا احد ينكر ان في لبنان فريقاً من المسيحيين يحلم بفرض نظام على البلاد شبيه بالنظام الاصولي ولكن لا احد ينكر ايضاً ان هؤلاء يمثلون اقلية صغيرة في رحاب المذاهب المسيحية. كما ان في لبنان اصوليين مسلمين تراودهم الرغبة في جعله جمهورية اسلامية، على غرار ايران اليوم. ولكنهم هم ايضاً اقلية في رحاب الاسلام العربي. ولم ينجح احد من هذين الفريقين في جمع اكثرية تنضوي تحت لوائه.

ليس في نيتي هنا ان اقدم تقويماً للنواحي الدينية في الحركة الاصولية، بل ساقصر ملاحظاتي على ما احدثته تلك الحركة من مضاعفات خطيرة في المنطقة، وعلى تسخيرها الدين لاهداف سياسية لا علاقة لها به. ومما لا ريب فيه ان قوة الحركة الاصولية لم تكن كافية وحدها لتلهب حماسة اللبنانيين. فهناك عاملان اشعلا الفتيل وفتحا ثغرات تسللت منها فلول المتطرفين. اما الاول فهو العطف السوري الذي سهل دخول اعداد من العناصر القادمة من ايران. وكانت هذه العناصر

تشكل آنذاك، في نظر ارباب السلطة في دمشق، عوناً لاستراتيجيتهم في المنطقة. ولم يعد ذلك سراً على احد، فقد اعلن علي رضا المحاييري في ٢٤ ايار ١٩٨٦، باسم حكومة طهران «ان القوات الايرانية المقيمة في لبنان نقلت اليه عملاً بالاتفاق العسكري المعقود بين حكومتي طهران ودمشق، وهذه القوات موضوعة بتصرف قيادة الجيش السوري [...]». ان وجودنا في لبنان يأتي بناء على طلب سوريا.

اما العنصر الثاني، وهو اساسي في هذا المجال، فيعود الى تصدع البيت اللبناني بفعل توسع الوجود الفلسطيني المسلح في البلاد وما أحدثه من خلل في البنية الاجتماعية، فضلاً عن الاضطرابات والحروب.

يرى الامام الخميني ان العراق ولبنان قاعدتان مناسبتان لنشر دعوته. فالعراق، البلد المتاخم لايران، يشكل اهل الشيعة فيه نسبة عالية من السكان، ويعتبر، في نظر مخططي السياسة في ايران، امتداداً سياسياً ودينياً لبلادهم. وثبت الامام في نظره هذه أن ذاكرته حية لا تنسى. فحين نفاه الشاه اقام مدة اثنتي عشرة سنة في النجف، العاصمة الروحية لابناء الطائفة الشيعية ومركز حجهم، ولما ابعد عنها اقام في بلدة «نوفل-لو-شاتو» في ضواحي باريس. وقد اثار نظام العراق القريب من العلمانية، وتوجهاته السياسية المستقلة، حفيظة آية الله الخميني ورغبة ملحة لديه في جر هذا البلد الغني الناهض الى حظيرة الاصولية.

اما لبنان فكان في نظر الاصوليين فريسة سهلة ومعبراً بالغ الاهمية الى مناطق اخرى. وقد ادى تطور الاحداث فيه الى تصدع هيكلية الدولة فافقد البلاد مناعتها في وجه الموجة الاصولية. وكانت الطائفة الشيعية معرضة اكثر من غيرها من الطوائف اللبنانية لمضاعفات تلك الموجة وإن

يكن معظم ابنائها أبعد من غيرهم عن تبني مبادئ الاصوليين وافكارهم. وعدم التمييز بين ابناء الشيعة في لبنان واتباع الامام الخميني في ايران هو خلط يقوم على الخطأ وسوء النية، ويقصي الدور الذي قامت به في حياتنا الوطنية فئات محافظة من ابناء هذه الطائفة ايمانا منها بلبنان الواحد المتعدد الاديان، ونخبة من الشخصيات والمصلحين الشيعة الذين جعلوا لطائفتهم دورا اساسيا في بناء لبنان الحديث. فالامام موسى الصدر الذي أكتفى بذكر اسمه ممثلا ومثالا لهذه النخبة، عرف كيف ينفخ في طائفته روح التجديد والسعي الى تحقيق اهداف سامية لا تقف عند حدود افق الطائفية. وقد شهدنا طوال السنوات الاخيرة، وبعد غياب الامام، ظهور اتجاهات اصولية مدموغة بطابع الثورة الايرانية، ولكنها لا تزال تمثل عنصر الأقلية في صفوف الشيعة.

وهكذا انطلقت من لبنان الذي يقيم مع ارباب الحضارة الغربية اوثق العلاقات واكثرها فائدة، نشاطات عسكرية قاتلة من عمليات اغتيال واحتجاز رهائن واعمال خطف خضت العواصم الاوروبية الكبرى واصابت ليس فقط شرائع اوروبا واميركا وأمن ابنائها، وانما القيم التي تركز عليها حضارة العالمين القديم والحديث. وقد نتج من تلك الممارسات ان بهت الصورة البراقة التي كان يتمتع بها الشعب اللبناني في اوساط المجتمع الدولي، وهي ممارسات تتعارض كلياً مع القيم التي يؤمن بها والتقاليد التي يمارسها منذ زمن بعيد.

لم يكن من مصلحة ايران ولا من مصلحة سوريا ان تقوم في لبنان، او تستمر فيه، اجواء معادية لهما. فملاحقة البعثيين المقربين من حكومة بغداد، وحمل الآخرين منهم على اختيار طريق المنفى، ثم نسف مبنى

السفارة العراقية في المنطقة الغربية من بيروت بسيارة مليئة بالمتفجرات كافية لوضع حد للنفوذ العراقي في لبنان.

ومن الارض اللبنانية، تولت فئات الاصوليين تصفية حساباتها مع بلاد الغرب، فهاجمت وحدات القوات المتعددة الجنسية، واقدمت خلال سنتي ١٩٨٢ و ١٩٨٣، بفضل تنظيمها السياسي والعسكري، على احتجاز رهائن واقتراف سلسلة لا تنتهي من اعمال الخطف يصعب ان نجد لها مسوِّغا دينيا. والاسلام يرفض مثل هذه الممارسات ويدينها.

اثبتت التجارب والاحداث ان تصدير الثورة الايرانية تم بواسطة محترفين حقيقيين لا يفوتهم شيء من المهارة والخبرة. ولا يزال بعض الاوروبيين يعتقدون ان ايران تخضع لسلطان عدد من رجال الدين الملهمين، الهامشين في مجتمعهم والغارقين في الاوهام. ويقوم هذا الاعتقاد على خطأ جسيم، فالاصولية ظاهرة احكم تنظيمها ودرست في ادق تفاصيلها، وهي تعتمد الوسائل العلمية المجربة والاكثر حداثة، وتقوم على توظيف الدين لغايات سياسية. ولا تقتصر صورة الحركة الاصولية على الهجمات الانتحارية التي شاء البعض ان يرى، عن خطأ، في ابطالها فتيانا اعمتهم الحماسة، او خضعوا لما لا ندري لاي نوع من المخدرات. ولكن علينا ان نرى قساوة الفداء الناتج من الحساب الدقيق والمهارة في التأثير والتوجيه ودقة معرفة قادة الاصوليين لأغوار النفس وماهية التكوين السياسي والاجتماعي لعالم اليوم، في هجمات انتحارية بالشاحنات المتفجرة وفي سير الاطفال على الارض الملوغمة ليفجروا باجسادهم الألغام ويفتحوا الطريق لمدرعات الجيش على جبهة الحرب مع العراق. لقد تصرف الاصوليون في لبنان بكثير من الحذر واليقظة. ومن

الخطأ الاعتقاد، كما يردد البعض، انهم يسعون وراء أوهام أو يحلمون باقامة نظام اسلامي في لبنان، أو تحويله جمهورية شيعية ثانية على مثال ما هو قائم في ايران، وهم يعلمون حق العلم ان وضع لبنان السياسي والديني يتنافى اصلا مع قيام جمهورية اسلامية فيه. ان طموح الاصوليين اقل من ذلك بكثير. ولذا جاء تحركهم اكثر فاعلية. ان همهم لا يتعدى رغبتهم في فرض سلطانهم على منطقتي الضاحية الجنوبية في بيروت، ومدينة بعلبك في سهل البقاع حيث اقاموا في هاتين المنطقتين الضيقتين دويلتين اسلاميتين فرضوا فيهما قوانينهم وامتيازاتهم، وحولوها معقلين منفصلين عن الدولة اللبنانية، يتم فيهما اعداد المقاتلين وتدريب الفدائيين على العمليات التي سيكلفون تنفيذها. وفي هذين المعقلين الموضوعين تحت الوصاية الفعلية لايران يُحتجز الرهائن الاوروبيون والاميركيون، ذلك السلاح الرهيب الذي يسيطر عليه اليوم اولئك الذين عزموا على اذلال العالم الغربي.

تسير خطط الاصوليين في لبنان باتجاهات متعددة في آن. فالعمل السياسي مناط بمبعوثين جاؤوا من طهران ويتمتع معظمهم بالحصانة الدبلوماسية، فيعطون توجيهاتهم لمن يعينهم الامر في اجتماعات رسمية ويقدمون المال اللازم للتنفيذ. اما العمل العسكري فمن شأن «حراس الثورة» الايرانيين الذين يفدون الى لبنان بموجب اتفاق رسمي سوري - ايراني عبر مطار دمشق فمنطقة الزبداني القريبة من العاصمة السورية، حيث يقيمون احدى قواعدهم. وفي هذه القاعدة بضعة آلاف من المحاربين يرابطون فيها بصورة دائمة. وانطلاقا من الزبداني يسلكون الطريق الدولية المؤدية الى لبنان تحت مظلة الجيش السوري ومنها

يتوجهون الى ثلاثة محاور: سهل البقاع، مركز قيادتهم الرئيسية القائم في «ثكنة الشيخ عبدالله» في بعلبك على مقربة من الحدود السورية وقد انتزعت هذه الثكنة بالقوة من الجيش اللبناني، والضاحية الجنوبية من بيروت التي جعلوها قلعته الحصينة، ثم بعض مناطق الجنوب القريبة من الحدود الاسرائيلية.

وتقوم مهمة حراس الثورة على تجنيد شبان هذه المناطق، وتدريبهم وتزويدهم العتاد والاسلحة وتعبئتهم في وحدات متأهبة للقيام باية عملية عسكرية يطلب اليهم تنفيذها.

لقي تجنيد هؤلاء الشبان اللبنانيين تجاوبا سهلا بسبب الضائقة الاقتصادية التي يعانيها لبنان. فالاصوليون الايرانيون يدفعون غالبا لمجنديهم. وانخرط هؤلاء الشباب في «جند الله» و «حزب الله» ليس فقط مصدر شهرة ومباهاة في قراهم، وانما هو في غالب الاحيان مورد الرزق الوحيد المتيسر لهم

ويوزع افراد الحركة بعد انتهاء تدريبهم على فصائل منظمة بكثير من الدقة والعناية، ولا يقوم بينها اي رابط. ومن شأن هذا العزل المحكم ان يضاعف فاعليتها العسكرية، ويحول دون افشاء خطط العمليات الموكلة اليها.

اما رجال الدين الموفدون من ايران، فمهمتهم شرح تعاليم الامام الخميني في لبنان ونشر دعوته. ولهذه الغاية يتخذون المساجد والحسينيات مقرا لهم. ولا يترددون في استعمال نفوذ الحرس الثوري ورجال الميليشيات اذا لم يلقوا الترحيب الوافر من الاهلين. وقد زود النظام الايراني موفديه من رجال الدين كتباً دينية ومالاً وفيراً لنشر دعوة الامام

الخميني ولتقديم التسهيلات الدينية والثقافية والاقتصادية لابناء القرى التي يشرفون عليها. ويستخدم رجال الدين هؤلاء في تعاملهم مع الاهلين اللغة الفارسية، وهذا ما يسيء الى اللغة العربية التي اصبحت مهمة في تلك المناطق، بمقدار ما يسيء ايضاً الى التقاليد اللبنانية التي بدأت تزول بدورها امام فرض تقاليد وممارسات غريبة عن مجتمعنا. فاصبح ارتداء غطاء الوجه (التشادور) الزامياً للنساء، وربطة العنق امست منسية، وشرب الكحول بات محظوراً كلياً، وتبدلت معالم المساجد وضواحيها رويدا رويدا، وانتشرت التخلقية بالقادم الايراني في سلوك الناس ولباسهم واسلوب الوعظ وطرق التدريس... واصبحت ايران المثال الذي يحتذى، بينما وقف رجال الدين وأئمة الشيعة من غير الاصوليين يراقبون هذا التحول عاجزين عن التصدي له، ولا يعرفون الى اي مصير سيؤدي بهم، حتى أن معظمهم حُرم من حق ممارسة رسالته الدينية في المساجد التي رعاها ودّرّس فيها طوال سنوات.

وتصدر جدران هذه الاحياء التي باتت تشبه احياء تبريز وقم، صور كبيرة للامام الخميني واخرى اقل عددا لخليفته المعين الامام منتظري، والى جانبها كتابات بالفارسية او العربية تمتدح فضائل «قائد التجديد الاسلامي» وانجازاته وتندد باعداء الاسلام وفي طليعتهم صدام حسين زعيم حزب البعث العراقي الذي تدعو تلك الكتابات الى اسقاطه. اما سوريا التي يقودها الآن حزب البعث ذاته، فمصانة من نقد رجال الدين الايرانيين وستبقى كذلك طالما تتوافق المصالح المشتركة بين البلدين وتترامن. اما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والنظام القائم في لبنان، فهي محط نيران غضب رجال الدين هؤلاء.

والمشاريع التي يود الاصوليون تحقيقها تناقض كلياً فلسفة تكوين لبنان ومصالح الدولة اللبنانية واهدافها في اقامة نظام توافقي يقوم على المساواة بين الطوائف والتعامل الحر المتوازن في ما بينها. فنظام الثورة الايرانية، باهدافه وبالوسائل التي يتبعها، يجعله نظاماً توتاليتارياً يتعارض مع النظام الحر القائم منذ زمن طويل في لبنان والذي هو وليد ارادة حرة واجماع شعبي. وقد جاء انتصار الاصوليين في ايران نتيجة تطور تدريجي في حركتهم الثورية كانت اولى نتائجها الغاء العرش وقلب نظام الحكم، وتعديل الاسس السياسية والاجتماعية في البلاد تعديلاً جذرياً بحيث استعوض عنها بانظمة جديدة مناقضة لها. ولم يعرف لبنان طوال تاريخه الطويل اي انقلاب مماثل. وما يحدث فيه اليوم من صعود الحركة الاصولية انما جاء نتيجة تلاشي القدرة على المقاومة في بلد انهكته سنوات حرب لا ترحم، وضعضعت مؤسساته وشلت اعمالها.

وقد يبدو للكثيرين ان اقامة الحواجز في وجه الموجة الاصولية التي ترهب العالم اجمع، هو امر فوق طاقة بلدنا الممزق. ومع ذلك، فقد اثبت لبنان انه لا يزال يملك من القوة والمناعة ما يخوله مواجهة التوسع الاصولي الجامح. فلبنان هو ملتقى الاقليات، ولم يقر يوماً بهيمنة دين معين على الاديان الاخرى التي تعيش جميعها جنباً الى جنب على ارضه بروح التعاون والوئام. ولا يشكل الدين في لبنان دستوراً للدولة، وانما يكرس الدستور حرية المعتقد وحرية اقامة الشعائر الدينية. وحرصاً على ضمان مشاركة المجموعات التي تؤلف الشعب اللبناني في الحياة السياسية، جاء التمثيل في المجلس النيابي يعكس هذا التنوع الطائفي. ولكن الدولة بقيت علمانية في اسسها الدستورية والقانونية. وليس هناك اي معتقد ديني

يسير الحياة العامة في البلاد.

ولا يجد لبنان اية غضاضة في ان تعرب اية فئة من اللبنانيين عن شعورها المتعاقد مع الفاتيكان ومكة والنجف وقم وان تقيم علاقات معها شرط ان لا يطغى هذا الشعور الديني على مصلحة الوطن وعلى اعمال الدولة وان لا يثير الاحقاد والخلافات بين فئات المجتمع اللبناني فيعكر صفو الامن ويخل بالنظام.

ويضمن نظامنا الديمقراطي حق كل فئة في حرية التعبير، اقلية كانت ام لا، ولكنه يحظر عليها في المقابل، مهما تكن فاعلة وكثيرة العدد، ان تفرض هيمنتها وقوانينها على الفئات الاخرى. فلكل طائفة حقوق ثابتة تحميها مؤسسات الدولة، الا ان هذه اصبحت اليوم غير قادرة على ممارسة مهماتها. ولا يحق لأية طائفة من هذه الطوائف ان تفرض رأيها على الطوائف الاخرى. ولكن سيطرة الاصوليين على المعادل الثلاثة من دون ان يتمكنوا من الامتداد الى المناطق الاقرب جوارا لها، هو امر جدير بالاشارة والتنويه. فاتباع الامام الخميني من ابناء الشيعة لم يستطيعوا حتى الآن فرض سلطتهم خارج هذه المعادل، وان يكن النفوذ الايراني، في رأي البعض، يمتد الى كل المناطق التي تقيم فيها اكثرية شيعية.

هذه الاعتبارات لا تحيز لنا ان نتوهم بسذاجة ان لبنان هو خارج دائرة الخطر. فالتهديد لا يزال كلياً، وان تكن ثمة عوامل ايجابية، لا تزال ماثلة امامنا، تحملنا على الامل وتدعونا الى متابعة النضال.

ليست هذه المرة الاولى تتدفق موجة اصولية على الشرق الاوسط. فقد عرفت هذه المنطقة، قبل الخمينية، ظاهرة الاخوان المسلمين وهم اصوليون سنيون، انتشروا في معظم انحاء العالم الاسلامي، ولا يزالون

اصحاب نفوذ قوي في بعضها. وهناك مجموعة متطرفة تعتبر نفسها قريبة من الاخوان المسلمين هي التي تبنت اغتيال الرئيس انور السادات بعد توقيع معاهدة كامب دافيد بين مصر واسرائيل. وعلى الرغم من ان هذه المجموعة تمثل قوة صاعدة في ارض النيل الا انها لم تستطع ان تحمل الرئيس مبارك على العدول عن السياسة التي انتهجها الرئيس السادات. هناك حركات اصولية نشطت في مناطق اخرى من العالم، ولكنها لم تتمكن حتى الآن من اقامة انظمة سياسية تعمل حسب مبادئها. لقد عرفت منطقة الشرق الاوسط طوال تاريخها الطويل نفحات عدة من الروحانية ومن مدارس الورع والتقوى، كما عرفت ايضا بولع ابنائها وتطلعاتهم نحو المبادئ الانسانية العليا والافكار السامية، ونادى بعضهم بشعارات ثورية، ورفع عدد من رجالها العظماء رايات حركات تبديل اصلاحية. ولكن حركاتهم هذه تحطمت على صخرة الواقع. واذا كانت الحركة الاصولية قد اتخذت اليوم هذا المقدار الكبير من الاهمية، فلأن وراء العاطفة الدينية جمهورية ايران الاسلامية التي تقدم كل ما تستطيع اجهزة دولة غنية بمواردها وامكانياتها من عون لتحقيق طموحاتها السياسية. فليس هناك اي مبرر ديني اسلامي لمهاجمة السفارة الاميركية في طهران، او لاقدام «حزب الله» على احتجاز مواطنين اميركيين في بيروت. ولم تكن غاية كل هذه التصرفات سوى حمل الولايات المتحدة على رفع الحظر عن الاموال التي كان شاه ايران قد اودعها المصارف الاميركية. وعندما يهاجم الاصوليون المواطنين الفرنسيين المقيمين في لبنان، والمؤسسات الفرنسية فيه وفي غيره من البلدان، فليس لغاية دينية في الدرجة الاولى وانما لحمل فرنسا على انهاء

الخلاف المالي القائم بينها وبين طهران او لثنيها عن الاستمرار في تزويد العراق بالاسلحة.

هذه بعض النماذج عن طريقة استغلال العواطف الدينية والتعصب لخدمة اهداف سياسية محددة. ومن حقنا اليوم ان نتساءل عما اذا كان القائمون على الحكم في طهران قد جعلوا من الدين، ومن قيمه السامية التي ييخرون لها علنا، ستارا يحجبون وراءه تلك الطموحات القومية البحتة التي كانت دائما مصدر قوة الامبراطورية الفارسية. وهل يأتي يوم يطل علينا فيه قورش وداريوس من جبة الامام الخميني؟ ان هذا السؤال حري بالتفكير، اذ من السهل جدا ان تتسلل من المبادئ العليا للدين حوافر استراتيجية وسياسية كامنة فيها، وكما يقول المثل المأثور: «كل شيء يبدأ في الشرق روحانيا ولا يلبث ان ينتهي بوجه سياسي». يعتمد الاصوليون في لبنان اعتمادا كلياً على ما تتمتع به الثورة الايرانية من وسائل القوة والامكانيات الكبيرة. ولم يكن من المقدر ان يلتف حولهم هذا العدد الوفير من المؤيدين لو لم توفر لهم اجهزة الدولة في طهران ما يحتاجون اليه من وسائل. واذا كان قد وقع اختيار الحركة الثورية في طهران على لبنان ليكون، قبل اي بلد آخر، امتدادا لنفوذها، فهذا يأتي بصورة طبيعية في سياق مصالح ايران القومية التي كانت تسعى دائماً لتكون لها نافذة على البحر المتوسط.

تركت هذه الهجمة الاصولية مضاعفات عدة في لبنان، منها اذكاء شعور الخوف لدى الطوائف الاخرى وتقوية تيارات العزلة داخل كل منها بدافع ضمان سلامتها والحرص على مستقبلها. وهذه ظاهرة جزيلة الخطورة لان فيها نواة حركة تقسيمية لا بد ان تتسع وتنمو اذا بقي

الخوف من الاصولية خارج نطاق الرقابة والعلاج. فحكام طهران، في مشاريعهم تصدير الثورة الاسلامية، باتوا يتقنون الوسائل الحديثة للاتصال والاعلام. وقد اثبتوا مهارتهم فيها بين نهاية ١٩٧٨ وربع ١٩٧٩ عندما اقدموا، طوال اقامة الامام الخميني في مدينة «نوفل-لو-شاتو» في ضواحي باريس، على تسجيل اشربة باحادثه وخطبه وتوجيهاته وزعوها في اقل من ثمان واربعين ساعة على جميع مساجد ايران، فراحت تلك الرسائل والتوجيهات تلهب شعور اتباعه وتهمي لعودته المظفرة الى ايران. واذا كان البعض يعتقد أن رسالة رجال الدين الايرانيين تنطوي على نزعة لوقف تقدم البلاد وتعطيل حركة تطور العلم فيها، كما كان يجري في القرون الوسطى، الا ان الوسائل التي لجأ اليها الاصوليون لنشر حركتهم اعتمدت احدث طرق الاتصال والاعلام وأكثرها تطوراً. ولا ريب في ان ذلك النجاح يعود ايضاً الى مهارة قادة الحركة الاصولية في الافادة من الآلام والمصائب التي نزلت بطائفتهم. فكانوا يسهبون، وبكثير من الحذق، في ذكر المآسي التي حلت بابنائها، ويرددون للمستعبدين والفقراء منهم ما يتعرضون له من انواع الشقاء والحرمان والآمال المحطمة. فاتقنوا هكذا، الى مدى بعيد، فن شحذ النفوس واستعدادها على السلطات القائمة.

ولما قامت قوى الامن الداخلي اللبنانية باعتقال حسين طليس الذي اغتال في بيروت سنة ١٩٨٤ الكولونيل غوتيار الملحق العسكري الفرنسي، تمكنّا من التوغل في عمق اسرار تنظيمات الاصوليين في لبنان. ولم يكن ذلك الاغتيال الآثم الاول الذي يقوم به طليس عضو منظمة «حزب الله» منذ ١٩٨٢، فقد اعترف بانه حاول اغتيال كميل شمعون

رئيس الجمهورية اللبنانية السابق فافحق، وانه ارتكب قبل ذلك جريمة تفجير سيارة ملغومة في الضاحية الشمالية من بيروت اسفرت عن سقوط عدد من الضحايا بينهم طلاب كانت تنقلهم سيارة المدرسة الى بيوتهم. ثار حسين طليس لدى توقيفه واحتج مستنكرا ان تكبل يداه بالاصفاد، وهو الذي كان يعتبر نفسه محميا من اي عقاب. واعترف بانه ينتمي الى مجموعة اصولية يديرها الشيخ صبحي الطفيلي الذي كان طالبا في مدرسة قم الدينية بايران قبل ان يصبح اماما لقرية بريثال في البقاع. وكان هذا الشيخ يعقد اجتماعات سياسية يلتف فيها حوله شبان منطقته، فيغرس في عقولهم المبادئ الثورية التي تلقاها، ويلهبهم حماسة في خطبه. وكانت البلاد الاوروبية والولايات المتحدة وفرنسا مرماه المفضل. ولم تسلم الاحزاب المسيحية من لعناته ونار غضبه... وكان يدعو في اجتماعاته هذه الى تصفية جسدية لكل الذين كان يعتبرهم «اعداء الارادة الالهية...»

ويتلقى اليوم في لبنان مئات من الشباب مثل هذه الدروس التي تؤدي الى القتل وزرع التعصب في النفوس. ويعنى القيمون عليها بعزل هؤلاء الشباب عن الاجواء الخارجية وحصرهم في جو مغلق ليستسلموا كليا للمقننهم العقائديين. وهم يرمون من ذلك الى خلق «انسان جديد» لاجتماع جديد يحميه سلاح «حراس الثورة» ويمجد سمو الشهادة ويتغنى بمآثر شهداء العمليات الانتحارية. وتعتمد هذه الطليعة على جيش من المقاتلين المؤمنين بانهم يد العدالة ضد الظلم، وسلاح الفقراء ضد الاضطهاد، وانهم يجسّدون الحقيقة ضد النفاق والمكر، والخير ضد الشر. ولا يطلب من هؤلاء المحاربين ان يعملوا لاقناع الجماهير ولا ان يصوغوا

حلولا ديموقراطية. فالعنف وحده في نظرهم هو الوسيلة الاصلح للوصول الى الغاية، ولتحقيق الهدف السياسي الكامل. فبلدان العالم العربي ودول العالم الغربي والاتحاد السوفياتي هي جميعها، بالنسبة اليهم، ممالك الشر والظلم المطلق، وهي ليست عدوة فقط وانما بكبيرها وصغيرها، شياطين رجيمة فاسدة وشريرة.

ويذكرني هذا كله بجياكومو سافونارول، ذلك الراهب الدومينيكاني الذي عاش في مدينة فلورنسا في ايطاليا في القرن السادس عشر وراح يستقطب جموع المؤمنين ويدعوهم الى التقشف والتصلب والعنف، ففرض بالقوة ترك الاعياد التي وصفها بالدينيوية واشعل «محارق الزهو» التي كان يلقي فيها اولئك الذين يرفضون قبول تعاليمه الجديدة. وكان هذا الراهب يعول على البكائين ليقف في وجه خصومه الذين كان يسميهم «المسعورين». كذلك يفعل الخميني وأئمة طهران اليوم، فيعلنون انفسهم حماة للمحرومين في العالم ضد اهل «الطاغوت» من اصحاب الغنى واليسر والحظوة. انها المعركة لا هوادة فيها تستيحي كل الوسائل لاحراز النصر.

ولا بد من الملاحظة ان خطة الاصوليين في تحركهم تقوم فعلا على تغليب المصالح السياسية على تعاليم الدين. وهذه ظاهرة مألوفة في منطقة الشرق الاوسط، الا ان لبنان بقي نسيبا في منجاة منها، ولكن آثارها بقيت ظاهرة في تخريب العلاقات بين اللبنانيين، ولاسيما في تعقيد مهمة رئيس الجمهورية. ويسهل تفسير هذا الوضع اذا علمنا ان سياسة لبنان الذي يضم سبع عشرة طائفة دينية، تقوم على مبدأ صيانة المصالح المشتركة بين جميع هذه الطوائف. ويمكننا ان نتصور ما يتطلب تحقيق

هذا المبدأ من اقامة توازن حساس ودقيق بينها، وتنازلات متبادلة، وتسويات مستمرة جاءت نتيجة تجارب الازمنة السابقة. ولا خيار للبنانيين بترك الحياة المشتركة بينهم الا القبول بحرب مستمرة لا نهاية لها بين الطوائف.

لكن لبنان الذي احدث ثقافة سياسية فريدة في هذا الجزء من العالم تقوم على المؤسسات الديمقراطية وعلى التحرك المنظم والمعتد لاجهزة الدولة واجهزة الفئات المعارضة لها، يلقي اليوم تحديا كبيرا من الحركة الاصولية يعطل نهجه السياسي الذي يخول كل طائفة ان تعبّر عن رأيها وامانيها وتمارس بحرية خصائصها ضمن حدود القانون، من دون ان تتمكن اية مجموعة او طائفة اخرى من منعها عن ذلك او الطغيان عليها. ان انتشار الموجة الاصولية، وما سجلته من انتصارات، لا يهددان لبنان وحده فحسب، وانما يهددان ايضا بلدان العالم العربي باجمعها.

العلاقات الخارجية

ليس من السهل على وطن صغير كلبان ان يدير دفعة سياسته الخارجية بما يتمنى ويرغب وهو محاط بجيران اقوياء وتعصف بالمنطقة القائم فيها ازمة من اخطر الازمات التي عرفها المجتمع الدولي وادقها خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ويمزقه صراع تخوضه على ارضه دول وجماعات ومصالح متناقضة.

ان اهداف سياسة لبنان الخارجية واضحة جلية. فهو غير طامح الى هيمنة اقليمية، ولا يسعى إلا الى غايات سلمية، فأول اهتماماته ضمان سلامة ارضه وبسط سيادته على كامل ترابه الوطني. وبلوغ هذه الاهداف يوجب، قبل كل شيء، انسحاب القوات الاسرائيلية التي تحتل منذ ١٩٧٨ قسماً من ارضنا الجنوبية. ونحن لا نرمي من وراء ذلك

الا الى استعادة سيادتنا على مناطق هي جزء لا يتجزأ من ارضنا والى تمكين جيشنا الوطني من تأدية مهماته فيها بعد ان عمَّها الخراب منذ سنوات وتسلطت على مقدراتها قوات الامر الواقع - ومعظمها غير لبناني - واغتصبت فيها حقوق الدولة اللبنانية وصلاحياتها. فاذا ضبطنا الامن في تلك المناطق، اصبح في وسعنا ان نحول دون جعلها منطلقاً لاعمال تعرض سلامتها وسلامة ابنائها للخطر، ونكون قد ضمنا، بعد التجارب المريرة للسنوات السابقة، اعادة بناء وحدة لبنان التي مزقتها الاحداث. والمسعى التي نقوم بها من اجل جنوب لبنان، في اطار سياستنا الخارجية، لا تدرج فقط في اهدافنا الثابتة لبسط سيادة الدولة على تلك المنطقة، وانما لاقتناعنا ايضاً بان انسحاب الجيش الاسرائيلي منها هو مقدمة لانسحاب الجيوش والقوى الاخرى من الارض اللبنانية. وما كنا في تأكيدنا المستمر على تضامننا التام مع سوريا ومع المقاومة الفلسطينية في معركة ما فثنا نعتبرها معركة لبنان ذاته، الا راغبين في اقامة اطيح العلاقات الطبيعية معهما في اطار استقلال لبنان وسيادته المطلقة واستقراره واستعادة وحدته المنشودة. وقد عانى لبنان الكثير من تعدد الجيوش الاجنبية على ارضه، والجيش اللبناني الذي اوليته كل عنايتي منذ تسلمي مقاليد الرئاسة، جدير بان يؤدي في كل ارض الوطن جميع المهمات المنوطة به، فيتوافر الامن والانضباط على طول حدودنا التي امست، بفعل الوضع الراهن، حدوداً مباحة من كل الاطراف. وفي توافر هذا الامن وذلك الانضباط ما يضمن مصلحة لبنان ومصلحة البلاد العربية والعالم اجمع. وكنت مدركاً كل الادراك ان الطريق الامثل لتحقيق هذه الغاية هي القيام بعمل فاعل في محافل الجامعة العربية ولدى

الدول الكبرى والمنظمات الدولية، وان هذا العمل هو نقطة الانطلاق التي لا بد منها لسياستنا الخارجية.

لا احد ينكر ان للدولتين العظميين، الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، دوراً اساسياً في منطقة الشرق الاوسط يزداد اهمية بفعل نقاط الارتكاز التي تتمتعان بها في اطار تحالفاتهما المعقودة مع دول المنطقة. والقتال الذي يدور رحاه على ارضنا ليس غريباً عن الصراع القائم بين الدولتين. وليس في وسع لبنان الواقع في خضم سياسة الدول الكبرى ان يدعو الى غير السلام، او ينحاز الى اي من المحاور الاقليمية او الدولية خوفاً من ان يحل به المزيد من التمزق. وليس في وسعه ايضاً ان يبقى بعيداً عن المشاركة في الجهود المبذولة لاقامة الاستقرار في هذه المنطقة خشية ان يغمره النسيان. وقد كنت مقتنعاً، مع اعضاء الحكومة اللبنانية بان الحكمة تقضي بضرورة التيقظ والانتباه للمصالح السياسية للملكية القوة والقدرة لحماية المصالح الثابتة للبنان والحوول دون جعل ارضه مسرحاً تتجمع عليها او تحاك فيها صراعات الشرق الاوسط، وان في امكاننا، انطلاقاً من هذه المبادئ وبمساعدة الولايات المتحدة الاميركية، تأمين انسحاب اسرائيل من اراضيها، وتأكيد انفتاحنا على العالم بفعل تمسكنا بنظامنا الديمقراطي. اما الاتحاد السوفياتي فكان رائداً ان نقيم معه افضل العلاقات، كما حرصنا على الاعراب عن تأييدنا للدعوة الى عقد مؤتمر دولي للسلام لحل ازمة الشرق الاوسط، والتأكيد على ارادتنا الثابتة بالتزام سياسة عدم الانحياز. وبدا لنا في هذا السياق ان اللجوء الى المحافل الدولية امر اساسي لتقوية وجود القوات الدولية وفعاليتها في لبنان الجنوبي ولتطبيق مقررات مجلس الامن الدولي بانسحاب

اسرائيل من المناطق التي تحتلها فيه، واسماع صوت لبنان من على منبر منظمة الامم المتحدة، ذلك المنبر العالمي الفريد.

هذه كانت مقاصدنا. فشرعة المنظمة الدولية تقر بحق كل دولة في الامن والسيادة والاستقلال. فلماذا لا نظهر حقنا هذا ونطالب به؟ اننا نعلم ان منظمة الامم المتحدة لا تملك دائماً الوسائل الكفيلة بتحقيق اهدافها، ولكن ليس من الجائز ان نتخلى عن الوسائل العديدة التي تضعها هذه المنظمة الدولية في تصرف الدول ولاسيما الصغيرة منها.

ولا ريب ان عملنا هذا سيبقى ناقصاً اذا لم نأخذ في الحسبان انتماءنا الى العالم العربي. فالحرب القائمة في لبنان، وفي كثير من مظاهرها، هي حرب عربية واقليمية. فالخصام بين الدول العربية والانقسام القائم في صفوفها والخلال اواصر التضامن في ما بينها، وجدت لها متنفساً على الارض اللبنانية. ومع ذلك لا تزال لنا صلات صداقة وثيقة في العالم العربي علينا العمل للافادة منها. ومنذ ١٩٨٢، تاريخ انعقاد القمة العربية في فاس، لم يلتئم شمل الملوك والرؤساء العرب. والقمتان العربيتان اللتان قدر لي حضورهما خلال السنوات الست من ولايتي كانتا في عمان خلال كانون الاول ١٩٨٧ وفي الجزائر خلال شهر حزيران ١٩٨٨. ولم يكن يساورنا اي يأس من حمل دول الجامعة العربية على استعجال حل ازمئتنا. فالصراع القائم اليوم في لبنان، وكل حل يوفّر له، يقيان مسؤولية عربية مشتركة. هذا ما قلناه وما حرصنا على ترده لوضع كل دولة من دول الجامعة العربية امام مسؤولياتها.

ونحن لا ننسى ان للبنان اصدقاء في العالم كله: في بلدان العالم الثالث، وفي اوروبا الغربية واوروبا الشرقية وفي الاميركتين... وقد عملنا

ليتحسس هؤلاء اكثر فاكثر قضيتنا، ولمسنا من الكثيرين منهم تأييداً ودعماً قوين ولاسيما لدى الكرسي الرسولي وفرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا والمملكة المتحدة البريطانية وبلجيكا. وقدم الينا هؤلاء الاصدقاء عوناً ودعماً معنويين وسياسيين كبيرين. ولم يغب عن بالهم حجم ازمنا الاقتصادية الخانقة فوفروا لنا الجزيل من المساعدات، ولا يزالون مستمرين في تقديمها، ولا سيما بلدان اوربا الغربية عبر سوقها المشتركة، والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية والولايات المتحدة الاميركية التي اعربت لنا بصورة مستمرة عن اهتمامها وقدمت الينا مساعدات اقتصادية قيمة.

هذه هي اهدافنا. وقد كان علينا ان نبذل كل جهد لتحقيقها على الرغم من الظروف الصعبة التي نجتازها، وهي ظروف فرضتها حرب شرسة حملت عدداً كبيراً من البعثات الدبلوماسية على الابتعاد مكرهة عن الارض اللبنانية بفعل التهديد واضطراب جبل الامن. ولكن كل هذه الصعوبات لم تثبط من عزيمتنا في السير قدماً، وهي عزيمة ثابتة لا تتزعزع. ولهذا الغاية انتهجنا سياسة خارجية نشيطة ومنفتحة تهدف الى كسب المزيد من الاصدقاء وفق المنهجية الآتية: توطيد علاقات لبنان التقليدية مع الدول الصديقة وتعميقها، تأكيد تمسك الشعب اللبناني بنظامه الديموقراطي في اطار سياسة عدم الانحياز، والتضامن الفاعل البناء مع بلدان العالم العربي.

إن لبنان دولة عربية. ومحيطه عربي. هاتان النقطتان لا تقبلان الجدل بمقدار اخلاص لبنان للأسرة العربية ولدوره الرائد في بعث نهضتها وفي المحافظة على تراثها. ويطيب لي ان اورد كدليل على ذلك ما قاله الملك

فيصل بن عبد العزيز بحذقه المعهود: «لو لم يكن لبنان قائماً لكان من الواجب ان نخترعه». ولم يتخلّ لبنان، وهو العضو المؤسس في جامعة الدول العربية، عن بذل ما في وسعه من الجهد لدى بلدان العالم وفي المحافل الدولية لدعم قضايا العرب ونضالهم.

تتنازع العالم العربي مشكلات داخلية لا تدع دولة واحدة في منجاة من نتائجها ومتاعبها، وقد سيطرت اجواء عدم الاستقرار عليه بحيث يجتاز اليوم اكثر مراحل تاريخه حرجاً ودقة. ويصعب بالتالي إيجاد إرادة سياسية واحدة يعبر عنها زعيم عربي وتحظى بتأييد اجماعي. وهكذا باتت كل دولة متروكة وشأنها مما ادى الى تفكك حلقات التضامن العربي. وتجلى هذا الوضع بوضوح سنة ١٩٨٢ عندما اجتاحت اسرائيل مدينة بيروت فكانت المرة الأولى يدخل الجيش الاسرائيلي عاصمة عربية. ولم نسمع من العالم العربي صوت تضامن معنا، او صرخة احتجاج واحدة. وهذا الموقف يعبر بوضوح الى اي مدى اصبح مفهوم التضامن العربي واهياً وشعار «الامة العربية» اليوم هشاً.

اما لبنان فلا يزال في موقفه الثابت باتباع سياسة الانفتاح والتلاقي والعطاء في تعامله مع البلاد العربية. فقد كانت جبالنا وشواطئنا موضع فتنة واجتذاب لجيراننا العرب فشيّدوا فيها الفنادق والقصور واقاموا المساجد والمصانع. وهذا ما عزّز نمو البلاد الاقتصادي ووطد علاقاتنا المشتركة. وكثيراً ما ردد امامي المسؤولون العرب في كل لقاء بيننا: «لبنان نعمة من الله، نرجو ان تعود». واصبح لبنان بفضل هذه السياسة ملتقى العالم العربي كله، كما بقي مدة طويلة قوة وصل وحوار في خدمة العرب جميعاً.

ويتبادر الينا انه منذ بدء الازمة اخذ العالم العربي يغمر لبنان بشيء من النسيان. فالوجود الفلسطيني المسلح على ارضنا هو السبب المباشر للصعوبات الكبرى التي قامت في علاقاتنا مع عدد من الدول العربية. فبعض هذه الدول قدم دعماً صادقاً الى منظمة التحرير الفلسطينية التي كثيراً ما تجاوزت الحد في استغلال ثقة تلك الدول بها. وجاء هذا الدعم على حساب أمن لبنان وسيادته. وعملت دول عربية اخرى اكثر تشنجاً واقل تقديرًا للمسؤولية على تحريض المتطرفين عندنا من جميع الفئات وتقويتهم مما حوّل لبنان ملتقى لجميع المتطرفين في العالم قديموا اليه تحت ستار التضامن مع الثورة الفلسطينية. فاذكوا في بلادنا صراعات لم تكن تخدم الا اغراضهم.

وانه لمن المؤسف القول ان بلاداً عربية اعتبرت لبنان كأنه محرقة او مركز تجمع لغير المرغوب فيهم لديها، واعتقدت عن خطأ انها، بابعادها تلك العناصر الى لبنان، تحمي نفسها من الاضطرابات والازمات الاجتماعية والسياسية التي تهددها في الداخل. ولكنها ادركت الآن ان تدمير لبنان لا يخدمها بشيء وانما سيؤدي آجلاً ام عاجلاً الى تصديع انظمة البلدان الاخرى المجاورة له.

ولتحذير الحكومات العربية من مهالك الوضع في لبنان وشرح خطورة النزاعات القائمة فيه وسوء نتائجها وإمكان انتقالها الى خارج حدودنا، رحلت اجوب البلاد العربية من عاصمة الى أخرى برفقة رئيس الحكومة او وزير الخارجية، اعرض قضية لبنان طالباً الى المجريين من قادتها النصح راجياً كل واحد منهم ان يكون المدافع عن لبنان لدى الدول الكبرى والقوى ذات النفوذ في المنطقة وحتى تلك المنزلة في الاحداث.

ولم ادع فرصة تفوتني من دون ان اطلب فيها من اولئك المسؤولين الضغط على هذا او ذاك من زعماء الميليشيات المتعاطفين معهم في حربهم على ارضنا.

ومن الدول العربية الدائمة التعاطف مع لبنان، والاقرب اليها، والاكثر سخاء في مساعداتها لنا، المملكة العربية السعودية نظراً الى العلاقات الوطيدة التي قامت دائماً بين بلدينا. ولهذه الدولة دور كبير وتأثير فاعل في الاوساط العربية والدولية. اجتمعت اربع مرات بالملك فهد عاهل المملكة السعودية، ومرات عدة بوزير خارجيته الامير سعود الفيصل. وكنت القى دائماً من جلالته الارادة الثابتة في خدمة لبنان وفي انقاذ هذا البلد الشقيق ومساعدة شعبه في الظروف القاسية التي يجتازها. فجلالة الملك فهد رجل وقور، على شيء من التحفظ، مطبوع بتقاليد اهل البادية، وهو يعمل، حيال المشكلات المعقدة التي يتخبط فيها عالمنا الحديث، لبناء بلد يكون في مستوى تحديات العصر.

عرف لبنان في جلالة الملك فهد، بتدخلاته المباشرة او عبر مبعوثيه، المدافع الحازم عن القضية اللبنانية ولاسيما لدى حكومتي واشنطن ودمشق، وعلى الرغم من القلق الذي يساوره بسبب الاوضاع الاقتصادية الطارئة في بلاده والاضاع السياسية والدينية العامة في المنطقة، وخوافه من نتائج حرب الخليج، فانه لم يُغفل يوماً الدفاع عن لبنان ولاسيما في اثناء اجتماعاته بالرئيسين رونالد ريغن وحافظ الاسد. ولئن لم ينل هذا العاهل الكبير الكفاية من الثواب للجهود التي بذلها من اجل لبنان، الا ان تلك الجهود لم تتوقف يوماً واستمرت على فعاليتها في دعم لبنان ومؤسساته الشرعية.

التقيت مرات عدة سلطان عمان وامراء الخليج، وهم يعرفون لبنان معرفة تامة لزياراتهم اياه مراراً او لاقامتهم فيه قبل اندلاع الحرب. وتميزت لقاءاتي بهم بعواطف الاخوة والود، واعرّبوا لي دائماً وبشكل عملي عن تأييدهم لقضايانا على الرغم من حرب الخليج الدائرة قريباً منهم والتي لا تخلو من الخطر عليهم.

ولم تكن مصر خارج نطاق جولاتي في الدول الصديقة، وان تكن مقاطعة بعض الدول العربية لها مستمرة منذ توقيع اتفاقات كامب ديفيد. والرئيس حسني مبارك رجل دولة مخلص يتولى بحزم مقاليد الحكم في هذا البلد العربي الكبير الذي تربطه بلبنان علاقات وطيدة ترقى الى زمن بعيد.

عقدت ايضاً لقاءات عدة مع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد وبقيت على اتصال دائم به للتشاور في امور لبنان وفي حلولها وحول الوجود الفلسطيني فيه. وقد وجدت لديه تفهماً عميقاً لاوضاعنا واستعداداً كاملاً لبذل نفوذه من اجل جعل العلاقات بيننا وبين المقاومة الفلسطينية طبيعية بناءة.

كما ان الرئيس العراقي صدام حسين، على الرغم من مشاغله ومتاعبه في بلده الناتجة من حرب الخليج، لم يوفر جهداً لمساعدتنا وقد اجتمعت به مرتين، وكنت اجد دائماً لديه التفهم التام لقضيتنا، ودعماً مباشراً لنا في الظروف الحرجة.

وعلى الرغم من ان المملكة المغربية هي ابعد الدول العربية جغرافياً عنا، الا انها بقيت الاقرب اليينا بفضل الاهتمام الشخصي الذي يوليه الملك الحسن الثاني لبنان والصداقة العميقة التي تتميز بها علاقاتنا. وجلالته

سياسي مرهف الحس يمتاز بروح سمحة منفتحة جعلت من عاصمته الرباط محور اللقاءات المستحيلة. ففي اثناء زيارتي الاولى للمغرب التقيت للمرة الأولى بعد انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت سنة ١٩٨٢ ابو اياد الرجل الثاني في منظمة «فتح»، وفي الرباط كان لي اول اتصال بالعقيد معمر القذافي الذي دعاني بواسطة الملك الحسن بالحاح الى زيارة الجماهيرية الليبية في وقت كانت العلاقات الدبلوماسية مقطوعة بين بلدينا. فرئيس الدولة الليبية مولع بالمفاجآت. وكان لقاءنا الاول، عندما قمت بزيارته، في منتهى الغرابة. ادخلت الى خيمة كانت له في غالب الاحيان بمثابة منزل. وقبل تبادل التحيات المألوفة طلب الي الجلوس ودعاني الى الصمت ثم ضغط زراً فظهرت على شاشة جهازه التلفزيوني في الخيمة صورة البارجة الاميركية الشهيرة «نيو جرسى» تقذف النار من مدافعها الضخمة، وهي اكبر مدافع بوارج في العالم. وهذه البارجة رست في السابق في مياه بيروت مع وحدات الاسطول الاميركي السادس. وبنبرة جازمة قال العقيد القذافي عوض عبارات الترحيب: «هذه سفينة يجب اغراقها».

اذهلني قليلاً هذا الجرم القاطع الذي يتطلب قوة عسكرية ليست في حوزة اي من دول المنطقة، فآثرت التزام الصمت بحذر. وتابع العقيد كلامه: «وانا في حاجة الى مساعدتكم». وركز نظره عليّ وكأنه يريد الجواب فقلت له: «ولكن ليس لدى الجيش اللبناني، ويا للأسف، رجال ضفادع لمثل هذه المهمات». وهنا اتخذ الحديث اتجاهاً آخر وتناول قضايا اكثر ايجابية.

ذكرني هذا التباهي بتصرفات ياسر عرفات الذي التقيته سنة

١٩٨٣ في قمة دول عدم الانحياز في نيودلهي وطلبت منه ان يسحب من لبنان ما تبقى من مقاتليه لان اسرائيل تتذرع بوجودهم لترفض انسحاب جيشها، وكان معظم مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية قد غادروا لبنان وبقي قسم منهم في المخيمات. فأجابني: «سأخرج في حقائب السوريين»، وكأنه كان على يقين ان سوريا لن تخرج من لبنان. ثم راح يعانقني ويضممني بتأثر ويعبر لي، بين اجهاشتين، عن حسرته وحنينه الى بيروت، المدينة التي «طلما احبها».

اما العاهل الاردني الملك حسين بن طلال، فهو عميد الملوك والرؤساء العرب وعاش اكثر من غيره اخطر احداث المنطقة وآلامها، وصمد بشجاعة في وجه عدة مؤامرات وتهديدات وحركة تمرد على سلطته قام بها الفلسطينيون سنة ١٩٧٠. لقيت لدى الملك حسين استعداداً دائماً دائماً لمساعدة لبنان. وهو الذي تشدني اليه اواصر صداقة واخوة متينة، ولدى زيارته المتعددة الى العاصمة السورية كان للبنان حيز كبير في جدول اعمال اجتماعاته مع الرئيس الاسد.

اما على الصعيد الدولي، خارج العالم العربي، فانتهج لبنان الدبلوماسية الفاعلة ذاتها، وحرص على ان ينال لقضيته تفهماً افضل لدى جميع الدول، ولاسيما الدول الكبرى منها. فحرصت على اقامة التوازن والتنوع في علاقاتنا الخارجية، وفيهما ما يضمن مصلحة لبنان ويكرس رسالته. واذا كانت العاصمة واشنطن محط زيارتي الاولى للخارج بعد تسلمي سدة الرئاسة، فذلك تقديراً مني للدور الرئيسي الذي قامت به

الولايات المتحدة الاميركية في انشاء القوات المتعددة الجنسية، وفي المشاركة المهمة فيها. ولم تكن هذه المرة الاولى يتدخل الاميركيون في لبنان. ففي تموز ١٩٥٨، وفي الوقت الذي كان لبنان ساحة صدام بين المؤيدين لسياسة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والمناهضين لها رغبة منهم في ابعاد لبنان عما كانوا يعتبرونه مغامرة، لبي الاميركيون طلباً كان الرئيس كميل شمعون قد وجهه اليهم قبل مدة بالتدخل العسكري في لبنان ولكنهم آثروا يومئذ التريث. وبعد انقلاب اللواء عبد الكريم قاسم في العراق بتاريخ ١٤ تموز والذي ادى الى مقتل عاهله فيصل الثاني، رأت حكومة واشنطن ان انزال جيشها في لبنان اصبح امراً ضرورياً للحؤول دون انتشار الموجة الثورية تلك في بلدان الشرق الاوسط.

وبعد أربع وعشرين سنة على هذا التدخل العسكري، لم يوافق الاميركيون، سنة ١٩٨٢، على ارسال جنودهم مرة ثانية الى لبنان الا بعد تردد كبير. ولم يرض البيت الابيض بهذا التدخل الا بعد ان طالبت بذلك الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ووافقت سوريا في حينه على هذا التدخل، واقتنع البيت الابيض بان وجود قواته امر ضروري لتأمين انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من بيروت، فوافق على ارسال بعض وحدات المارينز، وحدد بدقة طبيعة مهمتها ومدة اقامتها. وما ان تم جلاء القوات الفلسطينية في ايلول ١٩٨٢، حتى بادرت الوحدات الاميركية الى الاجار فوراً عائدة الى قواعدها. ولكن بعد اغتيال شقيقي الرئيس المنتخب بشير الجميل، وارتكاب المجازر في مخيمي صبرا وشاتيلا، وتفاقم خطر انفجار الاوضاع من جديد في البلاد، وافق الاميركيون على تلبية نداء سلفي الرئيس الياس سركيس وبعد الحاح من العواصم

العربية بالعودة الى بيروت. والولايات المتحدة الاميركية التي هي في الواقع الدولة الكبرى الاكثر فاعلية في المنطقة، والراغبة في مساعدة لبنان من دون الاساءة الى مصالح حلفائها الاسرائيليين، والقادرة وحدها على تحليل الفلسطينيين بالآمال في امكان ايجاد حل شامل لقضيتهم، وجدت نفسها بفعل تعاقب الاحداث في غمار مهمة حسبتها سهلة فاذا بها بالغة التعقيد.

ولما التزم الاميركيون قضية لبنان جعلوه احدى الاوليات في سياستهم الخارجية مع ما يستوجب هذا الالتزام من وسائل استثنائية. فشهدت الساحة اللبنانية قدوم عشرات من رجال السياسة والمفاوضين والخبراء الاميركيين، منهم وزراء الخارجية ووزراء الدفاع ومساعدوهم، والمبعوثون الشخصيون للرئيس ريغن.

انتدب الرئيس ريغن السفير فيليب حبيب مبعوثاً خاصاً له، لمهمة صعبة في لبنان تتعلق بمفاوضات «متعددة الاتجاهات» بين أفرقاء لا يقيمون اية علاقات بينهم فحسب وانما لا تعترف الولايات المتحدة الاميركية ذاتها ببعضهم. والمبعوث الاميركي فيليب حبيب، المولود في بروكلن من ابوين مهاجرين من لبنان، ذو خبرة سياسية واسعة اكتسبها في مفاوضات سلام عدة قام بها، ابرزها في مناطق جنوب شرق آسيا. وقد سجل نجاحاً كبيراً في اثناء حصار بيروت حين اقنع جميع الافرقاء بقبول اتفاق عام يشمل وقف اطلاق النار ينفذ بضمان قوات اميركية تنضوي في اطار قوة متعددة الجنسية سعى هو شخصياً لدى حكومات باريس وروما ثم لندن الى انشائها.

لم يكن ذلك سوى الفصل الأول الذي أنجزه المبعوث الأميركي

بدقة وادى الى وقف القتال والى الانسحاب الاسرائيلي من بيروت والانسحاب الفلسطيني منها وانكفاء القوات السورية نحو البقاع. اما الفصل الثاني، وهو اكثر طموحاً، فتوحي اعتباراً من حل مشكلة لبنان خطة سلام تشمل الشرق الاوسط كله. ولم يتحقق هذا الفصل على الرغم من الترويج الاعلامي الذي احيط به.

وفق هذه المعطيات والاجواء، ومن دون اي حرج، لم يعد امامي سوى قبول المساعدة الاميركية التي طالما عرضت علي، وكنت اذكر، كلما تكرر العرض، كلمة للرئيس الاميركي ريتشارد نيكسون قالها بمثابة تحذير لمن يهتمهم الامر: «حين يرسل رئيس اميركي جنوده الى ساحة القتال، تبدأ آلة خفية للقياس الزمني بالعمل. وعلى الرئيس ان يربح الحرب في مهلة محددة قبل ان يخامر القلق الشعب الاميركي». ولذا قررت الحكومة اللبنانية تعجيل تحركها للافادة، في افضل وجه، من تلك «المهلة الزمنية» المعطاة للرئيس الاميركي لتأمين الانسحاب الاسرائيلي وتحقيق المصالحة الوطنية والاصلاحات، ودفع عملية الانماء الاقتصادي وبناء الجيش. وهي، مع غيرها، ميادين تستطيع المساعدة الاميركية ان تكون فيها مثمرة وغنية. هذا ما حرصنا على تنفيذه الى ان نزلت بقوات المارينز كارثة تشرين الاول ١٩٨٣ التي دقت ناقوس الخطر للحضور الاميركي في لبنان. وعليّ أن اعترف بأن وجود فيليب حبيب على رأس البعثة الاميركية وتوليئه الاشراف على تحرك «الحلفاء» كانا لي، طوال تلك المدة، خير عون ومساعد.

التقيت فيليب حبيب للمرة الاولى سنة ١٩٧٠ في نيويورك لمناسبة قداس يوم الاحد في الكنيسة المارونية في بروكلن. قدمه الي راعي

الكنيسة على انه مؤهل ليقوم يوماً ما بدور مهم. وقد اعجبت بهذا الرجل الفائق التهذيب، المنفتح الافق والواسع الاطلاع، وما لبثت علاقات الصداقة ان توطدت بيننا، وبقينا بعدئذ على اتصال. وكانت لي لقاءات به في اثناء زيارتي للولايات المتحدة الاميركية. وتبدو على فيليب حبيب مظاهر انتائه الاصيل الى الشرق والى بلدان حوض البحر الابيض المتوسط فيه. فهو ينتمي الى اسرة من جنوب لبنان ويبدو هذا الانتماء في تناسق تعبيره مع حركات يديه، وفي هوايته للمآكل اللبنانية، وفي حنينه الى بعض آداب السلوك المتبعة في بلادنا. ولم يكن لي قبل، مثلاً، العمل طوال يوم كامل من دون ان يخصص لوجبة لبنانية الوقت الذي تتطلبه. وقد ادرك هذا الرجل، بذكائه المتوقع، الحقائق التي تقوم عليها موازين القوى في لبنان والمنطقة. وخصص الكثير من الجهد، وفوق ما كانت تتطلبه مسؤوليات مهمته وعمله السياسي، من اجل مساعدة لبنان على الخروج من المأساة التي نزلت به.

بعد عودة فيليب حبيب الى بلاده، جاءنا روبرت مكفرلين. وهو، على نقيض سلفه، ذو شخصية متحفظة اثرت فيها تربيته العسكرية، وذو روح متفانية في اخلاصها لعلم الولايات المتحدة الاميركية. انه نموذج للجندي البحار الاميركي. كان يقظاً ويخشى اقل حادث، وتبديل آراؤه تبعاً لتبديل الظروف والاحداث. ترك مكفرلين المنطقة لما عين على رأس مجلس الامن القومي في بلاده. وجاءنا بعده دوم رامسفيلد، وزير الدفاع الاميركي السابق، وهو اليوم في العمل الحر رئيس لشركة اميركية، وصل الى لبنان يوم قررت حكومة واشنطن سحب جنودها المارينز وتخلت عن التزامها الامني على ارضنا. وكان على رامسفيلد الذي واجه للمرة

الاولى قضايا شرقية على هذا المستوى من التعقيد ان يعالجها بكثير من قوة الارادة والحزم.

وجاء جورج بوش نائب الرئيس الاميركي الى لبنان، على اثر اعتداء تشرين الاول ١٩٨٣ على جنود المارينز الذي القى على الولايات المتحدة الاميركية ستاراً اسود من الحداد. وكان وصوله الينا فجأة. ولم نعلم به الا نصف ساعة قبل هبوط طائرته على ارض مطار بيروت. وظهر بوش، على الرغم من تأثره الشديد بتلك المأساة، محافظاً على هدوئه المعتاد. وابدى لمواطنيه المقيمين في لبنان تعاطفه العميق معهم وأكد لنا تضامن الولايات المتحدة الاميركية معنا. وبعد ذلك كانت لي لقاءات عدة به، كما تقوم بيننا اليوم مراسلات متتابة.

كان كل جهد مجدياً في نظر الاميركيين للتوصل الى توقيع اتفاق بين لبنان واسرائيل. وقد بذلوا جهوداً كبيرة في الايام التي عقببت الاتفاق لاقتناعنا بالموافقة عليه. ونقدر نفاد صبرهم حيال اي تأخر في سير المفاوضات ومنها ملاحظات السفير الاميركي ريجينالد بارثولوميو التي تعبر عن انزعاجه اذ قال: «ان اللبنانيين قوم لا يرضيهم شيء. ولو اعطيناهم القمر لما كانوا راضين». وكانت توجه ملاحظات مثل هذه الى الاسرائيليين ايضاً حتى ان اسحق شامير وزير خارجيتهم اغتاض غضباً ذات يوم فقال معترضاً بعنجهيته المعهودة: «ان العقاب ينزل عادة بالاعداء وليس بالاصدقاء». كما ذهب احد اعضاء الوفد الاسرائيلي في المفاوضات الى الشكوى امام عضو في الوفد اللبناني من لهجة فيليب حبيب «العدوانية» والقول له: «هل تعرف ان حبيب يأتي من بروكلن؟

وفي هذا الحى اليهودى من نىويورك اذا شئت ان تشتري ربطة عنق، فان التجار لا يترددون عن محاولة اقناعك بان تشتري معها سيارة». ان الولايات المتحدة الاميركية كانت تطالبنا بالشىء وعكسه. كانت تطالبنا بادخال المعارضة الى الحكومة بعد توسيعها، بينما المعارضة المتعاطفة مع دمشق والمنسقة معها كانت تشترط الغاء «اتفاق ١٧ ايار» قبل الدخول فى اى حوار معنا. هكذا كنا امام مأزق وحيرة: غضب اميركا ان نحن الغينا اتفاقاً شاركت هى فى مناقشته ووافقت عليه، كما غضب اميركا ان لم نُشرك فى الحكم معارضى هذا الاتفاق، ومعلمى الحرب الشرسة عليه وعلى اميركا بالذات.

وبقىنا على هذه الحال حتى تاريخ انعقاد مؤتمر لوزان للمصالحة الوطنية حيث اتخذنا فى النهاية القرار بالعودة عن «اتفاق ١٧ ايار». لم يكن الرهان فى الواقع ذا طبيعة داخلية، وانما كان على المستوى الدولى، لان الصراع القائم كان بين الدول الكبرى بواسطة فئات اقليمية تمثلها. ومن المعروف ان المعارضة فى لبنان لم تشتد لاسباب داخلية وانما كردة فعل لـ «اتفاق ١٧ ايار». وقد قام الاطراف الاقليميون والدوليون المعارضون لهذا الاتفاق بدور حاسم فى دفع تلك المعارضة وشد عضدها. قصدت واشنطن لمقابلة الرئيس ريغن فى مسعاى لتدارك الانسحاب الاميركى. والرئيس الاميركى رجل فائق التهذيب. واذا كنت قد وجدت فيه كالعادة محاوراً جزيل الحفاوة، الا اننى خرجت من لقاءه هذه المرة بشعور ان كل شىء انتهى وان القرار قد اتخذ. وما أكد لى هذا الشعور، وانه من غير المجدي اقناع الاميركيين بابقاء وحداتهم فى لبنان، ما نشرته جريدة «نىويورك تايمس» باحرف كبيرة يوم وصولى الى الولايات المتحدة

الاميركية في اول كانون الاول ١٩٨٣: «ستناقش الحكومة الاميركية مع امين الجميل انسحاب جنودها المارينز من لبنان». لم يكن في المستطاع ايجاد طريقة اكثر فاعلية لابلاغه جدول اعمال اجتماعي المقبل بالرئيس ريغن.

اقتنعت عندئذ بأن قرار الانسحاب قد اتخذ، وان لا فائدة من محاولة اعادة النظر فيه. وكان علي عندئذ ان افكر في ما يمكن ان اطلبه في المقابل: تجديد الدعم السياسي؟ زيادة المساعدات للجيش اللبناني وهو في مرحلة تجديد تكوينه؟ وكان اقتناعي ان لا جدوى من الوقوف في وجه التيار. وكنت بطبعي اميل في هذه الحال، الى ان احدد بدقة مصالح حلفائي وان اضع نفسي مكانهم لأقدر ما أستطيع، لا ما اتمنى الحصول عليه، وبالتالي التركيز على ما يمكنهم ان يقدموه إلي لاعد ما اريده انا. فالعناد كالحرد او كاعلان الاستياء من الكماليات التي لا يجوز لرئيس دولة صغيرة تمر بظروف صعبة، كلبنان، ان يلجأ اليها، ثم اني لا اريد ان اطلب المستحيل من احد. وفوق ذلك بدا لي ان عقدة فيتنام التي لا تزال حية في ضمير الاميركيين، قد حدثت كثيراً من حماسة الادارة الاميركية للتدخل في لبنان.

يعاني العالم الغربي ازمة ذاتية تتطابق وعدم وحدة الهدف في مخططاته الاستراتيجية، مما جعله يتخبط في ازمات داخلية تنعكس نتائجها السلبية على لبنان وعلى الدول الصغيرة التي تعتمد على الغرب لمساعدتها في ايام المحن والظروف الصعبة. وبلدان العالم الثالث هي ايضاً لا تزال تبحث

عن كينونتها وقد أُخذت بين نظامين متناقضين: الشيوعية والرأسمالية. وفي حين انها ترفض الاولى الا انها لا تجد لها مكاناً في الثانية. وهي ترى ان الشعارات والنظريات التي راجت في مطلع هذا القرن لم يعد لها اي مدلول اليوم، وان النماذج الاوروبية التي ولدت بعد الحرب العالمية الثانية، ودفعت اوروبا قدماً في مضمار النمو والازدهار، لا تستجيب اليوم لحاجاتها الاساسية ولا لطموحاتها القومية فضلاً عن ان تلك البلدان لم تتوصل الى ايجاد ايدولوجية جديدة تستجيب لتطلعات اجيالها الصاعدة. ولم نتهاون ايضاً في توطيد علاقاتنا مع الدولة العظمى الاخرى الاتحاد السوفياتي. وبقيت على اتصال مستمر بالسفير السوفياتي في بيروت، كما اعتبرت دائماً انه من الضروري اشراك هذه الدولة الكبرى في عملية السلام في المنطقة. وتتوافق افكارنا في امور عدة كضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، وضرورة الاسراع في حل القضية الفلسطينية، ونزع السلاح، والاتفاق على مفهوم شامل للعلاقات بين لبنان والبلدان المجاورة. واستقبلت شخصياً في بيروت عدداً من كبار المسؤولين السوفيات، ومعظمهم من الوزراء، وتباحثنا في العلاقات بين بلدينا وفي امكان مشاركة الاتحاد السوفياتي في اعمار لبنان. كما اجتمعت في نيويورك مع نائب وزير الخارجية السوفياتي للتشاور حول الشؤون اللبنانية والاقليمية. وفي الآونة الاخيرة زار الأمين العام لوزارة الخارجية اللبنانية موسكو من اجل تقوية العلاقات بيننا.

وفي خلافتنا مع بعض حلفاء الاتحاد السوفياتي في المنطقة، وقفت حكومة الكرملين في كثير من الاحيان موقفاً مؤيداً لوجهة نظرنا، وكان سفيرها في بيروت حريصاً على ان نعرف ذلك. واني اعتبر اليوم ان

علاقات لبنان بالاتحاد السوفياتي تتطور باستمرار نحو الافضل، وخير دليل على ذلك التبدل في لهجة الصحافة السوفياتية تجاهنا مثل «الارفستيا» و «البرافدا». وفضلاً عن ذلك، فان نظام لبنان الديموقراطي يعطي جميع الاحزاب السياسية، بما فيها الحزب الشيوعي، حرية العمل في البلاد في اطار الانظمة والقوانين، ناهيك بان الاتحاد السوفياتي افاد دائماً من نظامنا الاقتصادي الحر فاقام فيه مراكز تجارية واقتصادية ومكاتب اتصال لنشاطه التجاري في العالم العربي. وتجدد الاشارة اخيراً الى ان الاتحاد السوفياتي يتمتع في لبنان بصورة جيدة، فقد عرفت حكومة موسكو الشيوعية كيف تصون تلك العلاقات التي كانت تقوم بين الطائفة الارثوذكسية في لبنان وروسيا القيصرية. وجدير بالذكر، في هذا السياق، ان مقر السفارة السوفياتية في بيروت كان في السابق مبنى لابرشية ارثوذكسية تابعة لبطيركية روسيا. ولا يخلو هذا الوضع من مغزى عميق، وليس هو وليد المصادفة.

وبين دول اوروبا الشرقية التي أقام معها لبنان علاقات وطيدة، تأتي رومانيا في الطليعة. وقد زرتها خلال شهر حزيران ١٩٨٦. وقد اهتمت بهذه الدولة الاشتراكية، بفعل السياسة الخارجية المتحركة التي يتبعها رئيسها نيقولاي تشاوشسكو. فهي تقيم علاقات ودية مع كل من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية ودولة اسرائيل مما يتيح للبنان الافادة من كل هذه العلاقات من اجل معالجة بعض المشكلات الداخلية ودفع مسيرة تحرير الجنوب وتطبيق قرارات الامم المتحدة في شأنه. وقد جنى لبنان فوائد قيمة من علاقاته الطيبة مع حكومة بوخارست.

أما فرنسا، فعلاقتنا بها عميقة الجذور ترقى الى قرون خلت.

ومؤسساتها الثقافية التي اقيمت في لبنان، يعود بعضها الى قرنين من الزمان. ومنذ ١٨٦٠ توسعت هذه المؤسسات وشملت جامعة القديس يوسف ومعاهد اخرى للتعليم العالي، ولا يخفى ان ٦٠٪ من اللبنانيين يتكلمون لغتين احدهما الفرنسية، وهذا ما يميز لبنان عن سائر بلدان المنطقة.

مرت العلاقات بين الفرنسيين واللبنانيين بمراحل ودّ وتعاون مثمر، واخرى بضيق وسوء تفاهم. وغالباً ما غالى اللبنانيون في مطالبهم وظهروا احياناً وكأنهم يطلبون من فرنسا ان تعطيهم المستحيل، حتى بدت حكومة باريس التي تقيم علاقات وطيدة مع العالم العربي، راغبة في لجم المشاعر الجياشة التي تصدر عن بعض اللبنانيين. وهذا ما حمل بعض هؤلاء الى اتهام فرنسا بالتخلي عنهم وقد نسوا ان عليهم هم ان يبذلوا الجهد للتقرب منها قبل ان يتصوروا ان من حقهم مطالبة الآخرين بها. ويتعذر علي ان أحصي لقاءاتي والمسؤولين الفرنسيين لكثرتها. وقد لقيت دائماً لدى الرئيس فرنسوا ميتران ذلك الثبات وتلك الاستمرارية في الموقف في كل مرة تباحثت معه في شأن لبنان. ولم يُفوّت اية فرصة لتقديم المساعدة الينا. واني اكن له عواطف صداقة مخلصة وعميقة. فالرئيس ميتران الذي يؤيد تأييداً مطلقاً نضال لبنان من اجل سيادته واستقلاله، لم يتأخر يوماً عن التأكيد للبنانيين دعم فرنسا غير المشروط لهم، وكان هذا الدعم كثيفاً وقيماً في بدء عهد رئاستي سواء على الصعيد السياسي او الاقتصادي او الانساني وحتى التربوي.

واني لاذكر دائماً لقاءي الأول والرئيس الفرنسي في منزله في شارع بيافر في باريس سنة ١٩٨١ قبل بضعة اسابيع من انتخابه رئيساً

للجمهورية. وكان يرافقني في هذه الزيارة صديقي فرنسوا دو غروسوفر الذي عمل الكثير لتمتين العلاقات الفرنسية - اللبنانية. كان علينا أن نصعد على أقدامنا عدة طبقات في هذا المبنى الجميل الذي يعود الى الفن المعماري القديم، قبل ان نصل الى السقيفة التي يعمل فيها الامين الاول للحزب الاشتراكي الفرنسي. حدثته عن قضايا لبنان فلمست انه على اطلاع واف عليها. وقبل ان يودعني اكد لي انه اذا انتخب رئيساً للجمهورية، ففي امكان لبنان ان يعتمد عليه. وقد بر بوعده.

تعرفت في ما بعد الى جاك شيراك. وكان لقاؤنا الاول الذي تم بعد وقت قليل من توليه رئاسة الحكومة الفرنسية، بناءً وممتازاً. وكنت أمس، بكثير من الغبطة والارتياح، طابعه الشخبي في المبادرات التي اتخذتها الحكومة الفرنسية تجاه لبنان.

وتعرفت الى رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر. واذكر لقاء لي معها، وجدت نفسي فيه، بما لم اكن اتوقعه، في وضع مستغرب، اذ كنت ادعو فيه رئيسة الحكومة البريطانية الى بعض الاعتدال حيال سوريا مؤكداً لها ان الرئيس الاسد قد يستطيع، اذا تفهم الغرب وضعه، ان يقوم بدور ايجابي في المنطقة. وهنا ظهر الانفعال على وجه هذه السيدة التي كانت لا تزال محافظة على هدوئها، فقالت لي باستغراب: «ايجابي، سيدي الرئيس؟ تقولون ايجابياً؟ لنكن اكثر واقعية. انكم لا تعتقدون بهذا الامر».

منذ لقائي الأول ومارغريت تاتشر، اعجبت بالمامها الدقيق بالقضية اللبنانية وبقضايا منطقة الشرق الاوسط. وهي سيدة مهذبة وبشوشة بمقدار ما هي حازمة في امرها، حذرة فطنة، وواضحة في تقويمها

للاحداث، وثابتة في موقفها حتى التصلب اذا كان الامر يتعلق بالمبادئ العليا التي تؤمن بها. ولكنها تبدو عطوفة، وعلى جانب كبير من المودة، حين تتحدث عن الصعوبات والاحطار التي يتعرض لها هذا البلد او ذاك. ولم يتسن لي ان التقي مسؤولا بريطانيا آخر على هذا المستوى يجمع بين النظرة الثاقبة والحزم في اتخاذ القرار وتنفيذه.

ساعدتني اواصر المودة التي تجمعني بفرانز جوزف شتراوس على توطيد علاقة لبنان بجمهورية المانيا الاتحادية، البلد الذي بقي مدة طويلة على هامش علاقات لبنان الخارجية. وكانت مبادرتي الاولى على هذا المستوى بين الدولة الالمانية ولبنان، حيث اتيح لي الاجتماع مع كبار مسؤوليها. فما سمعته من رئيسها الدكتور ريتشارد فايتسكر الذي رأيت فيه رجل الحكمة والفكر، ومن رئيس الحكومة السيد كول، ووزير الخارجية السيد غينشر، الذين ابدوا كل عاطفة تجاه بلدي، شجعني على مواصلة اتصالاتي بالمسؤولين في تلك الدولة. اما فرانز جوزف شتراوس فعرض علي القيام بمساع حميدة لاعادة الحوار بيني وبين الرئيس الاسد - ذلك الحوار الذي انقطع بعد رفضي الموافقة على «الاتفاق الثلاثي» الموقع في دمشق.

وفي ايطاليا، كان الرئيس برتيني، بسنيّه الخمس والثمانين، محط اعجابي. وقد شملني بعطف ابوي وكأني في «حمايته». وكثيرا ما ردد لي: «لن اقبل بان تُمس باذى... واني مستعد للذهاب الى لبنان اذا اقتضى الامر...» اما الحكومة الايطالية فلم تتوان يوما عن تقديم الدعم والتأييد الينا. وهي تساهم اليوم في برنامج مساعدة مهمة للبنان.

كان لي في بلجيكا لقاء جزيل الهمية والفائدة مع الملك بودوان

تناولنا فيه بالبحث القضايا الدولية والشؤون العامة التي تشغل بال ارباب الفكر والسياسة اليوم كالتسامح والعيش المشترك بين الشعوب والاديان والحريات العامة، كما تطرّقنا الى الامور التي تهدد المجتمع الحديث في صراعه مع التعصب الديني والتمييز العنصري.

وطوال سنوات عهدي في الرئاسة، لقيت من الفاتيكان دعماً غير مشروط للبنان لمست سريعا نتائجه الايجابية. وانا توجّهت كنت اشعر ان نداء الفاتيكان بتأييدي قد سبقني. ولم يكف قداسة الحبر الاعظم عن التعبير عن حرصه الثابت على صون العيش المشترك القائم في لبنان، وعن اهتمامه الشخصي باستمرار الحوار بين الاسلام والمسيحية. وعلى الرغم من مشاغله الكثيرة ومسؤوليته عن المؤمنين في العالم كله، كان موقف قداسته يوحي بان للبنان مكانة خاصة لديه وبأن له في مشاغله اهتماماً ثابتاً لاقتناعه بأن مستقبل المسيحيين في لبنان وفي بلدان المشرق كله مرتبط الى مدى بعيد بمصير هذا البلد الصغير، ولذا يعلق الفاتيكان اهمية كبرى على استمرار تجربة العيش المشترك بين الطوائف اللبنانية وعلى نجاحها. وبمقدار ما هو متمسك بديمومة لبنان، بمقدار ما هو حريص على وحدته وعلى التضامن الكامل بين ابنائه. وقد اوفد الكرسي الرسولي الينا عددا من المبعوثين ومن اللجان وبعثات الاستطلاع مكنت الحبر الاعظم من مساعدتنا في المأساة التي تحيق بنا. ومن كبار موفديه المونسنيور سيلفستريني الذي زار بيروت ودمشق في مهمة سلام ومصالحة. ولما تبين لقداسته ان الازمة تتجاوز حدودنا، وجه رسائل الى حكومات الدول الكبرى سعيًا الى ايجاد مخرج لهذه الحرب التي طال امدّها والى وضع حد للمأساة التي يعانها الشعب اللبناني. كما طلب

قداسته في مناسبات متعددة ان تدرج القضية اللبنانية على جدول اعمال مؤتمرات القمة ذات الطابع الدولي.

وفي كل مرة استقبلني قداسته ادهشني اطلاعه الشامل على قضايانا واذهلني المامه بادق تفاصيلها ومعرفته بتطور احداثها واسماء من لهم شأن فيها، وهذا ما كان يدخل في دائما شعور الارتياح والاطمئنان وانا خارج من مكتبه.

واني على ثقة بأن تحركي المستمر من بلد الى آخر قد ساهم في العالم العربي وفي اوروبا والولايات المتحدة الاميركية في خلق جو اهتمام بلبنان. ويبدو لي ان اهتمام الدول بقضاياها الخاصة وانشغالها بالصعوبات الكبرى التي تعصف بعالمنا اليوم حالا الى حد كبير دون الاستجابة لما كنا نتوخاه منها. ولكنه من الصعب علينا ان نخرج من الشرك الذي نُصب لنا من دون مساعدة الاصدقاء.

هذا هو الاطار السياسي الذي حملني منذ الايام الاولى لتولي مقاليد الرئاسة، على ان اتوجه الى منظمة الامم المتحدة. وكانت الفرصة سانحة بانعقاد الدورة السنوية للجمعية العمومية. وكنت اتوخى من الكلمة التي القيتها من على منبرها باسم لبنان، ان احرك ضمير الاسرة الدولية خصوصاً ان لبنان كان في ايلول سنة ١٩٨٢ في رأس اهتماماتها ومحور الحلول المقترحة فيها، وموضوع جدول اعمالها وفي مفكرة المندوبين لديها. وقلما يلقي خطاب في ندواتها لا يشار فيه الى قضيته.

رافقني في هذه الزيارة غسان تويني الوزير السابق والسياسي المحنك

الذي بقي مدة طويلة مندوبا للبنان لدى الامم المتحدة ويعرف بالتالي الغازها ومataهاها. وقد افدت، منذ تولي شؤون الرئاسة من خبرة هذا الصديق القديم ذي الثقافة الواسعة والفكر المعطاء والخبير في الشؤون الخارجية - افدت من تجاربه وكفاياته لتحديد سياستنا في هذه المنظمة الدولية. ولكن الملف اللبناني لم يكن بتلك السهولة التي تيسر الدفاع عن مضمونه، او تسمح لنا باتخاذ خيارات محددة أو عرضها، وذلك للأسباب الآتية:

حلم اللبنانيون طويلا برؤية جنود القبعات الزرق على حدود لبنان مع اسرائيل. وكان هؤلاء الجنود قد جاؤوا الى لبنان على اثر غزو القوات الاسرائيلية لمناطقنا الجنوبية سنة ١٩٧٨، من دون ان يتمكنوا من تأمين انسحابها الكامل او الحؤول دون اجتياحها مرة ثانية لحدودنا سنة ١٩٨٢ بحملة اشمل ادت الى وصولها الى بيروت. وارسلت الامم المتحدة مراقبيها الى العاصمة فلم يتمكنوا من القيام باي دور وحتى باقلها اثرا. وبدل ان توسع صلاحيات جنود الامم المتحدة في لبنان لتشمل بيروت في معركة سقوطها في يد القوات الاسرائيلية وتجعل الانسحاب الاسرائيلي، بالتالي، قضية من خصائص الامم المتحدة، فان وجهة النظر الاميركية هي التي أخذت اخيراً في الاعتبار بموافقة سلفي الرئيس سر كيس. فارسلت الى العاصمة القوات المتعددة الجنسية فوقفت الى جانب مراقبي الامم المتحدة وكأنها تزارحها على المهمة، عاجزة صامتة، مما حدا باكثرية اعضاء مجلس الامن الدولي على اعتبار مهمتها تلك مشبوهة. وراح يتردد عندئذ حديث في اروقته عن امكان تعليق مهمة جنود القبعات الزرق ودفن اتفاق الهدنة الموقع مع اسرائيل سنة ١٩٤٩،

وهو الاتفاق الذي ما فتى لبنان يؤكد على استمراره، ودفننا للتفاوض مع اسرائيل مباشرة او عبر الاميركيين لوضع اتفاق جديد، واي اتفاق؟ وكانت بعض الدول العربية المتعاطفة مع الفلسطينيين وخصوصاً سوريا التي انكفأ جيشها فعلاً الى البقاع من دون ان تكون لها اية نية في الانسحاب من لبنان، تخشى ان تتمكن من اقناع مجلس الامن الدولي بتوسيع صلاحيات القبعات الزرق لتشمل جميع الاراضي اللبنانية وتحل مكان قوات الردع العربية.

وهكذا فشلت امانى اللبنانيين ومساعدتهم «لاعادة تحديد مهمة قوات الامم المتحدة في لبنان» وتوسيع رقعة صلاحياتها بفعل رفض تلك المساعي، بل عرقلتها، من قبل اولئك الذين كان يفترض فيهم ان يؤيدوها لضمان جلاء اسرائيل، وكما يقولون ايضاً، لانسحاب القوات المتعددة الجنسية.

وكانت اسرائيل هي الاخرى، غير راغبة في توسيع رقعة صلاحيات جنود القبعات الزرق وقد فقدت الثقة بهم وباتت تتمنى رحيلهم. والعرض الوحيد الذي كانت اسرائيل تقبل به، وتسعى خفية الى تحقيقه، هو جعل جنود الامم المتحدة قوات فصل بينها وبين الجيش السوري. وقد رفضنا بشدة هذا العرض الذي بدا لنا بوضوح انه يحمل في طياته خطر «قبرصة» لبنان، الامر الذي لم يكن في وسعنا في اي حال القبول به.

هذه هي العقبات الاساسية التي كانت تنتظرني.

وقع اختيارنا عندئذ على نهج اكثر واقعية وقابلية للتطبيق وهو المطالبة بالتمديد لمهمة قوات الامم المتحدة في لبنان، تاركين الابواب

مفتوحة لامكان تقويتها وحتى توسيع رقعة صلاحياتها، مع تأكيد تمسكنا باتفاق الهدنة الموقع مع اسرائيل سنة ١٩٤٩ من دون ان نرفض المفاوضات مع حكومة تل ابيب لجلاء قواتها عن لبنان. وكنا نرمي من هذه المواقف الى اعادة الحياة والمصادقية الى قرارات مجلس الامن الدولي التي تلزم اسرائيل بالانسحاب غير المشروط من بلادنا، والى تأكيد تضامننا مع الدول العربية التي كان وزراؤها وسفراؤها الموجودون في نيويورك اثناء حضوري الدورة العادية للامم المتحدة، محوري الاولين بعد ان رحلت جميع البعثات العربية عن بيروت قبل تسلمي سدة الرئاسة في ايلول ١٩٨٢. وقد طلبت لبلادي، في مقابل كل ذلك، السلام العاجل لان لبنان بات غير قادر على انتظار الحل الشامل لقضية الشرق الاوسط. وفي الخطاب الذي القيته في الجمعية العمومية للامم المتحدة (والذي كنت اتوخى ان يصل عبرها الى جميع الحكومات التي تهتم بالشأن اللبناني) كما في الاتصالات المكثفة التي اجريتها مع كبار المسؤولين في هذه المنظمة الدولية وفي البعثات المعتمدة لديها من دون اي استثناء - حاولت قبل كل شيء، ان اقنعهم بان السلام في لبنان هو منطلق لحل النزاعات في المنطقة، تلك النزاعات التي جعلتنا على الرغم منا ادواتها وضحاياها، وان اقنعهم كذلك بان السلام في لبنان هو منطلق لابعاد شبح الصراع الدولي عن الشرق الاوسط.

ولم اكن اخفي عن احد اصراري على رؤية جميع القوات الاجنبية تغادر كل شبر من اراضيها اللبنانية. واذا كان الجيش اللبناني الذي اصيب بصدمة نفسية من جراء الحرب، لم تكن له القوة والقدرة على ضمان وحدة التراب الوطني وسلامته، وبما انه لا يزال غير قادر على فرض

سيادة الدولة على كامل الاراضي اللبنانية وفرض سلطته عليها، فانه من الطبيعي جداً ان نطلب المساعدة من قوات الامم المتحدة، وقد جدد لها، ما دام هذا ما تقتضيه مهمتها الاساسية لصون الجنوب.

واذا كانت منظمة الامم المتحدة لا تستطيع ان تساعد الدول الصغيرة، كلبنان، التي عانت الكثير لانها طلبت مساعدة من هؤلاء او قبلت مساعدة من اولئك، فاي معنى نعطي اذن لشرعتها ولتنطيق مبادئها؟ وعليّ ان اعترف بأن في اندفاعي الى العمل وفي الآمال التي اعقدها، لم اعبأ بالتحذيرات المبطنة في شكل بارع التي بدأت توجه الي. والقي عليّ سؤال عما اذا كنت اسعى الى «تحييد» لبنان. واذا كان الامر كذلك فهل سيدعني من هم في غير هذا الرأي احقق هذا الحياد؟ أوليس الاطراف الفاعلون في المنطقة هم اولئك الذين يريدون استمرار المواجهة في لبنان؟ الم يجعل منهم ذلك العداء المستحكم والصدام المستمر بينهم حلفاء موضوعيين ضد سياسة، وان تكن حيادية تجاههم وبعيدة عن صراعاتهم، الا انها ستؤدي الى اقصائهم ووضع حد لتسلطهم على البلاد؟ واذا كانت الدول الصغيرة، كلبنان، لا تملك وسائل تحقيق سياستها بالتزام الحياد ازاء الصراعات الدولية، فهل الامم المتحدة مستعدة لان تقدم الى هذه الدول وسائل الصمود والبقاء؟

كنت في كل مرة اغادر الامم المتحدة في نيويورك احمل اسئلة اكثر مما اتلقى من اجوبة، ويتناوبني شعور بالخيبة اكثر مما كنت اطمح الى الحصول عليه من الاماني والآمال.

لا انكار في ان للبنان اصدقاء كثيرين في الامم المتحدة لا يتوانون عن مساعدته. فالامين العام للمنظمة خافيير بيريز دي كويلار لم يدخر

اي جهد ليجعل قوات الطوارئ الدولية اكثر فاعلية واجدى عملاً في جنوب لبنان. ولكن الظروف الدولية للسلام والتفاوض بين الدول الكبرى من شأنها وحدها ان تقوي عمل الامم المتحدة في لبنان ووضع دول المنطقة على طريق المصالحة والوفاق.

ويمكن تلخيص اهداف سياستنا الخارجية بتعبير واحد هو: ابقاء لبنان عنصراً حياً في ضمير الانسانية. علينا ان نعمل لكي لا نذهب على الصعيد الدولي في طيات النسيان، ولا نسقط في المنحدر الذي انجرفت اليه قبلنا شعوب اخرى لا تزال اصواتها مخنوقة حتى الآن. علينا ان نعبر عن ارادتنا في الصمود وان نعلن تلك الارادة، ونؤكد للملأ كله ان اليأس لن يدخل الى نفوسنا ولا هو بالقدر المحتوم علينا، وان لبنان قادر على ان يحمل من جديد الى محيطه الامن والسلام ويرفع فيه راية الحرية. ان شعبنا الذي تميز بانفتاحه على العالم، ومخر البحار الهائجة منذ اقدم العصور، وحمل الى البشرية اسمى ابداع العقل البشري، يرى في الحرب، اية حرب، اكثر من مأساة، انها سجن مظلم يضع الانسان وجها لوجه مع العنف ويقيه اسير الحلقة المقفلة من مأساته.

لم أكف عن ارسال اشارات التحذير الى العالم حول مأساة لبنان، واحاول اليوم ان اسمعه من جديد صوت بلادنا المعذبة، صوت حقها المهذور.

عَلَى دَرَبِ الْخَلَاصِ

ارتكز عملي مند بدء ممارستي السياسة وفي اثناء تولي شؤون الرئاسة، على اقتناعي الثابت بان اللبنانيين، ايا يكن انتماءهم الطائفي، ومن اي منطقة كانوا، راغبون رغبة حقيقية في ان يبنوا معاً مستقبلاً مشتركاً يؤمن مصالحهم ويعبر عن طموحاتهم ويجسد خصائصهم الذاتية. وحياتهم المشتركة هذه هي شرط نموهم وازدهارهم. وما انحرف اللبنانيون مرة عن هذا النهج الا وتعرضوا لموجات العنف، وللمواجهة المسلحة وما تُنزل بالبلاد من ضروب المآسي واعمال التخريب والدمار. هذه هي الحقيقة الثابتة التي يجب ان تبقى حية في ضمير اللبنانيين. ولئن يكن تدخّل بعض القوى الخارجية في شؤوننا، وتصرف عدد من اللبنانيين، عن جهل او بوحى من تلك القوى، قد زعزعا الى وقت

قصير الاسس التي يقوم عليها صرح الوطن، الا ان تلك الاحداث زادت اللبنانيين اقتناعاً بان الحياة المشتركة بينهم هي الطريق الوحيد لسلامتهم. هذا هو اساس عملي السياسي، وساستمر فيه واثقاً من تأييد البعض وان يكن موضع سوء تفسير من البعض الآخر.

فور تولي شؤون الرئاسة، سعيت الى تشكيل حكومة اتحاد وطني في اطار احترام القواعد والاعراف الدستورية. وبعد استشارة الاطراف اللبنانيين، ظهر اجماع حول اسم شفيق الوزان، رئيس الحكومة المستقيل، وهو سياسي مجرب. ولكن في المباحثات اللاحقة لتشكيل الحكومة ظهر تباين كبير بين مختلف الفئات السياسية فاحرج موقفني بين اعتراض فريق والاعتراض المضاد للفريق الآخر، بين المطالب الحصرية لهؤلاء والتعجيزية لاولئك. ولم يكن في وسعي القبول بان انقل الى قاعة مجلس الوزراء معارك المتصارعين في خارجه. فتوسيع مجلس الوزراء يجب ان يأتي ثمرة مصالح وطنية وليس اداة غير مضمونة للوصول اليها. ولذلك بدا لي من الافضل، في حال تعذر الحصول على حل يحظى بموافقة جميع الاطراف، ان اتجاوز اللعبة البرلمانية والصراعات الحزبية الضيقة واقدم على تشكيل حكومة تكون على الاقل مقبولة من مختلف الفئات، طالما يتعذر على هذه الفئات ان تتمثل فيها، تعمل بصورة موقته ريثما تتم المصالحة بين الفئات الوطنية، وقد ظننّاها وشيكة. وهكذا شكلت حكومة تضم شخصيات مرموقة من خارج المجلس لا تحمل اي طابع حزبي، وانما تتمتع بتقدير الجميع واحترامهم. ونالت هذه الحكومة ثقة مجلس النواب باكثرية كبيرة، وتولت شؤون الحكم بينما انصرفت ورئيسها الى معالجة القضايا الصعبة الملحة.

اما المصالحة الوطنية التي كانت في رأس مشاغلي واهتماماتي، فبذلت لتحقيقها اقصى الجهود مع الاقطاب السياسيين في البلاد بمن فيهم اشد المعارضين لمواقفي، فعقدت في قصر الرئاسة في بعثا اجتماعات عدة معهم ومع القادة الروحيين من جميع الطوائف، واغتنمت المناسبات الكبرى لاجدد المباحثات في حفل غداء او في افطار شهر رمضان، وكنت ارى في هذه اللقاءات ما يعوّض عدم تمكننا من تشكيل حكومة اتحاد وطني في مفهومها الواسع. وما كان يعزيني في هذا المجال انني لست اول رئيس للبنان تعذر عليه، منذ تسلمه الحكم، ان يجمع، انطلاقاً من مجلس النواب، بين النقيضين ويؤالف بين فئات لا ترغب في الائتلاف. وجميع رؤساء الجمهورية الذين سبقوني بدأوا، هم ايضاً، عهودهم بحكومات انتقالية شكلت من اهل الخبرة وفي ظروف اقل صعوبة من الظروف التي مرت بي.

لم تكن الاحزاب السياسية في لبنان مستعدة، في تلك المرحلة، للمشاركة معا في الحكم. وفي حال مشاركتها فان الحكومة التي ستنبثق منها لن تكون سوى مجموعة غير متجانسة قابلة، في كل لحظة، للانفراط وحتى للتفجير مما يؤدي الى شلل السلطة التنفيذية وتعطيل عملها. والدليل على ذلك تلك الضغوط المتناقضة التي كنت اتعرض لها عند الاستشارات الوزارية وفي الاجتماعات السياسية. فكل حزب او فريق كان يريد ان اتبنى فقط وجهة نظره. اجتمعت بالمحافظين وبالتقدميين، بالمؤيدين لاقامة علاقات مميزة مع دمشق وباولئك المطالبين بتوقيع معاهدة سلام مع اسرائيل، بالمطالبين باصلاحات جذرية في البلاد وباولئك المعتدلين الذين يميلون الى الاكتفاء بتعديلات طفيفة على النظام القائم.

وكل منهم كان يصر على ان اتبنى مشاريعه ككل لا يتجزأ وان اتحمل مسؤولية تنفيذها.

كان واضحاً لدي ان قوى سياسية مهمة لم تكن ممثلة في الحكومة، فجعلت همي ان اضع، قبل كل شيء، مخططاً يقيم الحوار الداخلي بين الاطراف. ولذا كان اول عمل قامت به حكومة شفيق الوزان، فتح الطرق المقفلة بين منطقتي بيروت لیتسنی لابناء كل منهما العبور بحرية الى المنطقة الاخرى. وما ان ازلنا الحواجز القائمة بينهما بمساعدة القوات المتعددة الجنسية حتى عمت ابناء العاصمة بهجة الفرح وغمرتهم حرارة اللقاء مما اثار دهشة المراقبين الاجانب، وهي دهشة ناتجة من جهلهم حقيقة مشاعر اللبنانيين بعضهم نحو بعض.

قررت، من اجل تدعيم مسيرة الوفاق بلقاءات اكثر فاعلية تشد من اواصر الوحدة الوطنية وتوطد الامن في البلاد، تطبيق خدمة العلم، اي الخدمة العسكرية الاجبارية للشباب، وهي في جوهرها دعوة الاجيال الصاعدة الى المشاركة في محبة هذه البلاد والتعاون معا في خدمتها كمواطنين واعين مقدرين لمسؤولياتهم الوطنية وواضعين مصلحة الوطن فوق اي التزام حزبي او انتاء طائفي، فيصبح الجيش الاداة الاسمى لصهر اجيال لبنان الجديدة في بوتقة واحدة، ويتاح له ان يأخذ بهذا الدم الجديد بُعداً جديداً فيزداد عدده اضعافاً ويعطي الوطن، التواق الى السلام، قوة في مستوى طموحه. وهكذا يصبح الرهان الكبير حقيقة ملموسة.

لم تكن مهمة قواتنا المسلحة في تلك الظروف سهلة. فمنذ آب ١٩٨٣ بدأت القوات الاسرائيلية الانسحاب من منطقة الشوف تاركة... للاميركيين مهمة تسهيل تولي الجيش اللبناني شؤون الامن في

الجليل. وقد وضع الجيش في حالة تأهب وارسلت وحدة استطلاع الى المنطقة بينما كانت القيادة العامة في اليرزة تعمل لتشكيل وحدة تضم عناصر من جميع الطوائف وتكون موضع ثقة الجميع واطمئنانهم. وكلف ضابط درزي كبير ذو مناقبية عالية وشجاعة فائقة هو العميد الركن محمود طي ابو ضرغم، قيادة تلك الفرقة المكلفة الحلول مكان الجيش الاسرائيلي المنسحب. وما كادت مهمة وحدة الاستطلاع تشرف على نهايتها وتصل الى ضواحي مدينة عاليه التي تسيطر عليها الميليشيات الدرزية، حتى اختفت فجأة القوة الاسرائيلية المواكبة لها تاركة عدداً قليلاً من الجنود اللبنانيين العزل، وجهاً لوجه امام جماهير هائجة توجه عبارات معادية للجيش. وبدا كل شيء معداً للقضاء على جنودنا الذين اظهروا كمعتدين. ولم يسلم هؤلاء من تلك الجماهير الا بعد تدخل حازم لنائب درزي سابق عن تلك المنطقة الذي حض الهائجين على الركون الى الهدوء شارحاً لهم ان هؤلاء الجنود هم لبنانيون، وليس فيهم اي خطر على المنطقة، وانهم لم يأتوا اليها، كما قيل لهم، لاختضاعها بقوة السلاح. وكانت هذه الحادثة رسالة معبرة مؤداها انه لن يُسمح للجيش اللبناني بالانتشار في تلك المنطقة الحساسة. وبعد ايام، ومن دون اي انذار، انسحبت القوات الاسرائيلية من الجبل على الرغم من نداءات المسؤولين الاميركيين الذين حرصوا على ان يتم هذا الانسحاب بالتنسيق مع السلطات اللبنانية تمكيناً لاحتلال جيشنا الوطني في المناطق المحررة. ولكن اسرائيل صمت آذانها عن تلك النداءات حتى ان مناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك الذي كان منزوياً في بيته، رفض باستعلاء الرد على المبعوثين الاميركيين الذين استفسروه اسباب هذا الموقف.

وكانت الكارثة. وتم ما كان مخططاً له. فالانسحاب الاسرائيلي المفاجيء ادى، كما هو منتظر، الى اشعال القتال في تلك المنطقة. فاسرائيل هيأت الميليشيات الدرزية للحلول محلها، بينما الميليشيات المسيحية قدمت الى الجبل بداعي حماية المسيحيين. ولم يكن لقدمها في رأي البعض، اي مبرر في تلك الظروف. كما ان الميليشيات الدرزية تلقت مساعدة سخية بالسلاح والعتاد من الجيش السوري ومن مدفعيته، اضافة الى دعم من الميليشيات الشيعية التي شاركت الى جانبها في قتال الميليشيات المسيحية. وفي ايام معدودة، وفي حمام من الدم، استولت قوات المعارضة على كامل مناطق الجبل، واكره من بقي حياً من سكانه المسيحيين على اللجوء الى المناطق الاخرى على الساحل. ولكي يدرك هؤلاء ان لا عودة لهم بعد الآن الى قراهم، هدمت بيوتهم واستعملت حجارتها في تعبيد الطرق وبناء جدرانها.

تجمع الناجون في دير القمر، في قلب الشوف. ولولا تدخل الحبر الاعظم وبعض العواصم الاوروبية لما استطاعوا النجاة من الموت. وقد تولى الصليب الاحمر الدولي اجلاءهم عن المنطقة بعد اشهر ذاقوا خلالها انواع الحرمان والمذلة.

لم يتمكن الجيش، وهو لا يزال فتياً ندي العود ومحدود الامكانيات، من التدخل في الجبل واضطر الى حشد قواه على خط الجبهة القريبة من الساحل لحماية العاصمة ومواقع بعض المؤسسات الرسمية في ضواحيها. واستطاع جنودنا الصمود في وجه الميليشيات المدعومة من قوى فاعلة في المنطقة، وذلك بفضل شجاعتهم ويقظتهم على الرغم من اختلال ميزان القوى بينهم وبين الميليشيات الاكثر عدداً والافر عتاداً. وحرى بالدول

الصديقة التي اعربت لنا عن اعجابها بقدرة جنودنا القتالية، ان تقدم الى جيشنا الدعم اللازم في التجهيز الحديث ووسائل النقل والتموين ليتمكن من متابعة القيام بمسؤولياته في الدفاع عن سلامة الوطن.

كانت احداث الجبل قراءة تاريخية خاطئة. انها بمثابة كارثة ليس على ابناء الشوف فحسب انما على لبنان كله، الدولة والوطن.

لقد قامت سياستي منذ البداية على توطيد التضامن بين اللبنانيين من جميع الطوائف اقتناعا مني بان لا سلامة للبنان من دون هذا التضامن الذي هو وليد احقاب طويلة من تاريخنا. فالحياة المشتركة بين العائلات الروحية اللبنانية قائمة منذ اجيال بعيدة، وهي حياة تزخر بمعطيات ذات قيمة وغنى. فباتت هذه الحياة المشتركة من ابرز ثوابت تاريخنا والجزء الاساسي من تراثنا القومي. وستبقى هذه الحقيقة ماثلة في مقاصدي واهدافي لارساء التضامن العام الشامل بين اللبنانيين، ليقى لبنان.

ولم اتردد، من اجل استمرار اتصالي بالقوى الفاعلة في البلاد والدفاع عن ضرورة الحوار والمصالحة بين اللبنانيين، عن القيام شخصا بزيارة المسؤولين الذين كنت اتوسم فيهم القدرة على مساعدتي في مهمتي من دون ان آخذ في الحسبان المخاطر التي كانت تحيق بي من جراء تلك الزيارات... وهكذا كنت اول رئيس للجمهورية يزور سرايا مركز رئيس الحكومة، ومفتي الجمهورية الرئيس الروحي للطائفة السنية. كما ان عددا من الاعيان المسيحيين والمسلمين فوجئوا بزيارتي لهم. ولم اغفل مناطق لبنان القرية والبعيدة. زرتها جميعها، كما زرت مدن لبنان متنقلا من غرب بيروت الى زحلة فالى صيدا وطرابلس وغيرها.

وراحت الحكومة في الوقت ذاته تعمل لتحقيق مشروع انمائي

طموح. ونجحت في تنفيذه بسرعة قصوى في عدد من الحقول: التربية، الصحة والمواصلات وغيرها مما ادى الى اعادة ثقة الشعب بمؤسساته العامة. اما المناطق التي منيت اكثر من غيرها بالدمار والخراب، فحظيت باهتمامات خاصة من قبلنا كالمضاحية الجنوبية من بيروت التي اقمنا لها مجلسا خاصا هو «مجلس الانماء للمضاحية الجنوبية» منحناه من الامكانيات المالية والاستقلال الاداري ما يؤهله لتطوير مستوى الحياة لانباء تلك المنطقة المحرومة ومعظمهم من ابناء الطائفة الشيعية الذين بقوا زمنا طويلا ضحية الاهمال.

واذا كنا لا نرى اليوم في الشوارع لافتات الترحيب بـ«محمد امين الجميل» تعبيراً عن تعاطف هذه المنطقة الاسلامية مع رئيس الجمهورية المسيحي، الا ان مجلس الانماء مستمر في نشاطه فيها ويؤدي لانبائها كل يوم خدمات جلى.

يمثل اجتماع جنيف الذي عقد في خريف ١٩٨٣ لحظة تأثر لا تنسى. فقد ضم هذا اللقاء في مكان واحد وللمرة الاولى منذ بدء الحرب، جميع المسؤولين اللبنانيين، فتصافحوا وتخطبوا. وكما يتم في عدد كبير من اللقاءات التي تعالج مواضيع على درجة كبيرة من الاهمية والخطورة، امضينا يوما كاملا نناقش في موضوع شكل طاولة المفاوضات، والقضايا المتعددة التي تتفرع منه، وما هو الشكل الافضل بالنسبة الى المشاركين، وكيف ينظم جلوسهم اليها، ومن يرئس الجلسات العامة، واين يجلس المراقبان السوري والسعودي. وقد استوجبت الموافقة

على ان يتولى رئيس الجمهورية ترؤس الجلسات، معركة صاخبة. ولم يكن الانجاز ضئيلا ان يتم الاقرار لي بهذا الشكل العلني، وكان الامر الجزيل الاهمية ان يقبل كل من الحاضرين باولية رئاسة الجمهورية بعد معارك الاشهر التي سبقت الاجتماع حيث دعا البعض، من خلال تصريحاتهم ومواقفهم السياسية، الى اعادة النظر في كل مسلمات الوطن. اتسم اجتماع جنيف بالصراحة التامة اذ اعرب كل من المشاركين، بحرية تامة، عما في قلبه وقدم برنامجه الاصلاحى وشرح مطالبه. وكانت لهجة بعضهم قاسية، الا انهم حرصوا جميعا على ألا يتجاوزوا حدود اللياقة والاحترام المتبادل، مما يؤكد ان شعورهم بالانتماء الى وطن واحد تغلب على نزاعاتهم الداخلية العابرة.

كان «اتفاق ١٧ ايار» مع اسرائيل موضع نقاش والعقبة الرئيسية للمصالحة الوطنية الشاملة، اذ اصررت المعارضة على ان الغاءه يجب ان يسبق اية تسوية. وعبرت دمشق عن هذا الاتجاه. ولم ييدر من الولايات المتحدة الاميركية ما يشير الى انها تعارض الالغاء طالما انه لم يطبق ولا يفسح في المجال لاي حل ولا ترجى منه اية نتيجة. وكلفني المشاركون في الاجتماع مقابلة الرئيس رونالد ريغن للبحث معه في الوسائل الكفيلة بتحاشي ما قد ينتج من اضرار من الغائه.

ولئن يكن هذا الاجتماع مناسبة للقاءات لبنانية، الا انه خامر كلا من المشاركين فيه شعور بان ما يجري في لبنان ليس سوى جولة اولى من الحرب وان مواقفهم قابلة للتعديل. اما سوريا فاستمرت من جهتها في التركيز على ضرورة الغاء «اتفاق ١٧ ايار» بلا قيد ولا شرط. ما لبثت الحرب، بعد لقاء جنيف، ان اندلعت من جديد في لبنان.

وكانت اشد هولاً مما سبق. واستمر القتال على جميع الجبهات حتى ذلك اليوم الشهير في ٦ شباط ١٩٨٤ الذي شهد سقوط بيروت الغربية في يد قوات المعارضة وكاد ان يؤدي الى تعطيل مقررات جنيف. وامام تدهور الوضع على هذا الشكل الخطير، ضاعف الامير كيون والسعوديون اتصالاتهم ومساعدتهم، واعرب لي الملك فهد الذي لم ينس يوماً لبنان في ظروفه الصعبة، عن ألمه واهتمامه، واوفد على الفور الى بيروت الامير بندر ابن شقيقه الامير سلطان، ليحاول اعادة الحوار بين بعداً ودمشق. وتحدى هذا الامير الشاب كل مخاطر الوضع القائم ليحمل الينا، تحت وابل القنابل، مساعي مليكه الحميدة. وبعد مفاوضات عسيرة قام بها مع الزعماء اللبنانيين، ومفاوضات اخرى ذات وجه عربي لبناني، ثم ذات وجه دولي، وبعد استشارة الولايات المتحدة الاميركية المشاركة لنا في «اتفاق ١٧ ايار»، تم الاتفاق بيننا على صيغة تلغي هذا الاتفاق الذي كان منذ البداية بالنسبة الينا غير قائم، وتحمل في طياتها، في الوقت ذاته، تدابير جديدة من شأنها ان تسهل جلاء الجيش الاسرائيلي عن البلاد. وكان يرافق الامير بندر في معظم مهماته هذه رفيق الحريري، وهو رجل اعمال لبناني خبير ونشيط ومقرب جداً من الاوساط السياسية السعودية ومن الملك فهد بالذات. وقد بذل الامير بندر بلا حساب جهوداً مشكورة، متنقلاً بين بيروت والرياض ودمشق، ادت الى عودة الحوار بيننا، فزرت الرئيس حافظ الاسد للمرة الأولى في دمشق منذ توليت الرئاسة وتباحثت معه في حلول من شأنها ان تلقى قبولاً لدى جميع الاطراف.

عقد اجتماعنا اللبناني الثاني في لوزان، وكان اوفر هدوءاً وارتياحاً

من اجتماع جنيف. وتحقيقاً لرغبتني في تنقية الاجواء، اقامت قبل افتتاح اعمالنا مأدبة عشاء على شرف السيد عبد الحليم خدام المراقب السوري لمناسبة تعيينه نائباً لرئيس الجمهورية العربية السورية. وحضرت المأدبة زوجات المسؤولين اللبنانيين فاضفين عليها مسحة من الاناقة والبهجة. وعلى الرغم من الخلافات القائمة، تجلت بوضوح قضايا عدة كانت موضع اتفاق المشاركين، ابرزها الاجماع على التمسك بالوحدة الوطنية وبعروبة لبنان ونظامه الديمقراطي. ولئن يكن المشاركون متفقين على تطوير النظام في لبنان نحو اللاتائفية السياسية، الا ان الرأي كان متبايناً في ما بينهم حول طرق الوصول اليه والمهل اللازمة لتطبيق الاجراءات التي ستتخذ في هذا المجال، كذلك حول سبل تنقية العلاقات مع سوريا وحول سياسة الانفتاح على العالم العربي. ولكن لقاء لوزان لم يكن صالحاً للبحث في عمق الامور. فالمشاركون فيه كثر، وكل واحد منهم كان اسير افكاره الراسخة ومعطيات محيطه وبيئته. وختم اللقاء اعماله بالطلب الى كل من المشاركين فيه ان يجسّم في الواقع، حين عودته، النيات الحسنة التي اعلنها على شاطئ بحيرة ليمان.

ثم انتقلت الى سوريا لاقوم مع الرئيس حافظ الاسد نتائج ما حصلنا عليه في لوزان. ولما عدت الى بيروت، كلفت رشيد كرامي، زعيم طرابلس وجاري على المقعد في المجلس النيابي لعدة سنوات (عندما كنت نائباً) هذا الصديق الذي يكبرني سناً وسبقني في ممارسة السياسة، والذي شرفني بصداقته الحميمة منذ انتخابي نائباً عن منطقة المتن - تشكيل حكومة اتحاد وطني. وكان لنا اول اجتماع في ٣٠ نيسان ١٩٨٤ اعربنا فيه عن تصميمنا الثابت على الوصول الى حل يضمن سلامة البلاد. الفت

لجنة مصغرة برئاسة كميل شمعون وسليم الحص لوضع البيان الوزاري الذي يحدد اسس المصالحة الوطنية.

ولاح لنا امل جديد بالنجاح.

تميزت اعمال مجلس الوزراء في جلساته التي عقبت اجتماع لوزان، بجو من الصفاء والانسجام والحوار المفيد. وكثيرا ما تبعها غداءات عمل سادتها اجواء من الالفة والمصارحة الايجابية. وكانت حقبة من التعاون النشط مع رئيس الحكومة رشيد كرامي الذي كان يحظى بثقة السوريين الكاملة ولم يكن في حاجة للعودة دائما الى دمشق لمعالجة بعض الامور. وكان له على حلفائه سلطة اديبة وهيبة ونفوذ لا جدل فيها. وتجربته الطويلة في ممارسة الحكم كوزير ثم كرئيس حكومة والتي تعود الى سنة ١٩٥٢، جعلت منه محاورا يقدر المسؤولية وصاحب رأي مسموع، اتسم بالهدوء والحصافة وبطبع كتوم. ولم تغير الحرب ملمحا واحدا في هذا الرجل كأنه اراد ان يبقى كما هو في مختلف الظروف والاحوال. وكنت اسعى دائما، منذ السبعينات، الى مصالحته مع والذي كلما قضت الظروف بنشوب خلاف بينهما حول شؤون السياسة. وتوطدت العلاقات بيننا في اثناء توليه رئاسة الحكومة. وقد آلني في الصميم اغتياله الجبان سنة ١٩٨٧.

لم يدم طويلا ذلك المناخ الايجابي الذي قام في اول عهد حكومة الاتحاد الوطني، اذ تدهور الوضع بعودة القتال بين الفلسطينيين ومحاربي منظمة «امل» الشيعية في ضواحي بيروت الجنوبية. ولا احد يقر بأن ذلك القتال جاء بطريق المصادفة، وانما كان نتيجة المشاكل والاحداث التي تراكمت بين الفلسطينيين والشيعية منذ زمن طويل، غدتها خلافات

سوريا مع منظمة التحرير الفلسطينية. اما الفلسطينيون، فلم يطاولهم اليأس من الفشل الذي لحق بهم فاستمروا في سياستهم الانتحارية على الساحة اللبنانية.

واغتنتم عدد من الوزراء عودة القتال واضطراب جبل الامن في البلاد للامتناع عن حضور جلسات مجلس الوزراء، فتعطل ذلك الاجماع الذي عهدناه في بدء عهد الوزارة، وتوالت مقاطعة مجلس الوزراء، واغتنتم مسؤولون آخرون هذه الظروف للتوقف عن ادارة الشؤون العامة المنوطة بهم، بينما راحت دمشق تجري مع الميليشيات المقربة منها مفاوضات ادت الى «الاتفاق الثلاثي» في كانون الاول ١٩٨٥.

ومرة اخرى، وجدت نفسي، كما وجد اللبنانيون انفسهم، امام جدار يتعذر اختراقه.

يستلزم تحقيق التوافق في لبنان شروطا واضحة محددة لا يمكن تجاهلها، منها ان هذا البلد لا يستطيع الحياة الا في ظل توازن بين الطوائف التي تشكل المجتمع فيه. فالوفاق الوطني لدينا ليس، كما هي الحال في البلاد الاخرى، نتيجة تكتل بين الاحزاب يتم من خلاله الاتفاق على برنامج حكومي، وليس هو تعبيراً عن تفاهم جماعي حول قضية سياسية داخلية او خارجية فحسب، وانما هو اعظم من ذلك، انه في جوهر مجتمعا السياسي، قائم في العقد المصري الذي يوحد بين الفئات الطائفية التي تشكل المجتمع اللبناني. فاذا قررت احدى هذه الفئات ان تعيد النظر في اسس العقد الذي يربطها بالفئات الاخرى، انهار البناء

الذي اقيم بدقة بينها. واذا حاولت احداها ان تفرض على مثيلاتها توجهاتها الذاتية ومصالحها الخاصة، نشبت حرب داخلية في البلاد. واذا اعتبرت احدى هذه الفئات ان خصائصها قائمة في ذاتها لا تُمس، وانه لا مجال لان تندمج بغيرها، فُسخ ذلك العقد المصيري وُفُتِح الباب لجميع المجازفات والاضطراب. لذلك كان التسامح والانفتاح والحوار والشعور بالاخوة عندنا اكثر من ميزات فردية. انها فضائل سياسية يتميز بها مجتمعنا اللبناني ومن دونها تتغلب علينا اغراءات الانعزال او مساهرة حركات الانضمام مما يهدد، في كل لحظة، وحدة الوطن وسلامة حياتنا الاجتماعية. فانغلاق اي طائفة على نفسها او انفتاحها المفرط على ابناء عقيدتها في الخارج عاملان اساسيان لزعزعة الاستقرار في البلاد. فالتضامن بين الطوائف اللبنانية وتآلفها الوثيق هما الضمان الاول والاكثر فاعلية لوحدتنا الوطنية. لذلك اختار لبنان نظاماً سياسياً يتميز بالتعددية السياسية والتنوع الطائفي. فالسبع عشرة طائفة التي تشكل المجتمع اللبناني اقامت في البلاد نموذجاً خاصاً من الديمقراطية يحدد العلاقات وينظمها في ما بينها. ولم يكتف لبنان بتبني النظام الديمقراطي البسيط القائم على احترام حقوق الفرد والاختيار الحر للحكام وحرية التعدد في وجهات النظر فحسب، ولكنه ارسى نظاماً تتمثل فيه جميع فئات الشعب في مؤسساته العامة بنسبة حددتها الانظمة والقوانين. انها ديمقراطية مركبة كيّفت حسب ما تقتضيه خصائص بلادنا. وهي تعمل على مستويين: الاول يتميز باحترام المساواة بين جميع المواطنين امام القانون، وبضمان حقوقهم الاساسية التي هي اساس الانظمة الديمقراطية النموذجية كحرية التعبير وحرية التنقل وحرية اقامة الجمعيات والاحزاب وغيرها... وعلى اساس هذه الحقوق،

قام لبنان وطناً ديمقراطياً مستقراً انبثقت فيه السلطات من انتخابات حرة، ولم يتولّ فيه رؤساء الجمهورية الحكم نتيجة انقلابات عسكرية. والمستوى الثاني يضمن حقوق جميع الفئات التي يتكون منها المجتمع اللبناني. وتحقيقاً لهذا المبدأ أقمنا نظام التمثيل النسبي للأقليات الذي يحترم حق التنوع ويضمنه، فلا تجداية اقلية نفسها مبعدة عن المشاركة في الحياة السياسية. فممارسة قواعد الديمقراطية النموذجية القائمة على مبدأ ان «لكل انسان صوتاً في الاقتراع» لم تكن لتضمن صون هذا التنوع اللبناني، وكان في وسع اي عنصر من عناصر المجتمع اللبناني ان يحتكر، على اساس هذه القواعد، السلطة لوحده. وما الذي يحول عندئذ دون تحوّل اكثرية سياسية يفرزها الاستفتاء العام اكثرية طائفية تفرض هيمنتها على سائر الطوائف؟!!

وعلى خلاف الديمقراطيات النموذجية حيث تقوم الحياة السياسية على نضال الاحزاب انطلاقاً من برامج ومبادئ تتبناها وتعمل على تحقيقها، تقوم الحياة السياسية في معظم الاحيان في بلدان الشرق الاوسط على اساس انها تعبير عن التضامن بين الطوائف. وحتى الاحزاب التي ترغم انها في منأى عن كل اهتمام طائفي، تبقى في منطقتنا ذات صبغة طائفية او تضم على الاقل اكثرية ساحقة تنتمي الى طائفة واحدة. ولذا كان لتمثيل جميع الطوائف في اجهزة الحكم في لبنان فضيلة كبرى في وقت تشتد حركات الاصوليين، اذ هو يحول دون هيمنة طائفة واحدة على الطوائف الاخرى، ناهيك بأن الحياة المشتركة بين جميع الفئات التي تشكل البنية السياسية في لبنان، تمثل مدرسة تحتذى في الممارسة الديمقراطية حيث تكبح جماح الميول البشرية للاستئثار بالسلطة، وتلزم

البعض على ألا يتغاضى عن وجود الآخرين وان يعترف بان التمثيل السليم هو افضل وسيلة لابرار التنوع الفريد الذي يمتاز به المجتمع اللبناني وصيانة هذا التنوع.

فالديموقراطية المركبة التي يمكن وصفها بانها ديموقراطية متنوعة جامعة، تؤكد على حق المساواة بمقدار ما تؤكد، في الوقت ذاته، على حق التباين من اجل قيام حياة مشتركة فضلى بين الفئات التي تكون امتنا. وهذان البعدان في نظامنا الديموقراطي اساسيان وضروريان، لانه لا يكفي ان نأخذ فقط في الاعتبار البعد المتعلق بالمساواة لنقيم نظاما ديموقراطيا وقادرا على الاستمرارية والاستقرار، وتاريخ الشرق الاوسط حافل بالامثلة والعبر. فكم من شعوب طمرها النسيان، وكم من طوائف زالت، وكم من حقوق اهينت وديست في دول تدعي ممارسة الديموقراطية والمساواة بين ابنائها، ولكنها لم تنجح في الواقع في اخفاء التسلط الطائفي فيها.

وخلافا لكثير من الانظمة الديموقراطية المركبة تبقى الديموقراطية ضمانا، في منطقة الشرق الاوسط، لسلامة الطوائف والعناصر البشرية فيها، ولصون حقوقها وتحقيق طموحاتها المشروعة في اطار تضامن والتزام لبناني وعربي لا يتغير.

وتلك الاصوات التي ترتفع من حين الى آخر مطالبة بتغيير جذري لنظامنا السياسي، ألا تتجاهل في اكثر مطالبتها خصائص وضع يقوم فيه نظامنا الديموقراطي بدور مهم على المستويين اللذين جاء ذكرهما؟ أوليس من الممكن ان يصبح هذا النموذج من الديموقراطية اللبنانية المركبة ضرورة لضمان تماسك المجتمعات الغريبة التي تتمخض فيها اليوم تطورات جذرية

ناتجة من قدوم امواج كبيرة من المهاجرين اليها ينتمون الى ثقافات وتقاليد واديان مختلفة؟

وثمة طريق اخرى لتوطيد الوفاق اللبناني تتعلق بانماء المناطق ولاسيما تلك التي نزل بها الحرمان بما يضمن لابنائها المستوى المطلوب لحياة كريمة. وقد كانت قضية الانماء الاقتصادي المتوازن من اهم القضايا التي واجهتها الدولة اللبنانية في عهد الاستقلال. ففي الستينات تبنت الحكومة خطة خمسية للانماء، وادركت آنذاك ان اقامة سياسة انماء اقتصادي واجتماعي شامل من شأنها المساهمة الى حد بعيد في توطيد دعائم التضامن الوطني والتقريب بين طبقات الشعب اللبناني وازالة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بينها.

وبرزت هذه الفوارق في شكل رهيب خلال هذه الحرب، ولاسيما في المناطق النائية التي عانت الحرمان زمنا طويلا. ونتج من غياب الدولة عن تلك المناطق ان تولى ابناءؤها، وقد انخرط معظمهم في صفوف الميليشيات، ادارة شؤون حياتهم اليومية التي زادت بها الحرب سوءا واضطرابا. ونشأت هكذا فاعليات اقليمية فوضوية وطدت قوتها الحواجز التي اقامتها ظروف الحرب بين منطقة واخرى وادت الى تقسيم الوطن اجزاء متعددة متفرقة ملتصقة الواحدة بالآخرى بخيوط مصطنعة من الحقد والعنف. وهكذا ابرزت لنا الحرب من جديد بُعدا آخر كنا نسيناه هو الاقليمية.

وانطلاقا من تقديرنا لخطورة هذه الحقائق نستطيع ان نساعد لبنان

الغد على النهوض وبنائه على اسس جديدة ترفض اي استقلال سياسي للمناطق، ونفيد، من جهة ثانية، من تجربة الحرب فنستبعد وضع مشاريع الانماء من مؤسسات مركزية فقط، كما كانت الحال سابقا، وانما من وحدات اقليمية منظمة تنسق نشاطها مع اجهزة الدولة العامة. فلبنان الغد سيعطي الادارات المحلية في المناطق ما يسمح لابنائها بالقيام بمساهمات فاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطقهم. ففي هذا التعاون البناء بين المواطنين وعلى الارض التي يعيشون فيها ويتأصل فيها نشاطهم المهني والاقتصادي، تتوحد الوحدة بين اللبنانيين.

ولما توليت سدة الرئاسة، حرصت على ان يكون في صلب مهمة مجلس الانماء والاعمار وضع خطة تنمية شاملة للمناطق. والهدف الذي كنت ارمي اليه يتمثل في تمكين مناطق لبنان كلها من المساهمة، عن طريق وحداتها الادارية المحلية وبمقومات فاعلة تُعطى لها، في تنفيذ مشاريع انمائها الاقتصادي والاجتماعي في اطار خطة مركزية شاملة تحقق مصلحة البلاد العامة. وبهذا الاسلوب الواقعي العملي يتحقق وعي المواطن لمسؤولياته، ويشارك في صنع مصير منطقته وبالتالي في مصير الوطن كله. ومن شأن هذه السياسة ان تشحذ في نفوس بعض اللبنانيين ذلك الحس الذي افتقروا اليه، ويا للأسف، الا وهو الشعور بالمواطنة.

ان المشكلات السياسية التي عصفت بالبلاد اّخرت الى حد كبير تنفيذ هذا المخطط. ولكن هذا لن يمنعا من متابعة العمل لتحقيق لامركزية ادارية حقيقية تمنح السلطات المحلية ومجالس البلديات الصلاحيات الواسعة اللازمة لمهامها.

ولكن علينا ألا ننسى ان تطبيق مبادئنا الديمقراطية واعادة تعمير بلادنا لا يمكن ان يقدر لهما النجاح الكامل ولبنان في ظل اضطرابات وتغيرات تعصف ببلدان المنطقة كلها، ولا بد ان تصيبه انعكاساتها السلبية. ولسوء الطالع ان لبنان يقع في منطقة تتجاذبها الصراعات الاقليمية والدولية ولا يستطيع الصمود طويلا امامها. فعلى ارضنا تقوم معارك الآخرين، وعليها تجري الصراعات المكشوفة والمبطنة، وفي لبنان يتركز الصراع العربي - الاسرائيلي ويشتد منذ اربع عشرة سنة، وفيه وحده، من دون اي بلد آخر، تتوالى الصدمات، وبشكل شبه يومي، بين الفلسطينيين والسوريين والاسرائيليين، ومناطقنا وحدها تُمطر كل يوم بوابل من القذائف، ويُعتدى عليها، وتصبح سنة ١٩٨٢ هدفا للغزو الاسرائيلي. وبلادنا وحدها يفرض عليها ان تكون ميدانا لاقسى اعمال العنف ومنطلقا للارهاب طوال السنين العشر الاخيرة. وفي بلادنا تأخذ الحرب العراقية - الايرانية بُعدا رهيبا من العنف القاتل. وفي بلادنا يتركز عمل الاصوليين وينمو بينما هو في مرحلة جمود في البلاد العربية الاخرى. وفي لبنان تطلب ضمانات لأمن البلدان المجاورة. وسيادتنا تُنتهك كل يوم، وشعبنا يتلقى، مغلوبا على امره، نتائج صراعات الآخرين على ارضه. وفي خضم هذه الصراعات يحاول لبنان، وقد دب فيه اليأس، الخروج من هذا المأزق الخانق.

الحقيقة ان ازمة لبنان تشكل من وجوه عدة، مركز تجمع وتفاعل لازمات المنطقة، ومحطة للصراعات الدولية. ولا يستطيع لبنان الخروج من هذه المحنة الا اذا اعترف بخصائص وضعه وترك لنا السير في تنفيذ

سياستنا بعدم الانحياز على الصعيدين الدولي والاقليمي في اطار المواثيق التي تربطنا بدول الجامعة العربية.

اننا جزء من العالم العربي، يربطنا به قدرنا المشترك والاقرار العام بالدور الذي نقوم به في هذا المجتمع الرحب. وهو دور نتمسك به ولا يسعنا ان نتنكر لالتزاماتنا التي تنبع من هويتنا العربية. ان قضايا العالم العربي هي قضايا لبنان. ولكن ليس من الجائز ان يُطلب من لبنان ان يقاتل مكان العرب كلهم وعوضا عنهم، كما لا يجوز ان يطلب اليه ان يدفع ثمن معارك العرب كلها بينما دول عربية اخرى اوفر غنى واكثر قدرة تبقى بعيدة عن صراع يعينها في الدرجة الاولى.

وفي انتظار ان يتم الاتفاق بين الدول العربية على وضع استراتيجية موحدة، كنا ولا نزال نطالب بها واكدنا عليها في قمة فاس، من حقنا الطلب ان يقوم سلام على حدودنا اسوة بما يقوم على الحدود العربية - الاسرائيلية الاخرى. والقبول عربيا ودوليا بعدم انحياز لبنان يساعدنا على استعادة سيادتنا والعيش بامان ضمن حدودنا المعترف بها دولياً.

ان عدم انحيازنا يرمي بصورة خاصة الى ابقاء لبنان خارج سياسة المحاور العربية والدولية. نحن لسنا طرفا في اي نزاع عربي، ولا نستطيع ان نكون طرفا فيه. ان طموحنا يقتصر على مساعدة الدول العربية على جمع صفوفها وتعزيز التعاون في ما بينها. ورسالة لبنان الطبيعية والتي حمل لواءها دائما، هي السلام والعمل من اجله، يساعد في ذلك تكوين مجتمعه المتنوع والعطاء المستمر الذي قدمه الى محيطه، ورسالة الوثام والتضامن والمحبة التي يحملها الى العالم كله. ومن مصلحة الخير العام ألا تؤدي الصراعات الاقليمية والدولية الى تحطيم هذا البلد الصغير المسالم

لانه يُخشى ان يؤدي ذلك الى تحطيم رسالته بالذات، رسالة المحبة والتسامح والخير. من هنا اعتقادنا الثابت ان المؤتمر الدولي لاقامة السلام في الشرق الاوسط يحمل في طياته كبير الآمال، ويسمح لنا، في اطار سلام يعم المنطقة باسرها، بان نحمي حدودنا، ونضمن الامن في بلادنا ونوطد وحدتنا الوطنية، فنستعيد دورنا الاصيل في جعل لبنان كما كان وكما نريد ان يبقى موطن الثقافة ومنتدى الحوار بين الطوائف والاديان ورائد التعاون المثمر البناء مع اقارانه في العالم العربي.